الأمـم المتحـدة S/PV.4437

مجلس الأمن
السنة السادسة والخمسون

مؤقت

الجلسة ٤٤٣٧
الجمعة، ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، الساعة ١٠/٢٥
نيويورك

الرئيس: السيد عـون .... (مالي)

الأعضاء:
الاتحاد الروسي .... السيد غرانوفسكي
أوكرانيا .... السيد كوتشنسكي
أيرلندا .... السيد كور
بنغلاديش .... السيد أحمد
تونس .... السيد تقية
جامايكا .... الآنسة دورانت
سنغافورة .... السيد محبوباني
الصين .... السيد تشن شو
فرنسا .... السيد لفيت
كولومبيا .... السيد فالديفيسو
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية .... السيد جيرمي غرينستوك
موريشيوس .... السيد كونجول
النرويج .... السيد كولبي
الولايات المتحدة الأمريكية .... السيد كننغهام

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

رسالة مؤرخة ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2001/1072)

01-69692 (A)
0169692

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

رسالة مؤرخة ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2001/1072)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أنغولا وأوغندا، وبلجيكا، وبوروندي، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، وكندا، وناميبيا، ونيجيريا، واليابان، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة اعتزم، بموافق المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة، دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

باسم المجلس، أرحب ترحيبا حارا بوزير الدولة للشؤون الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، معالي السيد ليونارد شي أوكيتوندو.

بدعوة من الرئيس شغل السيد شي أوكيتوندو (جمهورية الكونغو الديمقراطية) المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم المجلس، أرحب ترحيبا حارا بالنائب الثالث لرئيس الوزراء ووزير الدولة للشؤون الخارجية في أوغندا، معالي السيد جيمس واباخابولو.

بدعوة من الرئيس شغل السيد شي واباخابولو (أوغندا) المعقد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم المجلس، أرحب ترحيبا حارا بوزير الدولة للشؤون الخارجية في زمبابوي، معالي السيد ستانيسلوس. آي. غ. مودينغي.

بدعوة من الرئيس شغل السيد مودينغي (زمبابوي) المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم المجلس، أرحب ترحيبا حارا بنائب وزير الدولة للشؤون الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية تنزانيا المتحدة، معالي السيد عبد القدير شريف.

بدعوة من الرئيس شغل السيد شريف (جمهورية تنزانيا المتحدة) المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم المجلس، أرحب ترحيبا حارا بمستشار رئيس جمهورية رواندا، معالي السيد باتريك مازيمهاكا.

بدعوة من الرئيس شغل السيد مازيمهاكا (رواندا) المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

بدعوة من الرئيس شغل السيد مانغويرا (أنغولا) والسيد دي رويت (بلجيكا) والسيد نتيتروي (بوروندي) والسيد كومالو (جنوب أفريقيا) والسيد موسامباشيم (زامبيا) والسيد هاينبيكر (كندا) والسيد ثيرون (ناميبيا) والسيد هارت (نيجيريا) والسيد كيتغاوا (اليابان) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وفي حالة عدم وجود أي اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت

للسيد محمود قاسم، رئيس فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ما لم يوجد أي اعتراض، فقد تقرر ذلك.

أدعو السيد قاسم إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

ومعروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2001/1072، وتتضمن رسالة مؤرخة ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ موجهة من الأمين العام يحيل بها الإضافة إلى التقرير النهائي للفريق.

وأود أن أوجه اهتمام أعضاء المجلس إلى الوثائق التالية: S/2001/1080 و S/2001/1102 و S/2001/1007 و S/2001/1113 و S/2001/1143 و S/2001/1156 و S/2001/1175 و S/2001/1161 و S/2001/1163 و S/2001/1168 و S/2001/1193.

وسيقوم رئيس فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيد محمود قاسم، بعرض التقرير في هذه الجلسة.

وأود أن أبلغ أعضاء المجلس بأن الخبراء سيجتمعون في الساعة ١٥/٠٠، عقب الاستماع إلى المتكلمين المدرجين في قائمتي بالنسبة لهذا البند، ليضعوا الصيغة النهائية لنص البيان الرئاسي الذي سنعتمده بعد انتهاء جلستنا.

أعطي الكلمة للسيد قاسم.

السيد قاسم (تكلم بالانكليزية): من دواعي غبطتي البالغة أن أخاطب المجلس وأعضاءه مرة ثانية. واسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر للآنسة منيونيت باتريشيا دورانت، الرئيسة السابقة للمجلس، على مساعدتها في الترتيب للمشاورات غير الرسمية التي جرت في الشهر الماضي. كما أود أن أعرب عن امتناني للرئيس الجديد، السفير مختار عواني، لمساعدته في الإعداد لمشاورات اليوم. واسمحوا لي أيضاً بأن أشكر جميع أعضاء المجلس على ما يقدمونه من دعم ومساعدة لا يقدران بثمن.

وأود أن أعرب مرة أخرى عن عميق تقديرنا للرؤساء بيير بويويا وفريدريك شيلوبا وجوزيف كابيلا وبول كاغامي وروبرت موغابي ويويري موسيفيني وسام نوجوما لاجتماعهم مع الفريق خلال إقامته في المنطقة. واسمحوا لي أيضاً بتوجيه شكرنا الخاص لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والممثل الخاص للأمين العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولمكاتب ممثلي الأمين العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلاً عن مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذه المنطقة، على معاونتهم. علاوة على ذلك، يود الفريق أن يشكر إدارة عمليات حفظ السلام بالأمانة العامة على ما توفره من دعم مستمر.

وكما سبق أن أخبرت المجلس، فإن استغلال الموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل إثراء طائفة متنوعة عريضة من الجهات الفاعلة مستمر بلا هوادة. ولا غرابة في أن الشعب الكونغولي ليس من بين المنتفعين بهذا الاستغلال غير المقيد والذي يتزايد طابعه المنهجي.

وقد استحدثت حرب آب/أغسطس ١٩٩٨ فئة جديدة من المستفيدين، سواء من الأجانب أو الكونغوليين. وهم ينتمون إلى دوائر الصفوة من العسكريين والمديرين والأحزاب الحاكمة، وقادة جماعات المتمردين والجهات الراعية لها. ويشمل المستفيدون الجدد أيضاً حشداً من

الوسطاء والمستثمرين، بعضهم بصفة مشروعة والبعض لهم روابط بالعناصر الإجرامية. وقد تدفقت الأرباح على الصعيد المؤسسي إلى الميزانيات العسكرية والأحزاب السياسية. وقد كفلت هذه الشبكة من المصالح أن تصبح الحرب وأن تظل، حتى في اللحظة الراهنة، عملية تتسم بالتمويل الذاتي والاكتفاء الذاتي.

وعلى الرغم من أن الشواغل الأمنية للدول المجاورة قد ساعدت في التشجيع على نشوب الحرب، يبدو أن هذه الشواغل بعد انقضاء ثلاثة أعوام قد انضمت إليها الرغبة في زيادة السيطرة إلى أقصى حد على مساحات ممتدة من الأراضي وعلى مواردها الهائلة وعلى الأرباح الكبيرة التي تجنى منها.

ومع أن ولاية الفريق وتكوينه يؤكدان الطابع التقني لأعماله، فإنه لم يغفل قط عن ضرورة دمج أعماله في الإطار الأوسع لعملية السلام وعن الإسهام في دفع تلك العملية قدماً للأمام. ويحدد اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار شروطاً مسبقة كثيرة لازمة للحد من استغلال الموارد. بيد أنه سوف يلزم اتخاذ تدابير إضافية. ومن ثم ينبغي النظر إلى تنفيذ توصيات الفريق وتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار بوصفهما سبيلين متكاملين متواكبين للعمل، يكمل كل منهما الآخر ويعززه.

وعلى سبيل المثال، تُبرز النتائج التي تمخضت عنها عملية تقصي الحقائق الميدانية التي قام بها الفريق أن اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم توقيعه في تموز/يوليه ١٩٩٩ لم يتناول مسألة الأرباح الاقتصادية المتأتية من احتلال إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومع ذلك فإن كلاً من تقرير الفريق وإضافته يوضحان الصلات بين استغلال الموارد الطبيعية وبين استمرار الصراع. وسوف يتطلب وضع الأساس لقيام سلام دائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالضرورة إحراز تقدم في الحد بشكل جذري من الاستغلال المتزايد للموارد، وإعادة توجيه هذه الموارد بحيث تستعمل لأغراض التنمية السلمية لصالح الشعب الكونغولي.

ويمكن للأمم المتحدة من خلال إنشاء هيئة للرصد أن تواصل تدقيق المجتمع الدولي في أنشطة الاستغلال، بما فيها الآليات التي وضعت لتوجيه الأرباح في قنوات معينة. ذلك أن انعدام المتابعة في هذا المجال من شأنه أن يبعث برسالة إلى المتجرين والانتهازيين بأن في إمكانهم الاستمرار في الاستغلال غير المشروع لموارد الكونغو الطبيعية دون عقاب. كما أن من شأنه أن يومئ للأطراف المعنية بمواصلة التلكؤ في اتخاذ الإجراءات اللازمة لدفع عملية السلام قدماً للأمام، مما يزيد الوضع الراهن رسوخاً.

وينبغي أن تفرض الدول الأعضاء وقفاً طوعياً على شراء السلع العالية القيمة ونقلها واستيرادها من أقاليم جمهورية الكونغو الديمقراطية التي توجد فيها قوات أجنبية. ومن شأن هذا الحظر، بإيقافه سيل الأرباح التي تجنى من استغلال الموارد، أن يحد من حالة أصبحت تشكل حافزاً قوياً لمواصلة إذكاء جذوة الصراع ومن ثم إضفاء المشروعية على وجود الآلاف من الجنود الأجانب وتعزيز جيوش المتمردين. وينبغي النظر إليه بوصفه وسيلة لكبح جماح الاستغلال الحالي والمرتبط باستمرار الصراع حالياً وفي المستقبل، وهو بهذا المعنى يسهم في تعزيز عملية السلام.

ويرى الفريق أن فرض الوقف الطوعي على منتجات منتقاة ويسهل اكتشافها، مثل الكولتان والخشب، لن يكون له تأثير ملحوظ على سكان الكونغو، الذين تعرضوا أنفسهم لاستغلال لا يرحم على أيدي المضاربين الانتهازيين. وستقدم هيئة الرصد السالفة الذكر ذاتها تقاريرها للمجلس بصفة دورية فيما يتعلق بالمناطق التي لم تعد تحت سيطرة القوات الأجنبية للترخيص بشراء واستيراد المنتجات التي تنشأ

فيها. ومن شأن الممارسات الرامية إلى إضعاف هذا الوقف الطوعي أو الالتفاف حوله أيضاً أن تخضع للرصد والإبلاغ. ومما يزيد هذا الوقف فعالية شن حملة إعلامية قوية والتغطية المستمرة في الصحافة الدولية.

ومسؤولية مجلس الأمن هي أن يقرر ما إذا كان ينبغي أن يكون هذا الوقف المؤقت على أساس طوعي أم ملزم. وبإدماج هذا الوقف في التشريع الوطني، يكون بوسع فرادى الدول أن تحول الوقف الاختياري إلى وقف إلزامي. ومن شأن ذلك أن يتيح لها ملاحقة أي انتهاك لهذا الوقف في إطار ولايتها القضائية. والبديل عن ذلك أن يسن مجلس الأمن وقفا ملزما باتخاذ قرار في إطار الفصل السابع من الميثاق.

لكن الوقف الطوعي والإلزامي متماثلان من حيث أنهما يسعيان إلى استهداف السلع. والفرق الأساسي بين الوقف الإلزامي ونظام الجزاءات هو أن الجزاءات تستهدف الدول، وتمنع التصدير منها. بينما يستهدف الوقف الإلزامي السلع. فهو قد يقرر فرض حظر على استيراد سلع من دولة عضو في الأمم المتحدة تنتج في منطقة معنية من المعروف أن استغلالها يشعل الصراع.

إن الإصلاحات المؤسسية ذات ضرورة حيوية لضمان الإدارة القوية للدولة ذات القدرة والسلطة على حماية وتنظيم إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية وثرواتها. ولتحقيق ذلك الغرض، أوصي الفريق بأن يساعد المجتمع الدولي جمهورية الكونغو الديمقراطية مساعدة مكثفة في هذا المجال. وهي عملية ستقتضي بذل جهد منتظم ومتواصل من جانب المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة. وهذه التوصية تنسجم مع أحكام اتفاق وقف إطلاق النار فيما يتعلق بالحوار بين الكونغوليين وإعادة تشكيل إدارة الدولة في جميع أنحاء الإقليم بمجرد أن يتم الانتهاء من ذلك الحوار.

إلا أن الفريق يرى، من أجل المساعدة على قطع الصلة بين الصراع واستغلال الموارد، أن هناك ضرورة عاجلة للبدء في إحراز تقدم ملموس، وإن يكن متواضعا، في مجال بناء المؤسسات، مما يؤدي إلى تعزيز حكم القانون واسترجاع سلطة الدولة. إن هذا التقدم أمر حيوي على المدى القصير في بناء الثقة وزيادة الاستقرار. وثمة إجراءات اتخذت بالفعل في هذا الاتجاه بمساعدة المجتمع الدولي. وتتضمن هذه الإجراءات وضع مدونة جديدة للتعدين واستحداث خطة لتنفيذ الميزانية الوطنية.

وينبغي النظر إلى إعادة التفاوض حول كل الاتفاقات التجارية، والشروط الميسرة والمشروعات التجارية المشتركة منذ عام ١٩٩٧، على أنها جزء لا يتجزأ من أي عملية لبناء المؤسسات. وبينما قد يتصور البعض أن ذلك الإجراء يشكل انحرافا عن إطار عمل اتفاق وقف إطلاق النار، فإنه إجراء حيوي لتحرير الدولة الكونغولية من النفوذ الذي لا موجب له والذي يمكن أن تمارسه عليها بعض الأطراف. ومع وجود هدف القضاء على الأرباح والشروط التعاقدية غير المنصفة التي تتم تحت الضغط الشديد القائم في زمن الحرب، فإن هذا الإجراء ينبغي النظر إليه على أنه مكمل لاقتراح الوقف الاختياري الذي دعا إليه الفريق. وبينما اقترحت لجنة الخبراء الوطنيين لجمهورية الكونغو الديمقراطية أن يرد ذلك في جدول أعمال الحوار بين الكونغوليين فإن التوقيت والطرائق ينبغي تحديدها بالتشاور مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والقطاعات الأخرى.

وهناك مخاطر كبيرة تتهدد عملية السلام من استمرار تخفيف حدة الصراع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، في مناطق تستخرج منها موارد ثمينة كثيرة، ويتم الاتجار بها وتوجه للتصدير. ومن ثم، أبرز الفريق في توصياته أهمية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين أو

عمليات إعادة الإسكان، وهي عناصر أساسية في اتفاق وقف إطلاق النار تضطلع بها حاليا بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلاوة على ذلك أعرب الفريق عن تأييده للمبادرات الدبلوماسية في إطار عمل اتفاق وقف إطلاق النار الرامي إلى تشجيع الأطراف عن تكثيف جهودها الخاصة ببناء الثقة.

وتمشيا مع هذه المبادرات وطرائق تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، دعا الفريق الأطراف في الصراع إلى الاضطلاع بمسؤوليتهم الأساسية تجاه حل شواغلهم الأمنية من خلال التوصل إلى توافق في الآراء بشأن اتخاذ تدابير شاملة وتنفيذ تلك التدابير بطريقة منسقة.

أود في الختام أن أؤكد على أن توصيات الفريق تهدف أولا وأخيرا إلى حماية كنز الأمة الكونغولية - أي شعبها ومواردها البشرية. فقد جرت التضحية بمصالحه على المدى الطويل وبآماله في السلام على مذبح التربُّح السهل. وكان الثمن في الأرواح البشرية والمعاناة من جراء هذه الحرب وما يتصل بها من اتجار غير مشروع في الموارد الطبيعية هائلا وآخذا في التصاعد. وهذه الخسائر البشرية لا يمكن تعويضها ببساطة، ومن المؤكد أن تأثيرها سيكون محسوسا على مدى عقود مقبلة. إلا أننا اليوم، في هذه القاعة، لن يفيدنا شيء أكثر من التذكير البليغ بحاجة المجلس لاتخاذ إجراء حاسم - إجراء من شأنه وقف استغلال الموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تلك الموارد التي أصبحت بشكل متزايد الوسيلة والمحرك في آن معاً لاستمرار الصراع.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد قاسم على إحاطته المفصلة وعلى الكلمات الرقيقة التي وجَّهها إليَّ.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، معالي السيد ليونارد شي أكيتوندو. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أكيتوندو (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أعرب عن مدى سعادة وفدي وسعادتي لرؤيتكم، سيدي، تترأسون هذه الجلسة العلنية لمجلس الأمن بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضا لأحيي العمل الممتاز الذي قامت به الممثلة الدائمة لجامايكا أثناء رئاستها للمجلس في الشهر الماضي.

كما أود أن أتقدم، من خلالكم سيدي، بتحية كسبها عن جدارة الأعضاء السابقون في مجلس الأمن، وخاصة أشقاءنا الأفارقة، تونس وبلدكم مالي. وأود أن أعرب عن تقدير بلدي لجهودكم الدؤوبة في السعي إلى السلام في منطقتنا - وخاصة في أنغولا وبوروندي وبلادي، جمهورية الكونغو الديمقراطية.

في الوقت الذي يرحب فيه العالم بالتقدم الملحوظ في عملية السلام في بوروندي، ما زال هناك الكثير الذي يتعين عمله لأنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ولهذا أود أن أرجو من أصدقائنا الذين سيتركون المجلس أن يواصلوا التمسك بقضية أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية في جميع المحافل، في الأمم المتحدة وفي غيرها، حتى يمكن النهوض بالسلم لا بالنسبة للبلدان والشعوب التي عانت كثيرا، بل ولجميع الشعوب والبلدان في منطقة البحيرات الكبرى، التي ظلت تعاني من الاضطرابات لما يزيد على ١٠ سنوات.

قبل أن أعرض تقييم وفدي للأمور المطروحة علينا اليوم، أود أن أبلغ المجلس بنتيجة المفاوضات السياسية غير الرسمية الدائرة بين الكونغوليين التي عقدت في الفترة من ٦ إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر في أبوجا عاصمة جمهورية

نيجيريا الاتحادية. وقد جرت المفاوضات بوساطة مساعد الأمين العام السيد إبراهيما فال. وقد دعي أيضا السفير موغوي والأستاذ لبات كمراقبين، وهم أعضاء في فريق تيسير الحوار الوطني بين الكونغوليين.

وعموما، كانت المسائل التي نوقشت تتعلق بالمشاكل الأساسية التي ما زالت معلّقة بعد اجتماع أديس أبابا.

وقد نظر في المسألة الأولى، التي تتعلق بالمشاركة الشاملة، أولا بحضور وسيط الأمم المتحدة وأعضاء فريق التيسير، وبعدها نوقش الأمر في جلسة مغلقة بين الكونغوليين وحدهم. وخلال هذه الجلسة المغلقة الثانية، ظهر حل وسط بشأن عدد ونِصاب ونوعية المشاركين في الحوار بين الكونغوليين.

وقد اتفق على أن يكون هناك تمثيل أوسع نطاقا مع عدد أقل من المشاركين، وهذا يعني ما يلي: أولا، خفض عدد المشاركين في الحوار فيما بين الكونغوليين من ٣٣٠ إلى ٣٠٠ مشارك؛ وثانيا، تخفيض عدد الممثلين من ٦٢ إلى ٥٥ ممثلا لكل عنصر - حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما، وحركة تحرير الكونغو، والمعارضة السياسية؛ وثالثا، تعزيز عنصر المجتمع المدني وزيادة عدد ممثليه إلى ٦٦ ممثلا بغية السماح بمشاركة المجموعات الدينية ومقاومة ماي - ماي؛ ورابعا، تمثيل الزعماء التقليديين باثنين من الممثلين على الأقل عن كل مجموعة من المجموعات التي حضرت في أبوجا؛ وخامسا، بالنسبة للمعارضة السياسية الخارجية، توزع الوفود الـ ٥٥ كالآتي: خمسة وفود للمعارضة الخارجية و ٣٠ وفدا لمجموعات غابورون السياسية و ٢٠ وفدا للحركات السياسية الأخرى التي لم تشارك بعد في الحوار فيما بين الكونغوليين. وأخيرا، يمكن لكل عنصر أن يشرك أعضاء الشتات في وفده كما يراه مناسبا.

والنقطة الثانية التي درست هي الانسحاب المنظم للقوات الأجنبية. وقد برهنت الحكومة على أن هناك قوات رواندية جديدة نشرت في الأراضي الكونغولية وأن هناك صعوبة حقيقية في التوصل إلى حل من خلال إجراء حوار فيما بين الكونغوليين إن لم تنسحب القوات المحتلة، وهي من رواندا وأوغندا، من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية قبل اختتام الحوار. ويميل هذا الاحتلال إلى الاستمرار، كما أن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تؤكد نشر قوات رواندية. وهذا يشكل انتهاكا خطيرا للشراكة الهامة التي بذل المجلس جهدا دؤوبا بشأنها مع الأطراف في المأساة الكونغولية.

وإذ تفضل السلطات الرواندية القوة كوسيلة لحسم الصراعات، فقد أصبحت الآن العقبة الرئيسية في سبيل عملية السلام وتحقيق الديمقراطية في منطقة البحيرات الكبرى. وللمجلس أن يلحظ ذلك وأن يدينه بشدة لأن تدعيم الوجود العسكري الرواندي يشكل خطرا واضحا لاستئناف الحرب على شكل واسع النطاق.

وفيما يتعلق بالانتخابات والنظام السياسي الجديد والسيادة الوطنية والسلامة الإقليمية، فقد تقرر بالموافقة المشتركة عقد اجتماع لاحق يجري فيه تناول هذه المسائل. وقد أحرز تقدم كبير سيساعد المفاوضات الكونغولية في المستقبل، بما فيها الحوار فيما بين الكونغوليين، المزمع إجراؤه في جنوب أفريقيا.

ونعرب عن عميق امتناننا لحكومة جنوب أفريقيا لعرضها استضافة هذا المحفل لكي نتمكن من العمل على تحقيق المصالحة والوئام الوطني، وبصفة عامة للجهود الدؤوبة التي يبذلها هذا البلد الشقيق بغية استعادة السلام في جمهورية

الكونغو الديمقراطية وتعزيز كرامة شعب الكونغو. وترحب حكومة بلادي بما توصل إليه المشاركون في المفاوضات غير الرسمية من أن هناك حاجة إلى الامتثال للالتزامات التي قطعت في غابورون، بما فيها الالتزامات المتعلقة بالطبيعة الشاملة للحوار فيما بين الكونغوليين، كما طالب به مجلس الأمن في قراراته وكمبدأ أساسي من مبادئ اتفاق لوساكا. وينبغي لهذا أن يتيح الفرصة لجميع المجموعات الكونغولية السياسية الاجتماعية لكي تشارك في الحوار الوطني. وقد رفعت الآن العقبات الرئيسية في سبيل المفاوضات السياسية، فيما عدا العقبات المالية.

وقد برهن اجتماع أبوجا مرة أخرى كذلك على أنه عندما تجتمع الأطراف السياسية الكونغولية فيما بينها دون أي تدخل أجنبي، فإنها تتمكن دائما من تفهم بعضها البعض ومن إيجاد حلول وسط. ومن المزمع عقد اجتماع جديد للخبراء في تاريخ مبكر من كانون الثاني/يناير للتحضير لمؤتمر قمة بين رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية وزعيمي الحركتين المتمردتين.

وعلى الصعيد الإقليمي، فإنه بعد عديد من الاجتماعات غير الرسمية بين وزيري الشؤون الخارجية في بوروندي وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، قررت حكومتا البلدين تحسين العلاقات الثنائية. فدُعي وزير الشؤون الخارجية في بوروندي إلى كينشاسا للنظر في طرائق سحب قوات بوروندي من الأراضي الكونغولية ولمناقشة تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

وفيما يتعلق بالمسألة قيد النظر، معروض على المجلس إضافة لتقرير فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي أنشطة تنتهك سيادتها الوطنية. ومن المهم أن نسجل أنه، لكي يتحدد هدف عمل فريق الخبراء، فقد استصوب الفريق أن يعرف ويفسر في هذا التقرير مفهوم الاستغلال غير القانوني. ويتضمن هذا جميع أشكال التعدين والإنتاج والتسويق والتصدير التي تجري في جمهورية الكونغو الديمقراطية دون موافقة الحكومة الشرعية، وبعبارة أخرى، منتهكة بذلك سيادتها الوطنية ومدونات التعدين والأحكام البيئية وقانون المعاهدات الدولي والقانون العرفي الدولي.

وفيما يتعلق بالتشكيك في البلدان الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي التي هبَّت لمساعدة أحد البلدان الأعضاء فيها على التصدي للعدوان المسلح، يبدو لي أن الإضافة لا تصور بدقة الحقائق ذات الصلة، كما يبدو أنها تحيد عن تعريف الاستغلال غير القانوني كما تنص عليه الفقرة ١٥. ولم يكن لأي جيش من أي بلد عضو في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أن يُدعى إلى دخول بلدي دون موافقة الحكومة الشرعية لو لم تكن جمهورية الكونغو الديمقراطية قد هوجمت وعانت من العدوان وتعرضت للغزو.

وترى الحكومة أن إدانة مبادرة مكَّنتها من الدفاع عن سيادتها الوطنية يعني حرمان دولة من حقها الأساسي، بمقتضى المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، في اللجوء - بمفردها أو جماعيا - إلى الدفاع عن نفسها لكي تحافظ على سيادتها وسلامتها الإقليمية.

وفي هذا الصدد، يجدر بنا أن نذكر فرنسا برئاسة الجنرال شارل ديغول، الذي تكلم قبل الحرب العالمية الثانية وإبانها وبعدها مدعما احترام سيادة جميع الدول والمحافظة على استقلالها وصون السلم والأمن الدوليين. وكانت فرنسا في ذلك الحين قد حظيت بدعم الحلفاء ومساعدتهم.

ومؤخرا، يظهر الشعب الأمريكي في ظل الرئيس جورج و. بوش، شجاعة مثالية في محاولته التغلب، كأمة،

على هجمة ضد ''أسلوب الحياة الأمريكي''، الذي يعجب به العالم بأسره ويحسده عليه. وبطبيعة الحال، فإن الولايات المتحدة تحظى بالدعم من بلدان أخرى عديدة في مكافحة الإرهاب. وتكرر حكومة بلادي وشعبها مواساهما للحكومة الأمريكية وللشعب الأمريكي وتؤكد من جديد الالتزام الذي قطعه اللواء جوزيف كابيلا، رئيس الجمهورية، بالانضمام إلى مكافحة الإرهاب بكل مظاهره.

ويسرني أن أنوه بتأكيد الإضافة لاستنتاجات التقرير الصادر في تاريخ سابق في الوثيقة S/2001/357، وتأييدها لجميع العناصر الواردة فيه. إن النهب على نطاق واسع والاستغلال غير القانوني للموارد المعدنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية يستمران على نحو منتظم وهذه أحد القضايا الرئيسية في هذا الصراع. ويمكننا أن نرى من الإضافة أنه إلى جانب الحرب، وفي ظلها، تجري عمليات النهب الاقتصادي الكبيرة، التي تساوي أضخم عمليات عانت منها أفريقيا على الإطلاق. وقد ثبت الآن أن المشاكل المتعلقة بانعدام الأمن بطول الحدود وانعدام الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى، التي يثيرها من يرتكبون العمليات العدوانية ضد جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا يمكن أن تبرر احتلال ما يقرب من نصف الأراضي الكونغولية بتآلف من جيوش بلدان أخرى تقع خطوطها الأمامية على بُعد أكثر من ٢ ٠٠٠ كيلومتر من حدود تلك البلدان.

والخطر المحدق بالجهد الذي يرمي إلى إرساء السلام في منطقة البحيرات الكبرى وبإنشاء نظام سياسي جديد في جمهورية الكونغو الديمقراطية يكمن في أن أساليب الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية قد أصبحت متقدمة، كما جاء في الإضافة، إلى درجة أن الأنشطة الاقتصادية غير القانونية للمعتدين تعتمد الآن على نفسها ولا تشكل أي عبء مالي تقريبا على البلدان المعنية.

ولجنة الخبراء الوطنيين، التي أنشأها جمهورية الكونغو الديمقراطية قدرت الصادرات من رواندا وأوغندا وبوروندي في الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠١ بأكثر من ٤٢٧ مليار دولار من الماس الدقيق الذي يستخدم في المجوهرات وبحوالي ٨٠٠ مليون دولار من الكولتان وبأكثر من ٢٤ مليون دولار من حجر القصدير.

ثم إنني ألاحظ أن عددا من التحقيقات المستقلة - وأكثرها تحقيقات أجراها البرلمان البريطاني، وأرحب بها وأعرب عن امتناني إزاءها - قد توصل فريق الخبراء إلى نتيجة بالنسبة له في تقرير نيسان/أبريل المنصرم. ويشير تقرير البرلمان البريطاني إلى أن الصادرات من أوغندا وخاصة من الذهب والبن تقارن بمثيلتها من شمال وجنوب كيفو، رغم أن الجميع يعلمون أن أوغندا لا تكاد تنتج شيئا من الذهب أو البن. كما أن التقرير يفرد رواندا التي تعترف رسميا بأنها تنتج ٦٣ طنا من الكولتن بينما صدرت بالفعل ٦٠٣ أطنان في عام ٢٠٠٠.

ولذا لا بد للمرء أن يتساءل: من المستفيد من هذه الجريمة؟ إن حكومتي تشير أولا إلى الجماعات العسكرية السياسية المتولية للسلطة في رواندا وأوغندا؛ وإلى رجال الأعمال في البلدين؛ وإلى الشبكات الإجرامية المتورطة في غسل الأموال عن طريق الاتجار بالمخدرات والماس والكولتن والأسلحة وجميع هذه الشبكات الشبيهة بالمافيا تشجع النشاط الإجرامي في الاقتصاد الكونغولي وفي اقتصاد منطقة البحيرات الكبرى برمتها التي أصبحت من أماكن الاجتماع الرئيسية في أفريقيا للغشاشين وتجار السلاح وغاسلي الأموال.

ومن دواعي سروري أن فريق الخبراء شدد بحق في الفقرة ١٦ على جانب آخر من ذلك الاستغلال: هو الموارد البشرية. إن مقاومة الناس للنهب والاستغلال اللذين

يتعرضون لهما تفضي إلى مذابح دورية يقيمها الغزاة للسكان المحليين. وليس من قبيل المصادفة أن تحدث تلك المذابح دائما في مناطق التعدين التي منها كاسيكا بجنوب كيفو، وجوغو ومونغالو وواتسا في المقاطعة الشرقية. والواقع أن كل المعلومات التي تقدمها منظمات حقوق الإنسان الوطنية والدولية - ومنها وكالة ميسنا الكاثوليكية ومنظمة العفو الدولية، ومراقبة حقوق الإنسان، والفريق الدولي للأزمات، ومنظمات ورابطات شباب جنوب كيفو، والمؤسسة الكونغولية لحقوق الإنسان والسلام - تؤكد أن الحرب في جمهورية الكونغو الديمقراطية كارثة إنسانية.

ومن ثم فالنهب والاستغلال غير المشروع في جمهورية الكونغو الديمقراطية يسيران جنبا إلى جنب مع المذابح والتشريد الجماعي للسكان واستغلال الأطفال والسجناء الروانديين في عمليات التعدين وقطع الأخشاب. وأكدت هذه المنظمات أن أكثر من ٣ ملايين شخص قتلوا بصورة مباشرة أو غير مباشرة بسبب الحرب. ويقدر الفريق الدولي للأزمات عدد المشردين داخل البلد بأنه ٢ مليون والمشردين خارجه بأنه ٣٠٠ ٠٠٠. وفي تقرير لمجلس الأمن مؤرخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ قالت السيدة ماكاسكي، نائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ إن ١٦ مليون شخص مهددين بمجاعة بسبب الحرب ويمثل هؤلاء ثلث الشعب الكونغولي. وثمة تقرير أخير لمنظمة الصحة العالمية يبين أن معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ازداد زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن أسباب تلك الزيادة أن القوات المعتدية تأتي من بلدان معدلات انتشار الفيروس/الإيدز بها من أعلى معدلات في أفريقيا جنوب الصحراء.

وإلى جانب استغلال الموارد الطبيعية وسائر ثروات جمهورية الكونغو الديمقراطية يثير ضباط أوغندا صراعات عرقية وخاصة في إيتوري في مقاطعة أورينتال حيث قتل أفراد الليندوس والهيماس بعضهم بعضا بأعداد كبيرة في الفترة من حزيران/يونيه ١٩٩٩ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ حيث تسببوا في قتل وتشريد الآلاف.

وبالمثل، فالكونغوليون لن ينسوا أبدا اندفاع المرتزقة المسعورين على الغنائم مما دفع رواندا وأوغندا إلى مواجهات دامية في كيسانغاني، في مقاطعة أورينتال. وقد شجبت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية هذه المصادمات كما شجبها الشعب الكونغولي كله والمجتمع الدولي أيضا. وهذه واقعة لا سابق لها في تاريخ العلاقات الدولية. إذ لم يحدث من قبل أن شهد العالم جيشين أجنبيين يعبران حدودهما للتصادم على أراضي بلد مجاور ويدعي كل منهما نفوذه بحيث يستطيع استغلال الموارد التي ليست له.

وفيما يتعلق في المقام الأول بالبيئة والإيكولوجيا فقد أوضح معظم التحقيقات التي أجرتها أكثر الوكالات احتراما أن جميع المتنزهات الوطنية لدينا، التي حددتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة باعتبارها تراثا للبشرية جمعاء قد ضربت بطريقة منهجية. فهي تتعرض للانتهاك على أنها من التقاليد الحربية كما تتعرض للاتجار المنظم غير المشروع. وأصبحت أنواع الحيوانات التي تعيش هناك، وهي الفريدة من نوعها في العالم، تتعرض إلى الذبح بالأسلحة الآلية. وعلى سبيل المثال فثمة تقرير للمعهد الكونغولي للحفاظ على الطبيعة يشير إلى أنه من بين ١١ ٠٠٠ رأس من فرس البحر كانت تعيش في مياه متنزه فيرونغا الوطني لم يبق منها سوى ١ ٠٠٠ رأس.

وأغتنم هذه الفرصة اليوم لأناشد المجتمع الدولي بشكل رسمي وعاجل أن يدعم جهود حكومتي للحفاظ على كثير من أنواع حيواناتنا كالفيلة والبونوبو والغوريلا في السهول الشرقية والغوريلا الجبلية والشمبانزي والبابون

وفرس النهر الأبيض والأوكابس وطاووس الكونغو، وكلها تتعرض للانقراض.

وأتوجه بالشكر إلى فريق الخبراء على اعترافه بالجهود المضنية التي يبذلها الميجور جنرال جوزيف كابيلا، رئيس جمهوريتنا، ولإصراره على إجراء إصلاحات لتنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي السليمة لمعالجة الشؤون العامة بطريقة حكيمة ومعلنة، وفوق كل هذا، لاحترامه القانون حتى يمكن أن يتم كل شيء لكفالة إنعاش اقتصاد البلد وتعميره.

إن جهود رئيس الجمهورية تقوم على أساس المسلمات التالية: ضرورة الدفاع عن السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية. ولا بد من استعادة السلام الدائم عن طريق إيجاد حلول متفاوض عليها للحرب العدوانية التي كلفت الكونغو ملايين الأرواح على مدى السنوات الثلاث الماضية. وذلك ضروري للقضاء المبرم على المعاناة الفظيعة والبؤس غير المحدود والموت مما تعرض له شعبنا في ظل العدوان. ولا بد من التماس السبل والوسائل التي تكفل تمتع الكونغوليين الفعلي بالحريات الأساسية وحقوق الإنسان الأساسية. ولا بد من زيادة الكفاءة في إدارة الخدمات العامة ليتسنى تأمين الحكم الرشيد والاحترام الكامل لحقوق الإنسان والمشاركة الشعبية في أداء المؤسسات الديمقراطية بمجرد استعادة السلام. ويتعين تنمية الموارد الوطنية البشرية والمادية لتمكين البلد من أن يصبح من جديد طرفا رئيسيا مؤثرا في الشؤون السياسية والاقتصادية في أفريقيا. وأخيرا، لا مفر من أن يستعيد الشعب الكونغولي الكرامة والعزة اللتين تتمتع بهما الشعوب في كل أنحاء العالم.

واليوم تعد حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، بمساعدة مؤسسات بريتون وودز، سياسة جديدة لتطوير القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي وإصلاح القطاعات الاجتماعية الاقتصادية وكفالة الشفافية في الإدارة ومحاربة الفساد وإعادة هيكلة قواتنا المسلحة وتسريح الأطفال الجنود وإصلاح نظامنا القضائي. وفي إطار هذه الخطوط صاغت حكومتنا مؤخرا مشروع قانون للتعديـن. وسوف تستمر المشاورات والمفاوضات مع الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين الوطنيين والأجانب.

وفيما يتعلق بالشفافية في الإدارة العامة فقد شرعت الحكومة في مراجعة حسابات جميع المؤسسات العامة. وانتُقي المراجعون من بين المراجعين العامين، وفرضت العقوبات على من يحتل مواقع مسؤولية ويظهر تقصيره ثم إن من دواعي سروري أن أبلغ المجلس أن رئيس جمهوريتنا أمر مؤخرا بإنشاء لجنة لمكافحة الفساد تعزيزا لسيادة القانون. ومنحت لجنة الخبراء الوطنية التي تساعدنا في هذا الاجتماع ولاية، لا لمجرد التحقيق في الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وغيرها من ثروات جمهورية الكونغو الديمقراطية فحسب بل ولرصد استعراض كل الاتفاقات التي أبرمتها الحكومة.

وقد أشارت حكومتي بالفعل إلى موافقتها على التوصيات التي أبداها فريق الخبراء في تقريره، وأشارت باهتمام كبير إلى التعليقات الواردة في الإضافة. ولذا ترى حكومتي أن الأمر متروك لمجلس الأمن لاستنباط النتائج من التوصيات ذات الصلة الواردة في تقرير الفريق بغية قطع الصلة الموجودة للأسف بين نهب الموارد واستمرار الحرب في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتعتقد حكومة بلادي أنه إذا كان مجلس الأمن راغبا في تجديد ولاية فريق الخبراء، فسيكون من الضروري المطلقة أن يعزز خبراته بشكل كبير لتمكينه من أن يحدد، وأساسا على صعيد تقني بحت، المسؤوليات المتصلة

بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة بجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وإذا نظرنا إلى الصورة العامة لعملية استعادة السلام، نجد من الضروري أيضا أن نقيم صلة بين وقف الأعمال العدائية المسلحة والانتعاش الاقتصادي في بلدنا، بينما نوفر الإطار الهيكلي الذي سيساعد جمهورية الكونغو الديمقراطية على الخروج من أزمتها الراهنة.

وتعتقد حكومتنا أنه ينبغي للمجلس، في الوقت المناسب، أن يتابع الطلب المقدم في ٣ أيار/مايو لاتخاذ خطوات أولية متعقلة لفرض حظر على المنتجات المنهوبة التي تنقل عبر كيغالي وبوجمبورا وكمبالا.

وفي المقام الأول، ستكون حكومة بلادي أيضا في غاية الامتنان للمجلس إذا وافق على تنفيذ كل التوصيات الواردة في تقرير فريق الخبراء، وبصفة خاصة التوصيات التالية: الإسراع بنشر بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لأن الانسحاب التام والنهائي للمعتدين هو وحده الذي يمكن أن يضمن وقف نهب ثروات جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ تجريد كيسانغاني من السلاح، ودفع تعويضات عن الأضرار المادية التي لحقت بالمدينة، وتعويض شعبها عملا بالقرار ١٣٠٤ (٢٠٠١)؛ فرض كل التدابير الممكنة التي تتماشى مع الواجبات والالتزامات التي كُلف بها مجلس الأمن بموجب الميثاق، ضد أي طرف يرفض تجريد كيسانغاني من السلاح والبلدان التي تؤيد هذا الطرف؛ وتجميد أصول حركات التمرد وقادتها، والشركات والأفراد المتورطين في نهب واستغلال الموارد الكونغولية بشكل غير قانوني؛ مطالبة أعضاء الأمم المتحدة بأن يكفوا عن تقديم المساعدات المالية للبلدان التي تساند النهب والاستغلال غير القانوني لموارد جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ ومطالبة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بأن يعلقا تعاونهما مع البلدان المعتدية إذا لم يتوقف النهب والحرب؛ ومطالبة البلدان المجاورة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبلدان العبور بأن تتوقف عن تشجيع أي نوع من الأنشطة الاقتصادية والمالية التي تزاول في أراضيها وتكون لها صلة بالحرب في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وتأييد جمهورية الكونغو الديمقراطية، بسبب ما تكبدته من خسائر مالية ومعنوية ولتدهور حالتها الاقتصادية، في حقها المشروع في المطالبة بتعويضات مالية من البلدان والأفراد المسؤولين، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، عن نهب ثرواتها؛ اتخاذ إجراءات قانونية ضد مدبري نهب الثروات والمشتركين والمتواطئين معهم.

ولا يمكنني أن أنهي كلمتي دون توجيه تحية قلبية إلى السيد آموس نامنغا نغونغي، الممثل الخاص للأمين العام، وجميع موظفي الأمم المتحدة والمرتبطين بها على إسهامهم المستمر في استعادة السلام إلى بلادي من خلال تفانيهم التام وتضحيتهم بالذات. كما أرحب بمناخ الثقة والاحترام المتبادل والتعاون الحقيقي بين الأمم المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والذي ييسر، دون شك، عمليات الأمم المتحدة. والمنظمات الإنسانية في مختلف أنحاء أراضينا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية الكونغو الديمقراطية على المعلومات المفيدة جدا التي زودنا بها بخصوص الاجتماع الثلاثي الذي عقد في أبوجا في الفترة من ٦ إلى ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، وأشكره أيضا العبارات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي على قائمتي هو السيد جيمس واباخابولد، النائب الثالث لرئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في أوغندا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد واباخابولد (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): إنه ليسعدني ويشرفني أن أخاطب مجلس الأمن بشأن الضميمة المرفقة بتقرير فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة والمعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويسعدني بصفة خاصة أن أراكم، سيدي الرئيس، ممثل جمهورية مالي – الشقيقة الأفريقية، تترأسون مجلس الأمن في سعيه لتحقيق السلام والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى. وبوسعي أن أؤكد لكم التزام أوغندا المتواصل بالتعاون الكامل معكم لتمكينكم والمجلس من بلوغ هذه الأهداف النبيلة.

واسمحوا لي أيضا أن أهنئ سليفتكم، السفيرة باتريشيا دورانت، الممثلة الدائمة لجامايكا، وأن أشكرها على الطريقة الممتازة التي أدارت بها أعمال المجلس في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. لقد تأثرت أوغندا كثيرا عندما ترأس الرايت أونرابل ب. ج باترسون، رئيس وزراء جامايكا شخصيا اجتماع مجلس الأمن مع اللجنة السياسية لاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، المعنية بجمهورية الكونغو الديمقراطية، المعقود في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. فقد كان ذلك شهادة واضحة على أن جامايكا لديها ارتباط خاص بمحنة أفريقيا، وبالسعي إلى تحقيق سلام دائم في منطقة البحيرات الكبرى.

كما أرحب على وجه الخصوص بوجود الأمين العام المساعد في هذا الاجتماع البالغ الأهمية المتعلق بمنطقة البحيرات الكبرى. إن حضوره لَيؤكد الأهمية التي يعلقها الأمين العام ومجلس الأمن على التصدي للأزمة السياسية والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك تحقيق الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى.

وترحب حكومة بلادي بصدور الإضافة الملحقة بتقرير فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة والمعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ووفد بلادي يشعر بارتياح خاص لأن مجلس الأمن أتاح لنا الفرصة لكي نرد على ما ورد في ضميمة تقرير فريق الخبراء الذي كان يرأسه السفير قاسم من مصر.

وأود أن أقدم للمجلس رسميا رد حكومة أوغندا على ما جاء في ضميمة تقرير فريق الأمم المتحدة، من الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد تم بالفعل تعميم نص ذلك الرد. وهو يشمل ملاحظات أوغندا على ضميمة التقرير، ويرد على الادعاءات المتعلقة بتورط أفراد وشركات خاصة من أوغندا، ويوضح آراء أوغندا بشأن كيفية المضي قدما، والحاجة إلى التركيز على تنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. وأود، بالتالي، أن أستغل الوقت القصير المتاح لي، لألقي الضوء على العناصر الأساسية في هذا الرد.

ولعل المجلس يذكر أنه في أوائل عام ٢٠٠٠، أيدت أوغندا، والرئيس يوري موسيفيني شخصيا الاقتراح الداعي إلى إنشاء فريق من الخبراء للتحقيق في الادعاءات المتعلقة بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية بجمهورية الكونغو الديمقراطية. ومنذ ذلك الحين قدمت أوغندا أقصى ما يمكن من تعاون لفريقي خبراء الأمم المتحدة المحققين، اللذين زارا كمبالا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

وامتثالا للطلب الموجه من مجلس الأمن، أنشأت أوغندا، بموجب الإشعار القانوني ٢٠٠١/٥، المؤرخ ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠١، لجنة قضائية مستقلة للتحقيق في الادعاءات الموجهة ضد أوغندا بخصوص الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية بجمهورية الكونغو الديمقراطية، تحت رئاسة القاضي بورتر، وهو قاض مرموق من المملكة المتحدة. ويجب أن أوضح هنا أنه بموجب قانون لجنة

التحريات لعام ١٩١٤ - الذي وضع عام ١٩١٤، ليس من جانبنا وإنما من جانب أصحاب الأمر والنهي في ذلك الوقت - تتمتع لجنة بورتر بسلطات المحكمة العليا في أوغندا، بما في ذلك سلطة استدعاء الشهود، والإجبار على استخراج وثائق. وجعل الشرطة، بوصفها خادمة للجنة، تدخل المباني لتفتيشها. وتتمتع اللجنة أيضا سلطة إنزال العقاب على من يرتكبون جريمة ازدراء المحكمة أو الشهادة الزور. والواقع أن من بين الشهود الذين تم استدعاؤهم للمثول أمام لجنة بورتر الرئيس موسيفيني، وضباط من قوات الدفاع الشعبية الأوغندية من أعلى الرتب، وكبار موظفي الدولة، والعديد من المسؤولين التنفيذيين لشتى شركات القطاع الخاص. وقدم عدد من زعماء المتمردين في جمهورية الكونغو الشعبية وغيرهم من الكونغوليين أدلة بعد حلف اليمين على أساس طوعي أمام لجنة بورتر. ونشرت لجنة بورتر تقريرها المؤقت في الوثيقة S/2000/1080. وقد تم تمديد ولايتها إلى شباط/فبراير ٢٠٠٢ للسماح بتقديم أية أدلة مساندة قد يستطيع فريق السفير قاسم تقاسمها مع القاضي بورتر.

واتساقا مع موقفنا تجاه مبدأ التحقيق في الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، تلتزم حكومة أوغندا بتنفيذ توصيات لجنة بورتر. ونحن مقتنعون بأنه يتعين، من أجل حسم الأزمة المستمرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والنهوض بالسلام في المنطقة، أن تكون جميع الأنشطة التي يقوم بها الأطراف الضالعون في مشكلة ذلك البلد مكشوفة وواضحة للجميع.

وأود أن أدلي الآن بضعة تعليقات على ضميمة التقرير. وسأبدأ بالتحسينات الإيجابية في ذلك التقرير كما تراها أوغندا.

لقد درست أوغندا بعناية ضميمة التقرير ونرى أن تقرير قاسم يعكس نهجا أكثر توازنا وتحليلا محسنا للأزمة السياسية والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وتغطي الضميمة كل الأطراف الضالعة في مشكلة جمهورية الكونغو الديمقراطية وكذلك بلدان العبور وبلدان المقصد النهائي للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ونرى أن هذا أمر إيجابي تماما.

ونلاحظ أن تلك الضميمة تعترف بالأسباب الأساسية لاشتراك أوغندا في أزمة جمهورية الكونغو الديمقراطية. فهي تعترف بالمصالح الأمنية المشروعة لأوغندا فيما يتصل بالتهديد الذي تُشكله المجموعات الإرهابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تشمل القوات الديمقراطية المتحالفة، وجبهة ضفة النيل الغربية، وجبهة الإنقاذ الوطني الثانية لأوغندا، وجيش الخلاص الشعبي الذي أنشئ مؤخرا جدا. وتعترف الضميمة أيضا بحقيقة أن تدخل أوغندا لملاحقة مقترفي الأنشطة الإرهابية حدث بعد التوقيع على بروتوكول ثنائي في كينشاسا في نيسان/أبريل ١٩٩٨ يتعلق بالأمن بين أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتلاحظ حكومة أوغندا مع الارتياح والتقدير أنه منذ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، تم وضع القوات الديمقراطية المتحالفة وجيش الرب للمقاومة على قائمة المنظمات الإرهابية من جانب عدد من البلدان من بينها الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة. وهذا في الواقع تأكيد لما ظلت حكومة أوغندا تقوله منذ وقت طويل. ويحدونا أمل مخلص بأن البلدان التي ما فتئت تثني على القوات الديمقراطية المتحالفة وجيش الرب للمقاومة وتعتبرهما من المناضلين من أجل الحرية ستعيد النظر الآن في دعمها لهاتين المنظمتين الإرهابيتين، وتنضم إلى الجهود الرامية إلى بناء السلام والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى.

وتؤكد الضميمة كذلك على أنه لا حكومة أوغندا ولا أي من شركائها متورطة في الاستغلال غير القانوني

للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وتبين الضميمة بوضوح - على سبيل المثال - أن دراسة حالة غابة دارا، التي كانت من النقاط الأساسية في ادعاء فريق خبراء الأمم المتحدة السابق بأن أوغندا تستغل بشكل منهجي وشامل الموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية كان منبنيا على أدلة باطلة. لقد استطاع فريق الخبراء الذي أعيد تكوينه أن يثبت أن غابة دارا ليست شركة مشتركة بين أوغندا وتايلند، بل إن المسجل في كينشاسا هو شركة لتقطيع الأخشاب مشتركة بين الكونغو وتايلند؛ وأن الرئيس موسيفيني وأفراد أسرته ليسوا من المساهمين في الشركة: وأن وزارة الغابات في كمبالا لم تتورط قط في إصدار تصاريح مزورة لتصدير أخشاب قيل إنها أوغندية المنشأ، بينما هي في الواقع من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وثمة جزء إيجابي آخر في الضميمة وهو أنها تعترف بامتثال أوغندا والتزامها بتنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، وقرارات ومقررات مجلس الأمن ذات الصلة. كما أنها تعبر بوجه خاص عن حقيقة أن أوغندا سحبت ١٢ كتيبة من الكتائب الـ ١٤ لقوات الدفاع الشعبية الأوغندية التي كانت قد أرسلتها إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتقدر الضميمة كذلك حقيقة أن أوغندا هي البلد الوحيد الذي امتثل لطلب مجلس الأمن وذلك بإنشائها لجنة قضائية مستقلة للتحري في الادعاءات بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية

وأود أن أكرر التأكيد على ندائي الذي وجهته إلى مجلس الأمن بتاريخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ من أجل أن تقوم بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بنشر قوات كافية في بوتا وبونيا لتمكيننا من أن نسحب فورا الكتيبتين من قوات الدفاع الشعبية الأوغندية المتبقيتين في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولن تبقى قوات الدفاع الشعبية الأوغندية إلا على المنحدرات الغربية من جبال روينزوري على الحدود بين البلدين. وفي هذا السياق، أود أن أبلغ المجلس أن المسؤولين في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية زاروا أوغندا مؤخرا - واجتمعوا معي شخصيا - كما أن مكتب تلك البعثة في كمبالا يعمل حاليا مع وزارة الدفاع الأوغندية لاستكمال تجميع المعلومات الفنية المطلوبة لتنفيذ الفقرة ١٢ (ط) من قرار مجلس الأمن ١٣٧٦ (٢٠٠١).

ويبرز فريق الأمم المتحدة الذي أعيد تكوينه نقطتين هامتين في صميم هذا الموضوع. الأولى أن السبب الأساسي لاستمرار استغلال هذه الموارد الطبيعية من جانب دول شتى، وعصابات الأعمال التجارية، والأفراد هو الفراغ الناجم عن الانهيار الفعلي لجميع مؤسسات وهياكل الدولة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. والنقطة الثانية أن تنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار وبدء عملية إعادة بناء مؤسسات الدولة في إطار نظام سياسي جديد يمثلان السبيل الوحيد القابل للنجاح عمليا للوقاية من الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ومما له دلالة أيضا أن نلاحظ أن هذا الانهيار لهياكل الدولة يفسر السبب الذي جعل أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية تستخدم كقاعدة لشتى الجماعات الإرهابية على أوغندا وبلدان مجاورة أخرى في هذا الإقليم. وفي رأينا أن هذا هو السبب الرئيسي لاستمرار الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ولدينا بعض المجالات التي تثير قلقنا فيما يتعلق بهذه الضميمة. فمما يقلقنا وجود عدد من الادعاءات الخطيرة للغاية، وأخطاء واضحة وأمور تم إغفالها، ونقاط ضعف في التحليل الوارد في ضميمة تقرير فريق الخبراء هذا.

وهناك، على سبيل المثال، ادعاءات مستمرة لا تدعمها أي أدلة.

ويدعي الفريق أنه رغم الانسحاب الكبير الذي حققته القوات الأوغندية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا يزال هناك بعض الضباط الكبار يعملون في إطار شبكات لهم في الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في ذلك البلد. وترى حكومة أوغندا أن هذا الادعاء خطير. ويحدونا الأمل في أن يتمكن الفريق من تقديم الأدلة والمواد الأساسية إلى القاضي بورتر كي يتسنى إثبات وجود هذه الشبكات التي أنشأها كبار الضباط الأوغنديين. ولقد تكلمت مع السفير قاسم وأعربت شخصيا عن هذا القلق. وأود أن أؤكد مجددا التزام حكومة أوغندا بتنفيذ توصيات لجنة بورتر.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن ثمة أدلة قدمت إلى فريق الأمم المتحدة لإثبات أن القوات الأوغندية هي قوة منضبطة، سواء من حيث سجلها أو من حيث قوانينها الإدارية. وتعتمد القوات الأوغندية مدونة قواعد للسلوك، وهي تخضع للقوانين وللاتفاقات الأخرى ذات الصلة. أما النظام الأساسي الذي تعمل بموجبه والقواعد والتعليمات المرفقة به فتشكل المدونة العسكرية التي تعتمدها القوات الأوغندية.

إن جيشنا يخضع للإشراف البرلماني في جميع الأعمال التي يقوم بها. وفي الواقع، بعث الرئيس موسيفيني برسالة صارمة عبر الإذاعة وذلك في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ تضمنها تعليمات موجهة إلى القوات الأوغندية في جمهورية الكونغو الديمقراطية بعدم القيام بأية أعمال تجارية. وأوعز الرئيس بتعليماته أيضا إلى القوات الأوغندية بتيسير أمور التجار العاديين الخصوصيين بغية القيام بأعمال هناك ترمي إلى التخفيف من الحاجة الملحة إلى بعض البضائع من قبيل الأدوية والسلع الأساسية الضرورية. ولكن المهم أن ضباطنا يخضعون للجان التحقيق وهم يحاكمون وفقا للقانون إذا ارتكبوا اعتداءات. فعلى سبيل المثال، ثمة عدد من ضباط القوات الأوغندية الذين انحازوا عن الطريق الصحيح بينما كانوا يعملون في جمهورية الكونغو الديمقراطية وهم يحاكمون منذ ذلك الحين ويعاقبون على أعمالهم.

ومن ثم، تشعر أوغندا بالقلق حيال أن الفريق يدعي بأن القوات الأوغندية تقوم بأنشطة ثقافية وعسكرية غير قانونية. وهذا ادعاء خطير جدا لا يرتكز على دليل. فلذلك، تأمل أوغندا في تقديم الأدلة الدامغة بغية توثيق هذا الادعاء أو إلغائه كي يتسنى للقاضي بورتر أن يتوصل أيضا إلى كنه الحقيقة.

وهناك بعض الأخطاء في الإضافة. ففي الفقرة ٤٨، يدعي الفريق بأنه خلافا للأدلة المقدمة، فإن الحكومة الأوغندية تنكر نقل الأخشاب من جمهورية الكونغو الديمقراطية عبر أوغندا منذ عام ١٩٩٨. هذا ليس صحيحا. وأعتقد أن هذا الادعاء إما جاء خطأ تقنيا أو ارتكز على معلومات خاطئة. فأوغندا ما فتئت تقول إن نقل الأخشاب من جمهورية الكونغو الديمقراطية وإليها يجري منذ زمن بعيد. ولقد قدمت إدارة الدخل في أوغندا في آب/أغسطس و أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بيانات مفصلة عن البضائع التي عبرت من جمهورية الكونغو الديمقراطية من عام ١٩٩٣ إلى عام ٢٠٠١، ونسخا عن وثائق وفرتها إدارة الجمارك في الكونغو ردا على استبيان فريق الأمم المتحدة.

وأود أيضا أن أشير إلى أن هناك اتفاقا ينظم ما يسمى سلطة النقل العابر للممر الشمالي، وقعته عام ١٩٨٥ أوغندا ورواندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا. وتقضي ولاية سلطة النقل العابر كفالة المرور بين بوجمبورا، وكيغالي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكمبالا، ونيروبي، وميناء مومبسا – وبعبارة أخرى ميناء مومباسا النائي. ويتلقى عدد من مشاريع البنى التحتية التي تشرف عليها هذه السلطة دعما من البنك الدولي، والاتحاد

الأوروبي، والوكالات المانحة الأخرى. وفي الاجتماع الوزاري الرابع عشر لهذا الممر الشمالي، المنعقد في كمبالا بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، أكدت أوغندا مجددا التزامها بكفالة المرور السلس عبر أوغندا بغية تعزيز المبادرات الإقليمية لتنمية البنى التحتية، ومواءمة التوثيق والإجراءات الجمركية عبر ذلك الممر.

وفي الفقرتين ٢٨ و ٤٤، تشير الإضافة إلى استمرار عمليات التعدين التي تقوم بها القوات الأوغندية فيما يتعلق بالذهب في منطقة كيلو – موتو، والماس في منطقة كيسنغاني الشمالية. وانسحاب القوات الأوغندية من شمال كيسنغاني وكيلو – موتو الذي جرى في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠٠١ قد تحققت منه بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. لذلك، فإن الادعاء بأن القوات الأوغندية لا تزال معنية بالذهب والماس في المناطق التي أخلتها قبل ستة أشهر يشكل انحيازا صارخا.

السيد الرئيس، هناك أيضا ما نعتبره حذفا خطيرا. تذكرون أنه في أيار/مايو ٢٠٠١، اعترضت أوغندا بشدة على الهجوم غير المبرر الذي شنه الفريق القديم على شخص الرئيس موسيفيني. ومثلما يبين الدليل الموثق الذي ينقض ذلك، فإن الادعاءات التي تقدم بها الفريق القديم ضد عائلة الرئيس موسيفيني وانخراط وزارة التحريج في الاستغلال غير القانوني كانت ترتكز على معلومات خاطئة. ولهذا السبب نرى أن إغفال الإضافة للاعتراف بحقيقة أن ذلك خطأ كبير يشوه سمعة الرئيس موسيفيني ووزارة التحريج كان حذفا خطيرا.

لذلك، تؤيد أوغندا تمديد ولاية فريق الأمم المتحدة بغية معالجة المسائل العالقة المتصلة بتقديم الأدلة، وجوانب الحذف الخطيرة، والأخطاء التقنية الواضحة. وفي هذا الصدد، تود أوغندا أن تطلب إلى مجلس الأمن النظر بجدية في وضع آلية تشجع فريق الأمم المتحدة على تشاطر المعلومات مع لجنة بورتر للتحقيق وتمكنه من ذلك.

وسأختتم كلامي ببحث السبيل الذي نسلكه إلى الأمام. هناك مسألة المؤتمر الدولي المعني بالبحيرات الكبرى. لقد رحبت أوغندا باقتراح الفريق القاضي بعقد مؤتمر دولي معني بالسلام والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. ونعتقد، مع ذلك، أن هذا المؤتمر الدولي ينبغي أن يعقد بعد تنفيذ كل من اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية واتفاق أروشا للسلام والمصالحة بشأن بوروندي. وإن عقد مؤتمر دولي يكون معنيا بمنطقة البحيرات الكبرى قبل اختتام الحوار بين الكونغوليين من شأنه بالتأكيد أن يصرف الانتباه عن اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. ونحن على اقتناع بأنه من مسؤولية الحكومة الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تضع خطة عمل لإعادة بناء مؤسسات الدولة. والمشاركة في المؤتمرات الدولية التي تركز على إعادة إعمار منطقة البحيرات الكبرى وتنميتها.

ولقد ذكر الوقف الاختياري بشأن عدد من السلع الأساسية. فالفريق يوصي في الفقرة ١٥٦ بوجوب إعلان وقف اختياري لشراء استيراد منتوجات معينة، بما في ذلك الذهب، والقلطان والماس، والبن، والأخشاب التي يكون مصدرها جمهورية الكونغو الديمقراطية. وإذ نتفهم الرغبة في اتخاذ هذا الإجراء الحاسم لمعالجة مسألة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يتعين على مجلس الأمن أن يتحرك بحذر إزاء مسألة الوقف الاختياري. فالوقف الاختياري من شأنه أن يكون كالجزاءات المفروضة ضد صغار المزارعين وأصحاب المناجم في جمهورية الكونغو الديمقراطية الذين يكسبون رزقهم ويحصلون على الأدوية والسلع الأساسية الأخرى عن طريق التجارة التقليدية عبر الحدود. ومن شأنه أيضا أن يعرقل قدرة مجموعات التبشير والمنظمات غير الحكومية الأخرى،

التي تشكل المؤسسات المنظمة الوحيدة، على تأمين الخدمات الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

واسمحوا لي أن أصوب تصويبا صغيرا يتعلق بالبيان الذي أدلى به الوزير أوكيتون دو لجهة أن أوغندا بالكاد تنتج أية كميات من البن. فأكبر جريمة ترتكب في أوغندا هي أننا ننتج كميات كبيرة جدا من البن. أوغندا تتصدر إنتاج البن في القارة الأفريقية. ولا تنافسنا في ذلك سوى كوت ديفوار. وفي بعض الأحيان نتغلب عليها، وفي أحيان أخرى تتغلب هي علينا. ولكن بوسعي أن أؤكد لكم أننا ننتج في حدود أربعة أو خمسة ملايين كيس سنويا، ونفعل ذلك سنويا من أرضنا الخصبة ذاتها.

وثانيا، أعلم أن أوغندا قد ضربها فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ولكننا بالتأكيد بلد استطاع عن طريق العمل المتضافر، من تخفيض معدل الإصابة من ٣٠ في المائة إلى ٦ في المائة، وهو معدل يتراجع باستمرار. لذلك، ينبغي ألا نتعرض للإدانة على شيء لا نملك السيطرة عليه، ولكننا على الأقل نحاول أن نسيطر عليه.

وبالنسبة لمسألة إعادة التفاوض بشأن الامتيازات وهو ما أوصى به الفريق ، نرى أن هذه الامتيازات ينبغي التفاوض بشأنها تحت رعاية مجلس الأمن. ولكن هذا، في نظرنا، يعتبر بمثابة وضع العربة أمام الحصان. ونرى أن الحكومة الانتقالية، التي ستُنشأ نتيجة للحوار فيما بين الكونغوليين، ينبغي أن تكون لديها المسؤولية السيادية عن معالجة جميع الأمور المتصلة باستعراض الالتزامات التعاقدية، وتنظيم عائدات موارد البلد ووضع خطة عمل لإعادة بناء مؤسسات البلد.

وأعتقد أنه يجب أن يكون هناك تركيز على تنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. وإننا نتفق بشدة مع فريق قاسم على أن التنفيذ العاجل لاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار وإنشاء مؤسسات لدولة قابلة للبقاء، في إطار النظام السياسي الجديد، هو الذي يمكن أن يضمن عدم الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وتنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار بصورة ناجحة من شأنه، أولا، أن يقيم حكومة انتقالية لضمان إعادة بناء الدولة المنهارة ومؤسساتها وأن يملأ الفراغ الناتج عن عدم وجود سلطة لتنظيم استغلال ثروة البلد. وثانيا، من شأنه أن يعالج الشواغل الأمنية الناتجة عن وجود جماعات إرهابية مسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لزعزعة استقرار جيرانها.

ونرى أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يظل مركِّزا على الاضطلاع بدور قيادي في ضمان الإسراع بنزع سلاح القوى السلبية المتخذة من جمهورية الكونغو الديمقراطية قواعد لها، وتسريحها، وإعادتها، وإعادة توطينها أو إعادة إدماجها في المجتمع، والخروج بنتيجة ناجحة من الحوار فيما بين الكونغوليين المبرمج له أن يبدأ في جنوب أفريقيا في كانون الثاني/يناير من السنة المقبلة. وفي هذا السياق، ترى أوغندا أنه ينبغي عقد اجتماع قمة بين مجلس الأمن واللجنة السياسية في وقت مبكر من السنة المقبلة لضمان استمرار قوة دفع للحوار فيما بين الكونغوليين والاتفاق على جدول زمني قابل للإنفاذ لإنشاء حكومة انتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. والواقع أن أي تدابير محددة يقوم بها مجلس الأمن ينبغي، في رأينا، أن تركز على إيجاد حوافز لجميع الأطراف لتنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر دولة النائب الثالث لرئيس الوزراء ووزير الخارجية بأوغندا على كلماته الرقيقة الموجهة إليَّ.

المتكلم التالي في قائمتي هو معالي نائب وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي لجمهورية تنزانيا المتحدة، السيد عبد القادر شريف. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد شريف (تنزانيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أستهل بتهنئتكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ونتمنى لكم كل النجاح في هذه الأوقات العصيبة.

وأرحب بالجهود التي ظل يبذلها الأمين العام لإحلال السلام والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى بوجه عام، وجمهورية الكونغو الديمقراطية بوجه خاص.

وفي ذلك الصدد، تود جمهورية تنزانيا المتحدة أن تكرر إعلان تأييدها لعمل فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولهذا فإن حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة ومؤسساتها قدمت دعمها الكامل للفريق عندما قام بزيارة إلى بلدي في متابعة تنفيذ ولايته.

وقد زار الفريق جمهورية تنزانيا المتحدة في ١٧ و ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وعلى الرغم من إخطارنا قبل فترة وجيزة، فإن الفريق التقى أثناء الزيارة بكبار المسؤولين في الحكومة من وزارات الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والدفاع، والطاقة والمعادن، والصناعة، والتجارة، والمالية والنقل والاتصالات، والداخلية وكذلك هيئة السكة الحديدية التنزانية. والتقى الفريق أيضا بحاكم بنك تنزانيا والمدير العام بالنيابة لهيئة موانئ تنزانيا. وجرت المناقشات في مناخ من الود والصراحة.

ومن دواعي الأسف أن الإضافة الملحقة بتقرير الفريق قد تضمنت ادعاءات ضد بلدي لا أساس لها من الصحة. وبداية، في الفقرة ٧، يدعي الفريق، فيما يدعي، أن المعلومات لم تكن متيسرة من جمهورية تنزانيا وأن هذا العامل ''فضلا عن قيود ولايته القصيرة، حدَّت من قدرة الفريق على تقديم إضافة أكثر اكتمالا''. وفي الفقرة الثانية من مرفق الإضافة، ''يعرب [الفريق أيضا] عن شعوره بخيبة الأمل إزاء عدم التعاون من حكومات ... جمهورية تزانيا المتحدة''.

ومن المؤسف أيضا أن تُتَّهم حكومتي بإبداء عداء تجاه الفريق خلال زيارته إلى دار السلام. فعلى النقيض، قدمت للفريق كل مساعدة ممكنة لتيسير عمله أثناء وجوده في دار السلام.

ويكشف المزيد من قراءة التقرير عن أن جمهورية تنزانيا المتحدة متهمة بتيسير نقل الماس والخشب والكولتان عن طريق ميناء دار السلام. واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأعلِّق على كل بند أشير إليه في التقرير.

لقد تم التأكيد للفريق خلال زيارته إلى دار السلام على أن البنك المركزي، الذي يعمل على النموذج البريطاني، بنك انكلترا، يتعامل مع الإدارة المالية والاقتصاد الكلي. وعلى هذا النحو فإنه ليس مجلس تسويق ولا دار مقاصة للصادرات والسلع العابرة. ولذلك فإن بنكنا المركزي لا يتاجر بالماس. وعلاوة على ذلك، فإن الماس في جمهورية تنزانيا المتحدة يصدره قانونيا تجار لديهم تصريحات بذلك، كما يعترف بذلك التقرير التكميلي لآلية مراقبة الجزاءات المفروضة على يونيتا، الوثيقة S/2001/966، في الفقرات من ١٨٨ إلى ٢٠٠. ولذلك فإننا نشعر بالاستياء من أن الفريق يكرر نفس الاتهام الوارد في التقرير المضمن في الوثيقة S/2001/357، المؤرخة ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠١ المقدم إلى المجلس بدون توفير أي دليل من شأنه أن يساعد حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة على إجراء مزيد من التحريات.

وفيما يتعلق بصادرات الأخشاب، فإن السجلات المتوفرة تُظهر أن هيئة الموانئ التنزانية لم تتعامل مع الأخشاب للتصدير خلال الفترة قيد الاستعراض. ولكن، مثلما أبلغت الحكومة الفريق، فإن جمهورية تنزانيا المتحدة كانت تتعامل مع لحاء شجرة الكينكينا من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وليس الأخشاب. ويدَّعي الفريق أنه حصل على وثائق تبين أنه تم على الأقل نقل شحنتين من الأخشاب التي مصدرها جمهورية الكونغو الديمقراطية عن طريق جمهورية تنزانيا المتحدة. ولكننا دُهشنا من أن الفريق لم يُطلع جمهورية تنزانيا المتحدة على ما يسمى بالدليل هذا.

وهناك مثال آخر هو الكولتان، أو الكولومبو – تنتالايت. ليس صحيحا أن الحكومة والهيئة التنزانية لشؤون الموانئ "أنكرت إنكارا شديدا" (S/2001/1072) أن يكون الكولتان القادم من جمهورية الكونغو الديمقراطية قد صدِّر من ميناء دار السلام. بيد أن الإشارة في التقرير إلى أن مركب كاريناس قام بشحن الكولتان وأنه غادر ميناء دار السلام يوم ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠١ هي عبارة عن معلومات غير دقيقة بالمرة. ليس هناك أي سفينة بهذا الاسم رست ثم غادرت بالشحنة المذكورة في ذلك التاريخ أو في تلك الفترة الزمنية. وإن حكومتي ستغدو ممتنة لو تم تزويدها بالدليل على أن السفينة المذكورة قامت بزيارة ميناء دار السلام كما ذُكر.

إن جمهورية تنزانيا المتحدة، بوصفها من بلدان المرور العابر، تتحمل التزامات دولية بخدمة جيرانها من البلدان غير الساحلية في تجارة الاستيراد والتصدير. وهذه البلدان تستخدم موانئنا وسككنا الحديدية وطرقنا ومطاراتنا. وبهذه الصفة، وما لم تكن هناك جزاءات للأمم المتحدة فرضها مجلس الأمن ضد بلد ما، أو أسباب تحمل على الشك في شحنة معينة، فإن سلطات الشحن في تنزانيا تتقيد بوثائق شركات التفتيش السابق للشحن والبلدان المصدرة. وقد توقعت حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة من الفريق أن يزودها بما بحوزته من دليل يثبت صحة هذه الادعاءات.

وقد تم إبلاغ الفريق خلال زيارته بأن جمهورية تنزانيا المتحدة لا تؤيد ولا تقوم بإدارة أي معسكرات للمتمردين في أراضيها للجماعات المذكورة في التقرير. وإننا ننكر بشدة الادعاء بأن بعض جماعات الماي ماي تتخذ من جمهورية تنزانيا المتحدة مقرا لها أو أنها أقامت وجودا ذا هياكل مبهمة فيها. ونأسف لورود هذه الادعاءات في بيان شامل دون أي دليل أو توضيح أو تفصيل. إن هذه الادعاءات لا تقتصر على الإضرار بمصداقية الفريق فحسب، وإنما يمكن أن يكون لها تأثير عكسي على علاقة بلدي مع جيرانها، لأن من الثابت أن بلدي قد اضطلع بدور محايد فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، منذ بداية الصراع، ولا يزال يضطلع بهذا الدور.

وفي السياق نفسه، فإن جمهورية تنزانيا المتحدة ليست بمثابة نقطة لعبور الأسلحة العائدة لجماعات المتمردين المشتركين في الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولذلك، من المدهش ومما يؤسف له حقا أن يرى الفريق أن من المناسب اتهام جمهورية تنزانيا المتحدة بالعمل كقناة لتزويد الجماعات المسلحة بالأسلحة. وإنني أعتقد بأن المجلس يدرك أن جمهورية تنزانيا المتحدة ما برحت تضطلع بدور رئيسي في السعي لتحقيق السلام والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي منطقة البحيرات الكبرى ككل. وفي ذلك الصدد، فإن جمهورية تنزانيا المتحدة تُعتبر أحد مهندسي اتفاق لوساكا، الذي سيؤدي تنفيذه الكامل إلى تحقيق السلام الدائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونود أن نعرب عن امتناننا لأن المجلس ما برح يبقي عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية قيد نظره.

وسوف تواصل جمهورية تنزانيا المتحدة التعاون مع المجلس بشأن هذه المسألة، وإننا نأمل في أن يتناول التقرير النهائي للفريق العيوب التي أشرت إليها. كما إننا نتوقع ونأمل بكل إخلاص في أن يتيح الفريق لحكومتي ما أسماه بالأدلة الموثوقة التي يدعي بأنه حصل عليها بشأن المسائل التي أثارها في تقريره. وسيكون تعاون الفريق في هذا الصدد لصالح دفع عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وضمان السلام والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى ككل. وإننا نتطلع إلى اليوم في المستقبل غير البعيد جدا الذي تكون فيه جمهورية الكونغو الديمقراطية مستقرة بما يسمح بعودة اللاجئين – الذين يبلغ عدد الجدد منهم في بلدي حاليا أكثر من ١٧٠ ٠٠٠ لاجئ.

وهناك ملاحظة هامة أخرى ألا وهي أن التقرير سيكون أكثر شمولا فيما لو تضمن كذلك المستعملين النهائيين للموارد الطبيعية المنهوبة من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن سبب حضوري هنا لا يقتصر على الدفاع عن مصداقية بلدي التي تعرضت للشك من جراء الاتهامات الواردة في التقرير، وإنما لأن من شأن هذه الاتهامات أن تقوض الجهود التي تبذلها جمهورية تنزانيا المتحدة في إطار السعي إلى تحقيق سلام دائم في منطقة البحيرات الكبرى. إننا نحترم سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامة إقليمها وحقوقها على مواردها الطبيعية لصالح شعبها بأسره. وإننا نتوقع من جيران جمهورية الكونغو الديمقراطية الآخرين، وبالفعل من المجتمع الدولي ككل، أن يحذوا حذونا. وإنني آمل بأن يفهم المجلس شواغلنا. وأود مع ذلك، أن أؤكد مرة أخرى أن بوسع المجلس أن يعوّل على مواصلة دعمنا وتعاوننا. فليس لدينا ما نخفيه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر نائب وزير الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية تنزانيا المتحدة على العبارات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

المتكلم التالي هو سعادة السيد باتريك مازيمهاكا، مستشار رئيس الجمهورية الرواندية. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مازيمهاكا (رواندا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولا، باسم حكومتي ووفدي، أن أهنئكم سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر، وعلى حُسن أدائكم حتى الآن في منتصف الشهر. وإننا نعترف بالعمل الممتاز الذي قامت به الرئيسة السابقة السفيرة دورانت من جامايكا.

إن حكومة رواندا تشعر بالامتنان لمجلس الأمن لأنه تمكن، بالرغم من جدول أعماله المثقل، من تخصيص الوقت اللازم لمناقشة مسألة استغلال الموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي مسألة تسببت، في رأينا، في قدر كبير من الحزن وتبادل الاتهامات من كل جانب. وإننا نشكر فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على قيامه بإنجاز تقاريره التي انتظرناها بفارغ الصبر في الوقت المناسب.

ويرد رد فعل حكومتي في وثيقة مجلس الأمن S/2001/1161. ولذلك، فإنني سأتوخى الإيجاز فيما يتعلق بتفاصيل رد فعلنا.

فيما يتعلق بالادعاءات حول استغلال ثروة جمهورية الكونغو الديمقراطية، لاحظت حكومة رواندا أن الفريق، في الإضافة الحالية لتقريره (S/2001/1072)، كالسابق، لم يُشر في حالة رواندا وحكومتها إلى أسماء المنظمات المعنية باستغلال

الموارد. إلا أنه ليس لدينا جميع تفاصيل تحقيقاته؛ وسننتظر ما سيقوم به الفريق من أعمال أخرى بشأن هذه المسألة.

الأنشطة التجارية التي يزعم اضطلاع حكومة رواندا أو جيشها بها ينبغي أن تتم، كما هو الحال في أي مكان آخر، من خلال منظمات أو شركات معترف بها، ولم يكن هذا هو الحال في كل مرة تلقينا فيها هذا التقرير.

إلا أنه في حالة حلفاء حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، لاحظنا أنه أمكن إيجاد صلة مباشرة بين الاستغلال واستمرار الحرب. وكان رد فعلنا على التقرير السابق أننا أردنا أن تدرس هذه المسألة، ولذلك، فإننا ممتنون لأنه جرى القيام بعمل في هذا الاتجاه.

ونظام الدفع من خلال الامتيازات والعقود والمشاريع المشتركة، الذي اعترفت به علانية الأطراف نفسها في وقت سابق، مثبت الآن في عمل الفريق.

وتذهب بعض الموارد لتمويل وتسليح وتدريب قوات جيش تحرير رواندا - ومرة أخرى هذا شيء وجهنا انتباه المجلس إليه على مدى العام الماضي ونحن نحاول تنفيذ اتفاق لوساكا حيث نواصل مواجهة صعاب في تنفيذ عملية نزع السلاح.

ثانيا، لم يثبت الفريق بصورة قاطعة صلات بين استغلال الموارد وعمليات جيش رواندا الوطني. مرة أخرى، إذا كان هناك أي دليل، لماذا لم نره في تقرير الفريق، ولذلك لا يمكننا إبداء أي ملاحظات أخرى عليه.

إلا أن الرد الذي قدمته حكومة رواندا يسلم بأن الفريق قدم توصيات في الاتجاه الصحيح. وتشير هذه التوصيات إلى نهج إيجابي وبناء تجاه المساعي الرئيسية الدائرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

والعناصر الرئيسية في توصيات الفريق هي: أولا، يجب فعل كل شيء لإعطاء جمهورية الكونغو الديمقراطية سيطرة فعالة على أراضيها وتمكينها من حماية مواردها من الاستغلال غير المشروع؛ ثانيا، ينبغي لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية التسريع في عملية نزع السلاح وتسريح القوات وإعادة المجموعات المسلحة إلى الوطن وإعادة إدماجها.

وأيدت حكومة رواندا وجهة نظر الفريق المتمثلة في أن الصراع ما دام لم يحسم، فمن غير المعقول توقع انهاء هذا الاستغلال. وينبغي لهذا أن يركز اهتمامنا على التنفيذ الكامل والسريع لاتفاق لوساكا، كما ذكرنا في ردنا.

وإضافت حكومة رواندا في تقريرها، أن نزع سلاح الانتراهاموي والقوات المسلحة الرواندية السابقة وإعادة تطهير جيش تحرير رواندا ستؤدي قطعا إلى انسحاب جميع القوات الأجنبية، بما فيها القوات الرواندية. ورأت رواندا على وجه الخصوص صلة مباشرة بين الوجود النشط والعدائي لهذه القوات ونشر قواتها في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ولاحظت حكومة رواندا أيضا أن الفريق اعترف بأن استمرار أو تكثيف الأعمال الحربية يستهدف على ما يبدو منع التسريح الفعلي في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأن مصادر موثوقا بها أخبرت الفريق بأن عدة مقاتلين من جيش تحرير رواندا أدمجوا في القوات المسلحة الكونغولية.

وتعتقد رواندا أن هذا يبين لمجلس الأمن بصورة قاطعة أن مشكلة رواندا هي الدعم الذي قدمته، ولا تزال تقدمه، حكومة كينشاسا لهذه القوات الإرهابية التي تعمل على إبادة الأجناس في سعيها لشن حرب ضد بلدنا.

ونلاحظ أيضا أن التقرير تعرض لذكر قادة هذه القوات، ومعظمهم مجرمون يمكن توجيه الاتهام إليهم

ومقاضاهتم، وهم يتمتعون بحرية حركة غير محدودة في العاصمة كينشاسا. وهذا يتعارض مع أعراف القانون الدولي والالتزامات المقطوعة بموجبه.

وفي ضوء هذه المسلمات والحقائق، التي ألقى الفريق الضوء عليها – والتي، كما قلت سابقا، وجهنا انتباه المجلس إليها منذ مدة طويلة – يود المرء أن يركز على العناصر الإيجابية في التقرير وأن يحاول تقديم بعض التوصيات المحددة بشأن طريقة للمضي قدما في البحث المتواصل لتحقيق السلم والأمن في منطقة.

إحدى المسائل التي أثارها خبراء فريق الحرب المستترة التي تشنها في شمال كاتانغا وكيفوس مجموعات مسلحة بدعم من حكومة كينشاسا وحلفائها. يجب أن نعالج هذه المسألة ومسائل أخرى قبل أن يتسنى لنا التفكير بكيفية إحراز تقدم في هذا الاتجاه.

يجب أن نبحث عن سبل لتعزيز عملية إنهاء الصراع بأسره، وليس عناصر متفرقة من الصراع. وألاحظ هنا، عندما نستمر في القول إنه يوجد وقف إطلاق النار على طول خط الحدود الرئيسي، فإننا في الحقيقة نتعامى عن حقيقة أن خط وقف إطلاق النار انتقل باتجاه الشرق نحو حدود رواندا وأوغندا وبوروندي.

المسألة الثانية هي استعادة جمهورية الكونغو الديمقراطية كامل سيادهتا. ويشمل هذا سلطة الدولة وانسحاب القوات الأجنبية من البلد.

تتفق حكومتي اتفاقا كاملا مع الفريق حول هاتين المسألتين. فاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار في جمهورية الكونغو الديمقراطية يضع جميع العناصر الضرورية لإنهاء الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهناك في هذه المرحلة، عنصران هامان لا يلقيان اهتماما كافيا من المجلس، ويبينان مع ذلك الصعوبات التي تواجهها عملية التنفيذ.

العنصر الأول هو ما يشار إليه بلطف على أنه نقل الحرب إلى الشرق؛ والثاني الحوار بين الكونغوليين، وهو عنصر أساسي في استعادة جمهورية الكونغو الديمقراطية سيادهتا.

وسأبدي ما آمل أن يكون ملاحظات مفيدة ونحن نتلمس طريقا للمضي قدما.

دعوني أقول، بالنسبة لمسألة نقل الحرب إلى الشرق، إنها ليست في الحقيقة نقلا. فقد ابتدأ الصراع الحالي في الشرق، حيث ما فتئت القوات المسلحة الرواندية السابقة والإنتراهاموي تشنان حرب إبادة ضد شعب رواندا. وهذا الهدف لم يتغير. إلا أن نفس القوات – جيش تحرير رواندا الذي أعيد تطهيره، كما قلت سابقا – استغلت الفصل العميق بين القوات الذي نفذته القوات الرواندية وتغلغلت عبر دفاعات ضعيفة نحو الشرق، إلى المناطق التي سبق أن تم إخراجها منها.

بالنسبة لمساعدة سلطات كينشاسا، بوسع جيش تحرير رواندا الحصول على تدفقات لا نهاية لها من الإمدادات اللازمة لمواصلة الحرب. ويصف التقرير على نحو مناسب كيف يتم ذلك وكيف يتم تأمين الموارد. وبينما تواصل الوحدات الأمامية شن حرب في شمال كاتانغا وكيفوس، فإن جزءا كبيرا من جيش تحرير رواندا مدمج بصورة فعالة في القوات المسلحة الكونغولية. مرة أخرى، لا بد أن الموارد تتوفر لحكومة كينشاسا للحفاظ على هذا الجيش الملحق بجيشها الوطني. وقادة جيش تحرير رواندا – وجميعهم ضباط من القوات المسلحة الرواندية السابقة، مدانون أو يمكن إدانتهم بإبادة الأجناس – يعيشون حياة رخاء تمولها سلطات كينشاسا.

وبأخذ هذه الحقائق في الحسبان، تقترح حكومة رواندا ما يلي: وينبغي أن تنفذ بسرعة المرحلة الثالثة من

عملية انتشار بعثة منظمة الأمم المتحدة في الكونغو. وينبغي أن تقوم بعثة منظمة الأمم المتحدة في الكونغو واللجنة العسكرية المشتركة بعمليات رقابة منهجية لطرق الإمداد، من الجو والبر على حد سواء، وعلى طول بحيرة تنجانيقا في مواقع محددة. وهذا يدخل في ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في الكونغو واللجنة العسكرية المشتركة.

ينبغي أن تراقب بعثة منظمة الأمم المتحدة في الكونغو واللجنة العسكرية المشتركة تحركات المجموعات المسلحة، وأن تقدما تقارير عن هذه التحركات، لأن هذه المجموعات هي المسؤولة عن استمرار الصراع. وينبغي أن يقوم مجلس الأمن، ولا سيما أعضاؤه الذين يتمتعون بعلاقات جيدة مع حكومة كينشاسا، بضغط قوي على تلك الحكومة لتتوقف عن تقديم المساعدة لهذه القوات، تمشيا مع جميع قرارات المجلس التي اعتمدت في الآونة الأخيرة.

وينبغي أن يطلب المجلس إلى المحكمة الدولية لرواندا تحديد أماكن قادة جيش تحرير رواندا الذين أدينوا بالفعل بإبادة الأجناس، وإلقاء القبض عليهم، آملين في تحقيق النتائج التالية: أولا، أنشطة هذه المجموعات، التي تهدد عملية السلام، ستعيقها هذه الإجراءات إعاقة كبيرة؛ وثانيا، نزع السلاح والتسريح طوعا يمكن أن تصبح هدفا معقولا؛ وثالثا، وعندئذ سيكون لنشر المرحلة الثالثة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في الكونغو ما يبرره.

وبالنسبة لاستعادة سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية فإننا نقول إن ذلك المبدأ أُعيد تأكيده في اتفاق لوساكا وفي كل قرارات مجلس الأمن. كما كان محل جدل في سياق المناقشة الدائرة الآن حول المسؤول عن موارد الكونغو – فثمة جدل بين النشطاء الكونغوليين حول أيهم الوديع الشرعي لتلك السيادة.

فاتفاق لوساكا ينص على ضرورة إيجاد حل مباشر وعاجل لهذه القضية، عن طريق حوار بين الكونغوليين. ولحسن الطالع بدأ الحوار، وسرني أن أسمع وزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية يقول إن الاتصالات الأخيرة لم تذهب عبثا، رغم أن التقدم في هذه العملية، بسبب كثير من المهتمين المؤثرين فيها، يُلاحظ في ثنايا مجموعات الحوار الثانوية لا في الحوار نفسه. ومع ذلك فالشكل ليس المهم؛ وإذا أُحرز تقدم فنعما هو.

وكما أوضح الفريق في تقريره، فكل شيء يجب أن يفعل لمنح جمهورية الكونغو الديمقراطية سيطرتها على أراضيها، حتى يمكن أن نحميها من الاستغلال. وقد كان هذا في ذهننا ونحن نشجع الأطراف الكونغولية على الحوار، الذي أرسيت الآن قواعده بالكامل، للدخول في العملية مع تغليب الإيثار والشجاعة والإحساس الواضح بالأهمية التاريخية لهذه اللحظات.

ولذا نحث مجلس الأمن على مواصلة قيامه بدور فعال في دفع الحوار قدما بصورة مباشرة ومن خلال أعضائه. ولتحقيق هذا الغاية يتعين القيام بما يلي: حث المتفاوضين على العودة إلى مائدة التفاوض بأسرع ما يمكن؛ وتقديم كل الدعم المالي والسياسي لهذه العملية؛ وحث الحكومة على قيادة العملية، مع قبول أدوار الأطراف الكونغولية الأخرى المحددة لها في اتفاق لوساكا، التي هي من الموقعين عليه؛ وتشجيع الميسر وغيره ممن يقدمون المساعدة في تنسيق الجهود.

وختاما فالحكومة الرواندية ترحب مجددا بتلك التقارير وتوافق على التقدير الطموح للمشاكل في المنطقة. وستواصل الحكومة الرواندية دعم عمل الفريق حسب ولايته من مجلس الأمن. وتعتبر رواندا أن سيادة جمهورية الكونغو

الديمقراطية غير قابلة للتفاوض. ولا يمكن ممارستها إلا باسم شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية ولصالحه.

غير أن حكومة رواندا تصر على أن الأنشطة العسكرية التي يقوم بها جيش تحرير رواندا من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية بدعم من الحكومة الحالية في كينشاسا تشكل عقبة كأداء أمام تمتع دولتينا الشقيقتين بالسيادة الكاملة. ولذا فمن الضروري أن تعمل الحكومتان معا في إطار أحكام اتفاق لوساكا من أجل التنفيذ الكامل لعملية نزع السلاح والتسريح.

وتحث الحكومة الرواندية حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على التنصل من أنشطة جيش تحرير رواندا الذي هو منظمة إرهابية – منظمة يقودها أناس نفذوا عمليات إبادة جماعية في رواندا – وأن توقف فورا الدعم الذي تقدمه إليه. وينبغي بوجه خاص إبعاد جيش تحرير رواندا عن القوات المسلحة الكونغولية؛ فوجودها فيه إشارة واضحة إلى أن حكومة كينشاسا تُعد لإخفاء هذه القوات الإجرامية توطئة لاستخدامها في المستقبل ضد رواندا أو ضد شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي ضوء تجربتنا على مدى السنوات السبع الماضية لا يمكن أن يُطمئن رواندا إلا استقرار جمهورية الكونغو الديمقراطية بسيطرتها الكاملة على أراضيها، ورغبتها في تعزيز مبادئ حُسن الجوار والتعاون. وستواصل حكومة رواندا تعاونها الكامل مع شركائها في اتفاق لوساكا ومع مجلس الأمن في توطيد السلام والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة.

وأخيرا، أود أن أسجل اعتراضنا على الاتهام المتكرر من حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بأن رواندا تتعمد عدوى الشعب الكونغولي بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر مستشار رئيس الجمهورية الرواندية على كلماته الرقيقة الموجهة لشخصي.

السيد لافيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أعرب باسم فرنسا عن ترحيبنا الحار بالوزراء الذين أسعدونا وشرفونا بحضورهم اليوم في هذه القاعة للمشاركة في مناقشة يُقدر الجميع أهميتها.

وأؤيد بيان الممثل الدائم لبلجيكا، الذي سيُدلي به فيما بعد باسم كل البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وأود أن أُبدي بضع تعليقات بصفتي ممثل فرنسا.

فمن حُسن الطالع أن تتاح لنا اليوم فرصة – في حضور الممثلين رفيعي المستوى للبلدان الشريكة لنا في تنفيذ اتفاق لوساكا، وكذلك حضور السفير قاسم وكل فريقه – لمناقشة تقرير فريق الخبراء عن الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وبدلا من قول ''تقارير'' ربما أقول ''تقرير'' لأن الدراسة المستفيضة التي أجراها السفير قاسم إنما هي إضافة للتقرير المقدم في نيسان/أبريل؛ فالاثنان يعتبران تقريرا كاملا. وهذه الدراسة المستفيضة التي تشمل كل أوجه المشكلة تدفعنا اليوم إلى استخلاص نتائج معينة.

فأولا، من الواضح اليوم، للأسف، أن النهب أصبح من القوى الدافعة – وربما القوة الدافعة الأساسية – إلى الصراع. وكنا نظن أن الاستغلال غير المشروع هو نتيجة للصراع. وأصبح لدينا الآن سبب للتساؤل عما إذا كان نهب الموارد قد أصبح أحد أسباب استمرار الصراع. إذ يبدو أن بعض الأطراف لها مصلحة في إدامة الصراع بنهب موارد جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وبطبيعة الحال، فثمة عناصر إيجابية يمكن أن نرحب بها. فقد تزايدت معالجة القضية بجدية من قِبل الأطراف ذاتها، وهذا ما يدل عليه العمل الذي تقوم به في أوغندا لجنة

بورتر التي أنشئت بطلب من الرئيس موسيفيني. غير أن الشوط يبقى طويلا. فعملية السلام لا تزال هشة. وهي تنطلق نحو مسألة الحوار بين الكونغوليين على نحو ما أظهره الاجتماع الأخير والمشجع للغاية في أبوجا، الذي أخبرنا بنتائجه الوزير شي أوكيتوندو صباح هذا اليوم.

وقرر مجلس الأمن، من جانبه، نشر المرحلة الثالثة من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وسيكون من الممكن في القريب استهلال عملية تجريد الجماعات المسلحة من أسلحتها وتسريحها، وهي المسألة التي أثارت قلقا مشروعا في دول المنطقة. وقد بدأت أوغندا وكذلك أنغولا وزمبابوي سحب قواها من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية بينما سحبت ناميبيا كل فصائلها.

ويبدو لنا بالرغم من ذلك أن عملية السلام لم تصل بعد إلى نقطة اللاعودة. فالحالة العسكرية ما زالت غير مستقرة، ولا سيما في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذه المنطقة الشرقية تقع معظم الموارد الجاري نهبها الآن.

ونعلم جميعاً اليوم أن استمرار الاستغلال غير القانوني لموارد جمهورية الكونغو الديمقراطية لا يتمشى مع إحراز تقدم في عملية السلام. ومن دواعي الأسف أنه ما دام لدى البعض الخيار بين متابعة أنشطتهم المربحة وبين تنفيذ اتفاق لوساكا، فالأمل ضئيل في حلول السلام واستعادة جمهورية الكونغو الديمقراطية لسيادتها.

وقد أصغينا بإمعان شديد وبكثير من الاهتمام للبيانين اللذين أدلى بهما الوزير واباكهابولو والسيد مازيمهاكا. وقد أصرا على أهمية أن تتخذ البعثة إجراء وعلى ضرورة تعزيز وجودها والتعجيل بنشرها، ونحن في المجلس نتفق كثيراً مع ذلك. وقد عقدنا العزم على مواصلة اشتراك الأمم المتحدة. وقد أبرزا بحق أهمية الحوار، وأهمية أن يحرز الحوار تقدماً. ونوّها بما لتسريح ما يطلق عليه القوات السلبية ونزع سلاحها من أهمية كبرى، وهما على حق في ذلك. بيد أننا إذا تحركنا صوب انسحاب القوات واستعادة جمهورية الكونغو الديمقراطية للسيادة، لا يجب أن نغفل عن جانب ضروري أشار إليه السفير قاسم بحق هذا الصباح: وهو الصلة بين النهب وبقاء القوات الأجنبية. وهذه هي الصلة التي يجب كسرها. وإذن فماذا يجب أن نفعل، وكيف ينبغي أن نفعله؟

يخبرنا تقرير السفير قاسم بأن الاستغلال غير القانوني لموارد جمهورية الكونغو الديمقراطية مستمر بلا هوادة. ويجب أن تتوقف هذه الحالة. ويتعين على من يؤدون بطريقة أو بأخرى دوراً غير لائق في هذه الأنشطة، سواء على نحو مباشر أو بواسطة الحركات الخاضعة لسيطرتهم أن يتوقفوا ويكفوا عن ذلك. ويحدد تقريرا فريق الخبراء في هذا الصدد عدداً من دول المنطقة التي توجد قواها في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويجب عليها أن تمعن النظر في المعلومات الواردة في هذين التقريرين ثم تتخذ التدابير المطلوبة.

بيد أن للمجتمع الدولي بأسره، علاوة على الإجراءات التي تتخذها الدول المعنية ذاتها، دوراً يؤديه في حث الأطراف المعنية على أن تفعل ما هو ضروري. ويمكن للمنظمات الدولية والآليات المتخصصة ووكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية، ولمجلس الأمن بطبيعة الحال، أن تسهم إسهاماً مفيداً في تسوية هذه المسألة، وبالتالي في متابعة عملية السلام وتحقيقها.

ومن هذا المنطلق نميل إلى تجديد ولاية فريق الخبراء لفترة جديدة مدتها ستة أشهر. وسيتيح لنا هذا التمديد أن نرصد على نحو أفضل تطور الحالة على أرض الواقع. كما أنه سيعيننا على تحديد التدابير التي يلزم أن نتخذها والإعداد لها. وقد قام الخبراء منذ نيسان/أبريل من هذا العام بتزويدنا

بالكثير من التوصيات المعقولة، وبعضها يحتاج إلى شيء من الإيضاح. وبعضها مبتكر، كاقتراح فرض وقف إجباري على بعض الموارد مثلاً. ويلزم أن تدرس هذه المقترحات دراسة عميقة. فعلى أي المواد يفرض هذا الوقف؟ وماذا يكون أثر هذا الوقف على تمويل الصراع؟ وما الأثر الذي قد يكون له على الحالة الإنسانية الكارثية بالفعل أو على اقتصاد جمهورية الكونغو الديمقراطية؟ كل هذه أسئلة جديرة بالدراسة عن كثب.

وينبغي أن نسترشد في ما نتخذه من إجراءات بمبدأ جوهري هو أنه لا يجب أن ننسى من هم الضحايا الرئيسيون لهذه الأنشطة. وهؤلاء الضحايا هم، ولنكن صرحاء في ذلك، جمهورية الكونغو الديمقراطية وأهالي الكونغو. ومن سخرية القدر القاسية التي لا تحتمل أن تُستخدم الثروة غير العادية التي يملكها هذا البلد في فرض المزيد من الشقاء على سكانه. فيجب أن نساعد جمهورية الكونغو الديمقراطية على مجابهة هذه الحالة التي لم تسع إليها. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه لا يمكن اتخاذ أي إجراء من جانب المجتمع الدولي إلا بالاتصال الوثيق مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وبموافقتها.

وتتيح لنا جلستنا اليوم أن نواصل الإصغاء لآراء شركائنا في عملية السلام. وسوف ننظر بعين الاعتبار لملاحظاتهم والالتزامات التي قطعوها على أنفسهم في حضورنا بأن يضعوا حداً لنهب الكونغو. وبالعمل المتضافر سنحرز النجاح بالنسبة لهذه المسألة.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): وأود أنا أيضاً أن أعرب عن التقدير للوزيرين لمشاركتهما في هذه الجلسة الهامة من جلسات المجلس.

وترحب النرويج بالتقرير الإضافي لفريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأشكر السفير قاسم على جهوده الجديرة بالثناء الشديد في هذا الصدد وعلى عرضه التقرير هذا الصباح.

ومن دواعي الحزن العميق أن نلاحظ استمرار الاستغلال المنهجي للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية دون هوادة. ومما يؤسف له أن عدداً كبيراً من الدول والجهات الفاعلة غير الحكومية ما زالت ضالعة في هذا النشاط. علاوة على ذلك، فإن ما يبدو من تسامح الأطراف مع المواجهة العسكرية المحدودة أمر مثير للانزعاج.

وبقدر ما يمثل استغلال الموارد أحد الدوافع الرئيسية لاستمرار الصراع، كما أشار الفريق، ثمة مبرر في الواقع للتساؤل عما إذا كانت أطراف الصراع تتفاوض بنية حسنة. وفي ضوء هذه الخلفية، يمكن التساؤل بنفس القدر عن احتمالات التوصل إلى سلام في المستقبل المنظور. وتحث النرويج أطراف الصراع على إثبات أن الأمر ليس كذلك والبرهنة على إمكان تحقيق نتائج ملموسة في عملية السلام دون إبطاء.

ونتفق مع الرأي القائل بأن التوصل لتسوية سياسية للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بطرق منها إحراز تقدم حقيقي في الحوار فيما بين الأطراف الكونغولية وإقامة هياكل فعالة للحكم، من شأنه أن يعين على وقف استغلال الموارد الطبيعية. وهكذا، يجب على حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وعلى الأطراف الأخرى أن تشارك على سبيل الأولوية بنشاط وعلى نحو بنّاء في الحوار فيما بين الكونغوليين.

وعلى الصعيد المؤسسي، نرى من الضروري وضع خطة عمل لبناء مؤسسات الدولة المناسبة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويبرز تقرير الإضافة بوضوح أكثر من أي شيء آخر أن مختلف النظم في الكونغو، حتى منذ فترة

ما قبل حصول هذا البلد على الاستقلال، أهملت مؤسسات الدولة ووظائفها الحيوية. وكذلك أساء السياسيون استخدام هذه المؤسسات بسبب الطموح الشخصي ولأسباب أخرى. ونود التشديد على أن بناء مؤسسات الدولة لا يمكن أن يتم إلا من خلال منظور شامل وطويل الأجل.

ويمكن مناقشة هذه المسألة في المؤتمر المقترح بشأن السلم والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، الذي بوسعه أن يسدي مساعدة كبيرة في ظل الظروف المناسبة، مع أخذ أي تقدم يحرز في الحوار بين الكونغوليين بعين الاعتبار الواجب في هذا الصدد.

وتؤيد النرويج بقوة النهج الإقليمي الذي اتبعته الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات في معالجة الصراع. ونحن نتطلع إلى الحصول على البرنامج المتعدد البلدان لتسريح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين في منطقة البحيرات الكبرى الذي يعده البنك الدولي حاليا. كما نتطلع إلى إنشاء صندوق استئماني إقليمي تكميلي متعدد المانحين لتمويل جهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المنطقة. وترى النرويج بوضوح الحاجة لمثل هذا البرنامج. وفي اعتقادنا أن المشكلة ينبغي أن تجد لها حلولا إقليمية، ولذا فإننا نجد هذا النهج الإقليمي مناسبا تماما.

ونلاحظ أن فريق الخبراء يقترح أن يقيم المانحون والمؤسسات المالية الدولية ما قدموه من مساعدة لمعرفة ما إذا كانت تسهم في استمرار النزاع. وقد تكون هذه الممارسة بالغة الأهمية لضمان أن تسهم المؤسسات المالية الدولية والمانحين بشكل فعال في الأغراض المحددة لها، بما في ذلك المساعدة على الحد من الصراع في منطقة البحيرات الكبرى وإنهاء ذلك الصراع. ونوافق أيضا على أن جميع البلدان ينبغي أن تراجع تشريعاتها الوطنية، وتعتمد تشريعات جديدة، عند الاقتضاء، للتحقيق في الاتجار غير المشروع بالمنتجات العالية القيمة التي تذكي الصراع ومقاضاة الفاعلين.

مرة أخرى يبلغ الفريق أن بلدانا متعددة لم تبد المساعدة في تزويد الفريق بالمعلومات. ونحن نأسف لذلك ونحث جميع البلدان على التعاون بروح بناءة مع الفريق ومع هيئات الأمم المتحدة أو وكالاتها الأخرى عندما يطلب منها ذلك. وإننا نؤيد تمديد ولاية الفريق لإبقاء المسألة قيد النظر عن كثب، بما في ذلك تلك الأطراف التي لم تبد تعاونا صادقا، بغية إنهاء نهب موارد جمهورية الكونغو الديمقراطية والنهوض بعملية السلام.

ختاما، يتعين على مجلس الأمن أن يضع في اعتباره الآراء المعرب عنها في هذه الجلسة المفتوحة قبل أن يعتمد البيان الرئاسي. ووفدي على استعداد للمساهمة مستقبلا في مشروع البيان بعد ظهر اليوم، كما اقترحتم سيدي الرئيس.

السيد كور (آيرلندا) (تكلم بالانكليزية): أود باسم وفدي أن أشكر السفير قاسم لتقديمه التقرير الإضافي لفريق الخبراء. كما أشكر السفير والفريق على تفانيهم في الاضطلاع بولايتهم ومتابعتهم لها. لقد أدى الفريق واجبا ممتازا فيما يتعلق بتحديد نمط استغلال موارد جمهورية الكونغو الديمقراطية من جانب الأطراف في الصراع.

ويرحب وفدي بشدة بالحضور الرفيع المستوى اليوم لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأوغندا، ورواندا وتنزانيا ونشكر الوزراء الممثلين لبلدانهم على بياناتهم.

سيتكلم ممثل بلجيكا بعد وقت قصير بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ويؤيد وفدي البيان الذي سيدلي به، أما أنا فسأورد بعض النقاط بصفتي ممثلا لآيرلندا.

بيَّن الفريق أنه بدون إيجاد حل للصراع الأوسع نطاقا في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة، سيكون من الصعب توقع إنهاء ذلك الاستغلال. وآيرلندا تشاطر

الفريق هذا الرأي. وانطلاقا من هذا الموضوع، ينبغي أن يكون هدفنا دعم عملية لوساكا للسلام. ويرى وفدي أن يتيح تنفيذ الاتفاق الحل الوحيد الناجع للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

يقر الفريق بأن مسألة الاستغلال مرتبطة ارتباطا لا ينفصم بمسائل خطيرة أخرى في المنطقة. إلا أن من الواضح أن من غير المقبول، وبغض النظر عن الدوافع الأساسية التي أدت إلى اندلاع الصراع، أن يكون الدافع الأساسي لجميع الأطراف في الصراع الآن استخلاص أقصى قدر ممكن من الفوائد المادية والتجارية. وهذا أمر غير مقبول من حيث استعادة مؤسسات الدولة مكانتها وغير مقبول من الناحية الإنسانية؛ ومن غير المقبول أن يرتكز حفظ السلام أو صنع السلام على أسس أدى الإجحاف الاقتصادي إلى تقويضها وتآكلها. وكما قال السفير قاسم صباح اليوم، الاستغلال هو الوسيلة والدافع في آن معا لاستدامة الصراع.

في الفقرة ١٦ من التقرير، يشير الفريق إلى استغلال الموارد البشرية. وهذا الاستغلال في رأي وفدي يشكل أكثر الجوانب إثارة للانزعاج للحالة المعقدة في المنطقة. إن انتهاك حقوق الإنسان لأبناء جمهورية الكونغو الديمقراطية بانتظام على هذا النحو السافر الأناني يدعو إلى القلق الشديد ونأمل أن يعود الفريق إلى هذه المسألة مرة أخرى.

وفيما يتعلق بالإجراءات الأخرى التي سيتخذها المجلس وتوصيات الفريق، يؤيد وفدي بقوة تمديد ولاية فريق الخبراء وإننا نتطلع إلى اعتماد بيان رئاسي لهذا الغرض. وسيكون الإشراف المستمر بمثابة عامل ردع هام. إلا أننا بحاجة علاوة على ذلك، إلى أن نبعث برسالة واضحة لجميع المتورطين في مثل هذه الأنشطة مفادها أن المجلس ليس على استعداد لكي يرى أفرادا وجماعات ودولا تتربح من موارد جمهورية الكونغو الديمقراطية على حساب سكان البلد بتكلفة إنسانية باهظة في الغالب.

ولهذا فإننا نرى، كما بيَّن وفدي من قبل، أن اقتراح الفريق بالوقف الطوعي للواردات من بضائع معينة أمر مفيد. فهناك فرصة سانحة كبيرة لأن يكون لهذا الإجراء تأثير على المستهلكين ويقنعهم بممارسة الضغط على الشركات التي تشتري مثل هذه السلع حتى تجد مصادر بديلة، طبقا لما يرى الفريق.

وإننا نرى، واضعين في الاعتبار الهدف الرئيسي وهو دعم عملية لوساكا للسلام، إنه قد يكون من المفيد للفريق أن ينظر الآن في الخطوات التي قد يتخذها المجلس لكي يحد من الاستغلال المرتبط بالنزاع ويفرض الرقابة عليه. وينبغي أن يشمل ذلك إصدار توصيات محددة، قدر الإمكان، وإجراء تقييم للآثار الإنسانية والاجتماعية الناجمة عن هذه الخطوات. وينبغي للفريق، في رأينا، أن يقدم تقريرا مرة أخرى للمجلس في غضون ستة أشهر. ولدينا بطبيعة الحال ثقة تامة، بأن الفريق عندما يفعل ذلك، سيولي الاهتمام الواجب للتوازن في عملية السلام الأوسع نطاقا والتقدم المحرز فيها. وانطلاقا من الفقرة ١٥٨ من الإضافة إلى التقرير، فإننا نتطلع أيضا إلى صدور توصيات تفصيلية عن الفريق فيما يتعلق بطريقة توظيف المنظمات والآليات الدولية القائمة في السيطرة على الاستغلال.

والواضح من توصيات الفريق أن إنهاء الاستغلال الأجنبي لموارد جمهورية الكونغو الديمقراطية لن يكون كافيا لوقف الاستغلال وضمان استفادة شعب وحكومة ذلك البلد من مواردهم. وثمة إجراء آخر سيكون مطلوبا. فالمجتمع الدولي يتعين عليه أن ينخرط على مدى سنوات عديدة، عاملا على المساعدة في إعادة بناء مؤسسات الدولة وهياكلها في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وإننا نتطلع بغية

تحقيق هذا الهدف، إلى انتهاء الحوار بين الكونغوليين على نحو بناء وإلى التوصل إلى اتفاق بين الأطراف بشأن هياكلهم السياسية في المستقبل، حتى يتسنى للمجتمع الدولي مساعدتهم في الاضطلاع بهذه المهام.

وإننا نتفق مع الفريق على أن التسهيلات والاتفاقات التجارية والعقود الموقعة منذ عام ١٩٩٧ لا بد من مراجعتها وتنقيحها، بمساعدة دولية مستقلة، لضمان أن يوضع العائد المتولد من موارد جمهورية الكونغو الديمقراطية في خدمة البلد وشعبه، بدلا من أن يستقر في جيوب البعض. وإننا فضلا عن ذلك نؤيد توصيات الفريق بأن البلدان المتورطة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك بلدان العبور، ينبغي أن تتخذ الخطوات المناسبة لمعالجة المشاكل المطروحة في إضافة التقرير.

ختاما، نؤيد تمديد ولاية الفريق، ونأمل، إذا اتفق على ذلك، أن نستمع إلى الفريق ثانية بعد بضعة شهور. والأهم من ذلك، إننا نتطلع قبل ذلك إلى إحراز تقدم ملموس في تنفيذ عملية لوساكا للسلام. وأملنا أن تتخذ جميع الأطراف خطوات حقيقية نحو تحقيق السلام، حتى إذا عدنا إلى بحث هذه المسألة ثانية، يصبح النظر فيها بمثابة مراجعة للتقدم المحرز في معالجة هذه المشكلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بدلا من النظر فيها كعقبة تعترض طريق السلام في ذلك البلد.

الآنسة ديورات (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية): أود أولا أن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة عن تقرير فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونرحب بالإضافة إلى التقرير النهائي للفريق ونود أن نشكر السفير محمود قاسم على العرض الذي أدلى به اليوم لتوصيات الفريق وأن نشكره وفريقه على العمل الذي اضطلعوا به. ونرحب كذلك في مجلس الأمن بالوزراء من جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا وزمبابوي وجمهورية تترانيا المتحدة وبمستشار رئيس رواندا. ونقدر مشاركتهم في المناقشات التي تجرى اليوم ونشكرهم على بياناتهم. ولا شك في أننا سنأخذ بآرائهم في الحسبان في المداولات الأخرى التي يجريها مجلس الأمن حول هذه المسألة.

وطيلة العامين الماضيين، أكدت جامايكا دائما أهمية الركائز الاقتصادية لمختلف الصراعات في أفريقيا، وبخاصة في منطقة البحيرات الكبرى، حيث يشكل الدافع إلى استغلال الموارد ونهبها عاملا ثابتا في استمرار الصراع. واستمرار الاستغلال غير القانوني للموارد في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا يؤدي إلا إلى استمرار الصراع في ذلك البلد وعرقلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة معاناة الشعب هناك. ولهذا السبب بعينه، أيدنا إنشاء فريق الخبراء بولاية لمتابعة التقارير وجمع المعلومات عن أنشطة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما فيها من انتهاك لسيادة ذلك البلد، فضلا عن إجراء البحث والتحليل للصلات بين استغلال الموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية واستمرار الصراع.

والتقرير المعروض علينا اليوم يبرهن بوضوح على أن هناك صلة بين استغلال للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية واستمرار الصراع. وبينما نقدر أن بعض التقدم قد أحرز في عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونتذكر النقاش الذي أجريناه في الشهر الماضي مع ممثلي لجنة لوساكا السياسية، فإن التقرير يذكّرنا بأن استغلال الموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية قد استمر بلا هوادة بغية إثراء طائفة عريضة من الأطراف الأجنبية والكونغولية. وهذه حالة يتعذر الدفاع عنها ولا يمكن التغاضي عنها.

وقد لاحظنا كذلك تأكيد الفريق أيضا على قيام جميع الأطراف في الصراع باستغلال الموارد البشرية، وكما يؤكد التقرير، فإن هذه ظاهرة أخطر بكثير من استغلال الموارد المادية. ولا يمكن أن نتجاهل هذا الجانب في مداولاتنا، حيث أنه لا يمكن المساح بانتهاك حقوق الإنسان لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية. وينبغي لنا أن نصر كذلك على احترام قرارات مجلس الأمن وحقوق الإنسان والتنظيمات الإنسانية ذات الصلة على الصعيد الدولي.

ويتفق وفد بلادي مع استنتاج الفريق أنه لكي ننهي استغلال الموارد الطبيعية ولكي نحقق سلاما دائما في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يجب أن نعالج السببين الأساسيين لنشوب الصراع، وهما اضمحلال الدولة الكونغولية ومؤسساتها واستمرار شواغل الأمن الناجمة عن وجود مجموعات مسلحة وكما رأينا، فإن استمرار هذين العاملين يعمل على تقويض نفس مكاسب اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، وإذا استمر هذان العاملان كما هما عليه، فلا محالة من أنهما سيساعدان على استمرار الصراع.

وفي هذا السياق، يعتقد وفد بلادي أنه يجب إجراء دراسة دقيقة لتوصيات الفريق البعيدة الأثر. وفي المقام الأول، نوافق على وجوب التأكيد في المدى القصير على مجالات بناء المؤسسات واستعادة سيادة القانون وإقامة سلطة الدولة من جديد. وسيكون كل ذلك من الأمور الحاسمة بالنسبة لبناء الثقة وزيادة الاستقرار. وننوه باتخاذ بعض الخطوات في هذا الصدد، بما فيها صياغة مدونة للتعدين ورسم خطة تنفيذية للميزانية الوطنية. وإذا جرى تنفيذ هذه التدابير بعناية، فمن الممكن أن تبشر بالخير بالنسبة لإنشاء سلطة الدولة من جديد.

وثانيا، كما يؤكد تقرير الفريق في الفقرة ٥٤، فإن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج عملية حاسمة بالنسبة للتوصل إلى حل دائم لعملية السلام. ولهذا، نوافق على أن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية يجب أن تعجل بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بغية تهدئة شواغل الأمن التي يعرب عنها عدد من الدول في المنطقة، بما فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى مستوى يمكن البلدان المعنية من التفاوض فيما بينها على طرائق تأمين حدودها دون مساس بسيادة أية دولة.

ولهذا، تتضح الحاجة الماسة إلى نشر بعثة منظمة الأمم المتحدة في جميع أنحاء البلد، ولا سيما في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وثالثا، يوافق وفد بلادي على أنه يجب في تاريخ لاحق استعراض وتنقيح جميع حقوق الامتياز والاتفاقات التجارية والعقود الموقعة أثناء الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠١ وبعد ذلك في المناطق التي يسيطر عليها المتمردون لكي نعالج ونصوب جميع الجوانب غير السليمة فيها. وقد لاحظنا التوصيات المتعلقة بالجوانب المالية والتقنية لاستمرار الصراع. ونوصي بأن ينظر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمانحون الدوليون في هذه التوصيات. ويؤيد وفد بلادي من ناحية المبدأ فرض وقف للنشاط كجزء من آلية شاملة تكبح الدافع إلى الاستغلال والنهب في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة ككل ونعتقد أن فرض وقف النشاط يجب ألا يستهدف البلدان والمجموعات في المنطقة فحسب، بل المستخدمين النهائيين كذلك، لأن ما نريد أن نضمنه في نهاية المطاف هو أن ينتفع شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية من استغلال موارده.

وأخيرا، يؤيد وفد بلادي من ناحية المبدأ تمديد ولاية فريق الخبراء. وندرك أن القيود الزمنية لولايته القصيرة حددت من قدرته على عرض إضافة أكثر اكتمالا. ونود

كذلك أن تستخدم فترة تمديد الولاية لإدخال تحسينات أخرى على التوصيات الواردة في تقرير الفريق ولمساعدة المجلس على تنفيذها.

وختاما، يود وفد بلادي أن يؤكد من جديد اعتقادنا بأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا يمكن حلها إلا من خلال نهج إقليمي. ولهذا، نعتقد أن اتفاق لوساكا يتيح الإطار الحالي الوحيد الذي يمكن معالجة هذه الحالة فيه. ونتطلع إلى التنفيذ الكامل لاتفاق لوساكا وإلى إنهاء الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد أحمد (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن الترحيب الحار جدا للوزراء من جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا وزمبابوي وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا. إن مشاركتهم في مناقشة هذه القضية سابقا يساعدنا على تقدير أفضل لمواقفهم.

ومما يثلج صدرنا التزامهم المتجدد بالتوصل إلى حل مبكر للمشكلة وللصراع.

أود أيضا أن أشيد إشادة خاصة بالسيد محمود قاسم رئيس لجنة الخبراء وبأعضاء فريقه للمهمة التي أنجزوها بدرجة عالية من الاحتراف، وما تحلوا به من شجاعة وتصميم.

وبينما نركز في مناقشتنا على تقرير الفريق، أود أيضا أن أذكر مع العرفان بالعمل الذي قام به الفريق تحت قيادة مدام سافياتو با - ندو. وبتقديمه للإضافة، يكون الفريق قد أتم المهمة الأساسية المتمثلة في الاستفسار عن المشكلة وتقديم التوصيات الأولية لكسر حلقة الوصل بين الاستغلال غير القانوني لموارد جمهورية الكونغو الديمقراطية أو إساءة استخدامها، واستمرار الصراع. إن نتائج وتوصيات الفريق تكتسي أهمية قصوى في الوقت الذي نبذل فيه جهدا مصمما للمضي قدما بعملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وسوف نتناول مسألتين بوجه خاص: أولا، الإجراء الذي يتخذه المجلس فيما يتعلق بتوصيات الفريق؛ وثانيا مسألة تمديد ولاية الفريق.

لقد أكد فريق قاسم أن النتيجة المتعلقة بالاستغلال غير القانوني لموارد جمهورية الكونغو الديمقراطية ما زالت صحيحة. وأكد أيضا استنتاجا مؤداه أن هناك صلة واضحة بين الاستغلال غير القانوني لموارد جمهورية الكونغو الديمقراطية واستمرار الصراع. وهذه الصلة لا بد من إنهائها. والسؤال المطروح هو كيف ننهيها.

ويوصينا فريق الخبراء باتخاذ ثلاثة تدابير: استعراض وتنقيح جميع الامتيازات والاتفاقات التجارية والعقود الموقعة بين عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠١؛ وإعلان وقف اختياري لاستيراد السلع الثمينة مثل الكولتان والماس والذهب والكوبالت والنحاس والخشب والبن من أقاليم خاضعة للاحتلال الأجنبي أو تحت سيطرة المتمردين؛ وفرض جزاءات، وهذا يتوقف على تطور الحالة.

وكنا سنؤيد التنفيذ الفوري لبعض التوصيات وبخاصة الوقف المؤقت الإلزامي لاستيراد السلع الثمينة من الأقاليم الخاضعة لسيطرة حركات التمرد أو القوات الأجنبية. ومع ذلك، فإننا إذ نبقي على حتمية الحفاظ على الزخم في عملية السلام، نقر بضرورة أن يتخذ المجلس قراره بعد دراسة مستفيضة للعوامل ذات الصلة، بما في ذلك العواقب الإنسانية المترتبة على التدابير.

وسيكون استعراض وتنقيح جميع الامتيازات والاتفاقات والعقود التجارية تدبيرا فعالا لقطع الصلة بين استغلال موارد جمهورية الكونغو الديمقراطية والحرب. وإننا ندرك الحجة القائلة بأن هذا التدبير يتخذ على أفضل وجه من قبل الإدارة السياسية الجديدة، وذلك في أعقاب الاختتام الناجح للحوار بين الأطراف الكونغولية. غير أنه إن كانت

هذه الخطوة لا بد منها في نهاية المطاف، وإذا كانت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تقر بها، فإننا سنؤيد إنشاء هيئة ما تحت رعاية المجلس، للمساعدة في هذه العملية.

أما بالنسبة للجزاءات، فإننا نأمل في تعاون الأطراف مع المجلس لتحاشي اللجوء إلى هذا التدبير القسري.

وأود أن أعود للحظة إلى التقرير الأصلي الذي قدمته مدام با - ندو في نيسان/أبريل. ونعتقد أنه ينبغي للمجلس أن يعود إلى بعض التوصيات الواردة في ذلك التقرير، ولا سيما فيما يتعلق بتجارة المعادن، والعمليات المالية، والحظر على الأسلحة والتعاون العسكري، والتعويض. والوقف المؤقت للسلع الثمينة، إذا ومتى تقرر، ينبغي أن يشمل أيضا هذه المجالات. وجميع المعنيين، بما في ذلك بلدان العبور وبلدان الوجهة النهائية لموارد جمهورية الكونغو الديمقراطية التي تُستغل بصورة غير قانونية، عليها التزام أدبي بالانضمام إلى الوقف المؤقت.

وهذا الوقف المؤقت ينبغي أن يتضمن استيراد وتصدير ونقل معادن معينة، والتعاملات المالية التي كانت موضع تساؤل. وقد تقوم البلدان المعنية أيضا بالنظر في إعلان وقف فوري لتوريد الأسلحة وجميع الإمدادات العسكرية لمجموعات المتمردين التي تعمل في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

والطلب الموجه من المجلس باتخاذ تلك التدابير المؤقتة ينبغي أن يشمل جميع العناصر الفاعلة الضالعة في الأنشطة غير القانونية: الحكومات والقوات المسلحة والأفراد والمؤسسات العامة أو الخاصة المنخرطة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في استخراج ونقل واستيراد وتصدير موارد جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أما النقطة الثانية التي نود التطرق إليها، فهي الحاجة إلى تمديد ولاية الفريق. وبنغلاديش تؤيد تمديد الولاية لمدة ستة شهور وذلك لأسباب ثلاثة. الأول هو إتمام المهمة التي لم تكتمل. وكما يذكر الفريق في الفقرة ٧ من الإضافة، فإن المعلومات لم تكن متاحة بسهولة من عدة بلدان في المنطقة. وإلى جانب ذلك فإن الولاية القصيرة التي لم تتجاوز ثلاثة أشهر حدت بصورة شديدة من قدرة الفريق على تقديم إضافة أوفى. والسبب الثاني هو أن الفريق كان غير قادر أيضا على التحقيق بصورة كاملة في ردود أفعال وشكاوى من وردت أسماؤهم في التقرير. والسبب الثالث هو الحاجة إلى دراسة الجدوى والأثر المحتمل للتدابير المقترحة. وسيكون الفريق نفسه، في ضوء خبرته، أفضل من يتولى رصد ومتابعة تنفيذ التدابير.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن جمهورية الكونغو الديمقراطية ينبغي أن تتمتع بالسيادة الكاملة على مواردها الطبيعية. إن قصد المجلس من متابعته هذه المسألة هو تيسير العملية السلمية؛ وينبغي له أن يتخذ كل التدابير الملائمة لتحقيق هذه الغاية. وحتى ننهي الصراع، يجب علينا أن نمتنع بفعالية عن اتباع الوسائل التي تديم حالة الحرب وتلغي الدوافع، لأنها تمثل خطوات هامة في ذلك الاتجاه.

السيد كونجول (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس أشكركم شكرا جزيلا على عقد هذه الجلسة لمناقشة مسألة على جانب كبير من الأهمية في حضور عامة الأعضاء. وأود أيضا أن أرحب ترحيبا حارا بوزيري جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا، والمستشار الخاص لرئيس رواندا، وكذلك نائب وزير الخارجية والتعاون الدولي في تنزانيا الموجودين في قاعة مجلس الأمن هذا الصباح. ونشكرهم على بياناتهم الهامة جدا.

ويود وفدي أن يعرب عن امتنانه للسيد قاسم وفريقه على الإضافة المستفيضة لتقرير فريق الخبراء عن الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال

الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. والتقرير حقا شامل جدا.

وكان من بين الأهداف الرئيسية لفريق الخبراء بحث وتحليل الصلات القائمة بين استغلال الموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، واستمرار حالة الصراع. ويلاحظ وفدي أن النتيجة التي خلص إليها الفريق تدلل بما لا يدع مجالا للشك على وجود هذه الرابطة غير الصحية.

في عدد من المناسبات أكدت موريشيوس بوضوح أن الموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية تخص الشعب الكونغولي ولا أحد غيره. ونعتقد بشدة أن الموارد الطبيعية لذلك البلد لا ينبغي أن تستغل لإذكاء أو تمويل الصراع هناك. ونحن نشجب هذه الحالة، ونود أن نكرر الإعراب عن موقفنا بشأن هذه المسألة مرة أخرى.

في نيسان/أبريل من هذا العام، قدم فريق الخبراء تقريره الأول والذي كان شاملا جدا بطبيعته. وقد قدم فريق الخبراء الآن إضافة لذلك التقرير. وبالنسبة لوفدي فإن النتائج الواردة في التقرير الأول والإضافة تكمل بعضها البعض، وبناء على ذلك تجدر دراستها معا. وأي إجراء من جانب المجلس يجب أن يكون مرتكزا على نتائج وتوصيات هذين التقريرين.

وقد أشار التقريران بوضوح إلى تورط البلدان المجاورة، إما على الصعيد الوطني أو الفردي، في نهب الموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية واستغلالها بصورة غير قانونية. وترى موريشيوس أن البلدان المعنية ينبغي لها أن تتخذ فورا التدابير اللازمة لوقف هذه الأنشطة، وفي حالة تورط رعايا لها في تلك الأنشطة، عليها أن تقوم بالتحقيقات اللازمة بهدف إلقاء القبض على المسؤولين عنها. وفي هذا الصدد، ترحب موريشيوس بإنشاء لجان للتحقيق في بعض المناطق لتدقيق النظر في المسألة.

وأحد الاستنتاجات الهامة جدا للفريق يوضح أنه بدون إيجاد حل للصراع على نطاقه الواسع في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة، فلن يكون واقعيا إلى حد بعيد وضع حد لاستغلال الموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في البلاد. ويسلم الفريق أيضا بأن اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار يوفر الأساس لإيجاد تسوية للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذه الاستنتاجات تعزز حقيقة أننا ينبغي أن نفعل كل ما في وسعنا من أجل أن ندعم دعما كاملا تنفيذ اتفاق لوساكا وعدم الانحراف عن المسار الرئيسي.

ويتفق وفد بلادي تمام الاتفاق مع الفريق على أنه حالما تنتهي عملية السلام، فمن شأن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تتمكن من ممارسة سلطتها الكاملة على أراضيها، والسيطرة الكاملة على مؤسساتها وهياكلها، ومن شأنها بالتالي أن تتمكن من حماية مواردها بصورة كاملة.

ولقد قدم فريق الخبراء ثلاث توصيات محددة في إضافته – عنيت، إعادة النظر في جميع الامتيازات والاتفاقات التجارية والعقود الموقعة بين عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠١، وإعلان وقف اختياري لشراء واستيراد السلع الثمينة التي يكون منشؤها في المناطق المتواجدة فيها قوات أجنبية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلا عن الأراضي الخاضعة لسيطرة جماعات المتمردين، وفرض الجزاءات.

وفيما يتعلق بالتوصية التي تدعو إلى إعادة النظر في جميع الامتيازات والاتفاقات التجارية والعقود المبرمة بين عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠١، نعتقد أننا بحاجة إلى مراعاة حقيقة أن بعض هذه العقود قد أبرمتها الحكومة الشرعية وذات

السيادة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. لذلك، نعتقد أن أي قرار يقضي بإعادة النظر في هذه الامتيازات لا يمكن اتخاذه إلا بعد التنفيذ الكامل لاتفاق لوساكا، وبالتوافق الكامل مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفيما يتعلق باقتراح الوقف الاختياري الطوعي، يدرك وفد بلادي أن هذه الفكرة هي فكرة جديدة تحتاج إلى دراسة متأنية جدا.

إن عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية بلغت مرحلة متقدمة جدا – وهي مرحلة حاسمة جدا بالفعل – حيث نشرع في عملية نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين أو إعادة الدمج، وذلك عشية استئناف الحوار بين الكونغوليين. لذلك، ينبغي أن نتجنب اتخاذ أي تدبير من شأنه أن يفضي إلى التصلب في موقف أطراف الصراع، ويعرض للخطر فرص نجاح الحوار بين الكونغوليين. وأي إجراء يفكر فيه مجلس الأمن ينبغي إذن ألاّ يعرقل عملية السلام الجارية. وبدلا من ذلك، ينبغي أن يساعد العملية في التحرك إلى الأمام. والآثار المترتبة على أية تدابير في الحالة الإنسانية والاقتصادية المأساوية بالفعل في جمهورية الكونغو الديمقراطية يجب أيضا أن تُدرس بعناية فائقة قبل اتخاذ أي إجراء. فللأسباب نفسها، نعتقد أن توصية الفريق بالنظر بفرض جزاءات تقتضي أيضا دراسة متأنية.

لذلك، تؤيد موريشيوس تمديد ولاية الفريق لمدة ستة أشهر بغية السماح له بإجراء دراسة متأنية، وتقديم توصيات دقيقة بشأن الإجراءات التي يحتمل أن يتخذها المجلس من أجل وضع حد لسلب الموارد الطبيعية في البلاد.

وتؤمن موريشيوس باتباع نهج كلي في حل الصراع وجميع المشاكل المتعلقة به في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونرى أن التنفيذ الكامل لاتفاق لوساكا سيشمل الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية. وهو سيراعي أيضا الشواغل الأمنية للدول المجاورة، وأي الشواغل التي يسلم بها تسليما واضحا اتفاق لوساكا وفريق الخبراء في إضافته.

ونعتقد أن المجلس ينبغي أن يركز إذن تركيزا أكبر على تسريع عملية السلام عن طريق نشر بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما على طول الحدود الشرقية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وتسريع عملية نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الدمج. ونلاحظ أن عدة أطراف في الصراع تلزم أنفسها بالانسحاب فورا من الأراضي الكونغولية حالما تنتشر بعثة الأمم المتحدة على نطاق واسع، الأمر الذي يخفف من حدة شواغلها الأمنية. وفيما نصر على وجوب انسحاب جميع القوات الأجنبية فورا من جمهورية الكونغو الديمقراطية، نرى أن المجلس ينبغي أن يساعد في تهيئة الظروف الضرورية لهذا الانسحاب.

ولا يسعنا المغالاة في الكلام عن الجهود التي بذلتها بلدان المنطقة من خلال اللجنة السياسية بغية إيجاد تسوية للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويدرك وفد بلادي أن المشاورات تجري حاليا على مستوى رؤساء دول المنطقة لإيجاد السبل والوسائل التي يمكن فيها لهذه البلدان أن تساعد في دفع عملية السلام إلى الأمام، بما في ذلك الحوار بين الكونغوليين. وفي رأينا، يجب أن نشجع هذه المبادرات تشجيعا كاملا.

إن فكرة عقد مؤتمر دولي يكون معنيا بالسلام والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى هي فكرة مهمة جدا بالفعل، وينبغي تشجيعها. ومع ذلك، نرى أن هذا المؤتمر لا يمكن أن يكون مفيدا إلا بعد استعادة السلام ووجود حكومة قوية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تسيطر سيطرة كاملة على جميع الأراضي. ومن شأن هذا المؤتمر أن يتمكن

إذن من التركيز على إعادة الإعمار، وإعادة البناء، والتنمية الاقتصادية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة بأسرها.

وأخيرا، نؤيد البيان الرئاسي الذي سيصدر عقب هذه الجلسة، والذي سيراعي الآراء التي أعرب عنها عموم الأعضاء.

السيد كوتشنسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): نظرا لتأخر الوقت، سأحاول أن أوجز جدا في الكلام. السيد الرئيس، نشكركم على عقد هذه الجلسة الهامة. وأود أيضا أن أشارك زملائي في شكر السفير قاسم على عرضه تقرير فريق الخبراء.

ونود أن نرحب بوزراء الشؤون الخارجية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأوغندا، وزمبابوي، وبنائب وزير الخارجية في جمهورية تترانيا المتحدة، وبمستشار رئيس رواندا. ونحن نعتبر الجلسة المعقودة اليوم فرصة هامة أمام المجلس لقيام تفاعل مضموني مع دول المنطقة وأعضاء الأمم المتحدة بشأن هذا الموضوع الهام.

إن وفد بلادي يقدر التحقيق الذي أجراه الفريق برئاسة السيد قاسم وذلك وفاء بالولاية التي أناطه بها مجلس الأمن. والإضافة التي أصدرها الفريق مؤخرا تقدم آخر تقييم عن الحالة بشأن سلب موارد جمهورية الكونغو الديمقراطية، انتهاكا لسيادة البلاد وسلامتها الإقليمية، وازدراء بجهود السلام المبذولة في ذلك البلد، والأهم من ذلك، على حساب شعبه. ونلاحظ مع الاهتمام التحليل الذي قدمه الفريق، والذي يبين مدى أهمية استغلال الموارد الطبيعية في الأنشطة التي تضطلع بها أطراف معينة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإلى أي مدى يوفر الاستغلال الوسائل لإدامة الصراع.

ويشعر بلدي بقلق بالغ حيال أنه وفقا للتقرير، فإن الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ماض على قدم وساق لصالح أقلية قوية على حساب أكثرية بائسة. ونعلق أهمية كبرى على إنهاء الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي يطيل أمد الصراع في البلد. لذلك، نناشد جميع الأطراف المعنية أن تتخذ خطوات فورية من أجل وضع حد لهذه الأنشطة، وكفالة الامتثال الكامل من الأفراد والشركات لمعايير العمل المقبولة قانونيا.

ونحيط علما بالاستنتاجات والتوصيات الواردة في الإضافة إلى التقرير، ونعتقد أنها تستحق اهتمامنا الكامل داخل المجلس وخارجه.

وفي هذه المرحلة، أود أن أعرب عن تأييد وفد بلادي للتوصية الداعية لإنشاء آلية للرصد تقوم بإعداد تقارير مرحلية بشأن هذا الموضوع. وفي رأينا أنه يمكن النظر في هذه التوصية في إطار المقترح المقدم في المجلس بشأن تمديد ولاية فريق الخبراء، على أن ينظر في مرحلة لاحقة وفي إطار أعم في التوصيات المماثلة التي أعدتها أفرقة أخرى فيما يتعلق بإنشاء آلية دائمة للرصد في إطار الأمانة العامة للأمم المتحدة.

وفي رأينا أن من الأمور بالغة الأهمية زيادة المساعدة الدولية التي تقدم إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية لمعاونتها في إعادة بناء مؤسسات الدولة. وتجديد الهياكل الأساسية، وتحقيق سيطرة فعالة على أراضيها. ونرحب في هذا السياق بالمبادرة الخاصة بعقد مؤتمر دولي للسلام والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى.

لقد لا حظنا بشكل مستمر أن قضية الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية يجب النظر فيها في الإطار الأوسع لعملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية من جميع

جوانبها الأساسية، وهي: التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة من جانب جميع الأطراف في اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار؛ ونزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج؛ وسحب القوات الأجنبية؛ وبالطبع الحوار بين الكونغوليين.

ونحن نعتبر التقرير والضميمة يمثلان أحد عناصر الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة ككل. وينبغي أن يفيدا كزخم أساسي للتنفيذ الكامل لاتفاق لوساكا ولقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأن يشجعا الجهود المبذولة من أجل تحقيق المصالحة الوطنية والحوار بحيث يمكن إحلال السلام الدائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذا هو ما نسعى إليه جميعا، نحن المشاركون في هذه الجلسة.

السيد جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة): نحن أيضا – شأننا شأن الوفود الأخرى التي سبقتنا في الكلام – نقدر حق التقدير العمل الذي قام به السفير قاسم وفريقه في إعداد هذه الضميمة. ونرى أنهم أنجزوا مهمة بروح مهنية واضحة تلقي ضوءا هاما على قضية تثير بالغ القلق، ونحن نثق تماما في موضوعيتهم.

ومما يشرف المجلس وجود وزراء من جمهورية الكونغو الديمقراطية ومن الدول المجاورة لها، ونقدر حق التقدير هذه الإشارة التي تدل بوضوح على أن حكومات المنطقة تأخذ مأخذ الجد عمل فريق الخبراء وعمل مجلس الأمن.

وستدلي بلجيكا في وقت لاحق اليوم ببيان باسم الاتحاد الأوروبي، تعلن المملكة المتحدة تأييدها التام له، إلا أنني أود في نفس الوقت أن أشير بسرعة إلى نقطة واحدة أو نقطتين. لقد كنا واضحين دائما في التأكيد على أن غايتنا لا بد وأن تكون النهوض بعملية لوساكا للسلام. ومن الطبيعي أنه كانت هناك عقبات وصعوبات على هذا الطريق، ولكننا سلكنا نهجا خلال السنة الماضية يتمثل في التصدي وجها لوجه لهذه العقبات واحدة تلو الأخرى وبطريقة منصفة.

وفي ذلك الضوء، نحن ننظر إلى قضية استغلال موارد جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويتعين على مجلس الأمن التأكد من أن هذا الاستغلال لن يستمر كعنصر مشجع لاستمرار الصراع. إن الموارد التي تخص الشعب الكونغولي لا بد من تنميتها لصالح هذا الشعب.

وينطبق هذا بالطبع ليس فقط على الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية لذلك الشعب، بل أيضا على حاجته إلى السلام والحكم الرشيد في كل أنحاء الإقليم. وفرصة إعادة الاقتصاد إلى وضعه الطبيعي، وكما يوضح تقرير فريق الخبراء، فإن الحل الدائم الوحيد يتمثل في وضع نهاية للصراع وإرساء حكم فعلي رشيد في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعلاقات فاعلة في المنطقة بأسرها.

ومن شأن وجود إدارة فعالة وشفافة للموارد الشاسعة للثروات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلا عن ترتيبات منصفة وشفافة للتجارة في المنطقة، أن يجلب منافع هائلة للجميع. ويجب أن يلتزم جميع الأطراف التزاما جادا بهذا الهدف. ولا بد من وضع نهاية لعمليات النهب الانتهازية والتدميرية للموارد، وهي عمليات لا تراعي مستقبل البلاد ولا رفاهة شعبها.

إن مجرد التوقيع على عملية السلام أمر لا يكفي. فلا بد من أن يعمل الأطراف على تغيير البيئة التي يزدهر فيها الصراع – أي بيئة عدم الثقة، والانتهازية، والاستغلال، والعنف. ويتعين على الأطراف الكونغوليين أنفسهم أن يركزوا على تشكيل مستقبل سلمي تتوفر له مقومات البقاء لجمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال الحوار. ولا بد من

استمرار الحوار وتعميقه بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وجيرانها، لا سيما رواندا، من أجل تبديد عدم الثقة، ومعالجة الشواغل الأمنية المشروعة، والمضي قدما في عملية نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادتهم إلى الوطن وإعادة توطينهم وإعادة إدماجهم.

ولمساندة ذلك، نحن بحاجة إلى صفقة متكاملة ومترابطة من التدابير الضرورية. وعلى ذلك، فإن المملكة المتحدة تؤيد استمرار عمل فريق الخبراء. ومن الواضح من مناقشة اليوم أن هذه الخطوة ضرورية تماما.

السيد كننغهام (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): تتركز مناقشتنا اليوم على بعد مأساوي من أبعاد الصراع الدائر في جمهورية الكونغو الديمقراطية يتعلق بالنهب المستمر للثروات الطبيعية لذلك البلد من جانب غزاة أجانب، وجماعات متمردة كونغولية، وكل من نصّب نفسه حليفا لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وبالفساد المتفشي داخل حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية ذاتها. لذلك فإن هذه المناقشة تكتسي أهمية كبيرة، ويسرني بشكل خاص أن أرى الحضور رفيعي المستوى الموجودين بيننا اليوم.

ولو أخذنا تقرير فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية الصادر في نيسان/أبريل، وضميمة ذلك التقرير الصادرة في تشرين الثاني/نوفمبر، وقرأناهما معا فإننا نحصل على صورة دقيقة ودافعة لعملية السرقة التي تتعرض لها الثروات الطبيعية للشعب الكونغولي. وهما يوضحان لنا أيضا أن الأطراف في الصراع، سواء كانوا أجانب أو كونغوليين، هم الذين يمكنهم أن يضعوا نهاية لهذا الوضع المأساوي لو توفرت لهم الإرادة السياسية والشجاعة اللازمة لذلك.

وأريد أن أتناول بالتعليق ضميمة التقرير، التي هي محط اهتمامنا اليوم. إننا نشيد بالسفير قاسم وبفريق الخبراء العاملين معه لإعدادهم هذا التقرير الجديد الذي يتسم بمهارة مهنية عالية والذي استخدم منهجية سديدة في متابعة الخطوط الإرشادية المحددة في التقرير الأولي لفريق الخبراء.

ومن مظاهر الشجاعة أن يعلن المرء الحقيقة في وجه من بيده السلطة والهيمنة. وقد أبدى السفير قاسم وفريق الخبراء العاملين معه هذه الشجاعة من خلال تحديدهم للمجتمع الدولي الأطراف الأجنبية ووكالائهم الكونغوليين الذين يستغلون بشكل غير قانوني ثروات جمهورية الكونغو الديمقراطية، فيطيلون أمد الصراع ويعرقلون تنفيذ عملية لوساكا للسلام.

إن مجرد وجود هذا الفريق ومواصلته العمل في تقديم الوثائق والمعلومات إلى مجلس الأمن عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أمر كان له تأثير مفيد على عملية السلام. وأدى التقرير الأول لفريق الخبراء إلى نتائج ملموسة – منها على سبيل المثال قيام أوغندا بإنشاء لجنة تحرّي وطنية للتحقيق في الادعاءات الواردة في التقرير.

ونحن نرحب بالتعهدات التي قطعتها عدة بلدان منذ صدور تلك الضميمة عن نيتها التحقيق في الادعاءات التي تتعلق بمواطنيها. إلا أن هناك عدة حكومات رفضت أن تتعاون تعاونا كاملا مع ذلك الفريق. ونحث تلك الحكومات وكذلك كل الحكومات الأخرى التي ذكر مواطنون لها في التقرير على أن تحقق في تلك الادعاءات وتقدم تقارير عنها إلى المجلس. فنحن جميعا ملزمون بالتعاون مع هذا النوع من التحقيقات.

هناك حكومة واحدة حدد فريق الخبراء أنها لا تتعاون معه في عمله، ألا وهي حكومة زمبابوي. ونحن نشعر بقلق بالغ إزاء استنتاج الفريق بأن حكومة زمبابوي هي من أنشط حلفاء جمهورية الكونغو الديمقراطية الضالعين في استغلال الموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية،

وأن العلاقة القائمة بينهما يستغلها المسؤولون الزمبابويون للإثراء الشخصي.

ومن الأهمية بمكان أن يواصل المجلس جعل هؤلاء المسؤولين عن سرقة ثروات جمهورية الكونغو الديمقراطية يعرفون أن مجلس الأمن على علم بذلك، وأنه سيواصل إطلاع العالم على ما يقومون به، وسيسعى إلى المساعدة في وضع نهاية لهذا النهب.

لهذا السبب، تؤيد الولايات المتحدة تمديد ولاية فريق الخبراء لمدة ستة أشهر أخرى. وخلال تلك الفترة، ينبغي لهذا الفريق أن يضع توصيات بشأن إجراءات محددة يمكن أن يتخذها المجتمع الدولي، والدول الإقليمية، وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وأن يعمل من خلال المنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة الموجودة من أجل معالجة القضايا المذكورة في ضميمة التقرير.

فعلى سبيل المثال، في مجال موارد الأخشاب، تعمل الولايات المتحدة الأمريكية مع منظمة الأخشاب الأفريقية للمشاركة في رعاية مؤتمر بشأن قانون الغابات، والإنفاذ والإدارة، وهو سيعقد في سنة ٢٠٠٢ في جمهورية الكونغو الديمقراطية وسيركز على غابات حوض نهر الكونغو. وسيكون من المفيد أن يقدم الفريق توصيات محددة يمكن أن يدرسها المشاركون في المؤتمر في داخل إطار منظمة الأخشاب الأفريقية لمكافحة قطع الأخشاب غير القانوني في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي حوض الكونغو.

وعندما قيَّمت الولايات المتحدة التوصيات الواردة في الإضافة، كنا نسترشد بالمبدأ القائل بأنه ينبغي للمجلس اتخاذ إجراء لدعم عملية لوساكا للسلام. وأود أن أقول كلمة عن تلك التوصيات. أولا، دعوني أقول إن لدينا شكوكا بشأن فائدة وجود وقف اختياري يحظر استيراد الذهب، والأخشاب، والبن، والموارد الطبيعية الأخرى من المناطق التي تستولي عليها قوات أجنبية أو القوات المتمردة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فمثل هذا الوقف الاختياري المستهدف فيما يتعلق بالموارد المستخرجة من مناطق معينة من المرجح أن يكون غير قابل للإنفاذ بسبب صعوبة تتبُّع أثر هذا النوع من السلع. ويبدو لنا أيضا أن المرجح أن ينطوي هذا الوقف الاختياري على المجازفة بأن يكون له أثر سلبي على أبناء الكونغو أنفسهم. وقد يكون وضع ضوابط لتصدير الموارد الطبيعية من خلال الآليات الدولية القائمة أكثر فعالية. وللتصدي لقطع الأخشاب غير القانوني في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال، كما ذكرت آنفا، تعمل الولايات المتحدة مع المنظمة الدولية للأخشاب المدارية ومع محفل الأمم المتحدة المعني بالغابات. ونحث الدول الأخرى على الانضمام إلينا في تلك الجهود.

وإننا نؤيد دعوة الفريق إلى أن تُجري كل دول المنطقة استعراضا لتشريعاتها القائمة لتقرير ما إذا كانت هناك حاجة إلى قوانين جديدة للتحقيق في الاتجار غير المشروع بموارد جمهورية الكونغو الديمقراطية ومحاكمة مرتكبيه. ولكن هذا الاستعراض يمكن أن يحدث دون إعلان وقف اختياري.

ويدعو التقرير إلى أن تستعرض الأمم المتحدة اتفاقات منح الامتيازات المبرمة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية والحكومات الأخرى والكيانات الخاصة. ودعوة الفريق إلى استعراض عقود الامتيازات دعوة سليمة وينبغي أن تتابع. وأعتقد أنه من الأفضل أن تُجري الاستعراض المنظمات التي تتوفر لديها بالفعل الخبرة المطلوبة. وليس من الضروري إنشاء آلية جديدة. والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي هما أفضل من يضطلع باستعراض العقود القائمة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية والكيانات الأخرى كجزء من مساعدتهما المتجددة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالطبع ينبغي أن يُجرى الاستعراض بتعاون كامل من الحكومة.

وإننا نتفق بشدة مع دعوة الفريق إلى أن يُقيِّم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمانحون الدوليون مساعدتهم لجمهورية الكونغو الديمقراطية بغية تقرير ما إذا كان أي جزء من مساعدتهم يجري تحويله إلى تمويل الصراع في منطقة البحيرات الكبرى. ومن الأساسي لتلك الكيانات أن تعزز شفافية وفعالية برامجها للمساعدة.

وختاما، أود أن أشدد على نقطة رئيسية في نهج حكومتي إزاء مسألة الاستغلال الاقتصادي غير القانوني. إن السعي إلى الحصول على الثروة الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية لم يكن هو السبب الأولي للصراع في البلد وفي المنطقة. ولكن، كما توضح بجلاء على وجه الخصوص الإضافة الملحقة بالتقرير، السعي إلى الحصول على تلك الثروة هو السبب في أن الأطراف تريد للصراع أن يستمر وفي أنها تعمل على إغلاق الطريق أمام عملية لوساكا للسلام. وتعلم تلك الأطراف أنه إذا ما نُفِّذ اتفاق لوساكا فإن أيام نهب ثروة جمهورية الكونغو الديمقراطية ستنتهي. ولذا يجب أن يظل هدفنا هو التنفيذ الكامل لاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. والسلام الذي يقوم على أساس لوساكا هو أكثر السلام ضمانا، وهو في النهاية الطريق الوحيد لإيقاف الجرائم المبينة في تلك التقارير وكذلك لإشعال تجديد اقتصادي للمنطقة.

ويتوقف الأمر الآن على قادة الدول والجماعات المحددة في هذه التقارير لإبداء الشجاعة والإرادة لإنهاء هذا الاستغلال وتمكين اتفاق لوساكا من تحقيق السلام في المنطقة.

السيد غرانفسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن الاتحاد الروسي ممتن لفريق الخبراء برئاسة السفير محمد قاسم على الإضافة الجوهرية (S/2001/1072) لتقريره بشأن الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. والمعلومات الواردة في الإضافة تقدم لنا فهما أفضل لما يجري في ذلك البلد وتسلط المزيد من الضوء على مصالح الأطراف المعنية في الصراع. وإننا نشعر بالقلق من المعلومات التي تفيد بأن نهبا واسع النطاق للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية ما زال مستمرا، في انتهاك لسيادة ذلك البلد وسلامته الإقليمية.

وبالتالي، وفي ضوء طلب سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية بأن يواصل الفريق عمله ليصوغ تدابير فعالة لوضع حد للاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية للبلد، فإن الاتحاد الروسي مستعد لدعم تجديد ولاية فريق الخبراء لفترة ستة أشهر. وندعو جميع الدول الواردة أسماؤها في التقرير إلى التعاون مع الفريق في عمله، وأن توضح بدقة الحالة فيما يتعلق بالموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذا الاستغلال غير القانوني يجب أن ينتهي، بغض النظر عمن يشارك فيه، ومن الأفضل أن يكون ذلك عاجلا.

وإننا نتفق مع الخلاصة الرئيسية للتقرير، التي تذهب إلى أن الحالة المتعلقة بالموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية لم تحدث إلا بسبب انهيار هياكل الدولة في البلد. ونحن نؤيد وجهة النظر القائلة بأن أفضل طريقة لحل المشكلة هي مساعدة السلطات الكونغولية على التمكن من اكتساب سيطرة فعالة على جميع أرجاء الإقليم، حتى تتمكن من حماية مواردها الطبيعية. وإننا نرى أيضا أن التوصية بربط هذه العملية بعقد مؤتمر دولي بشأن السلام والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى توصية معقولة وحكيمة.

ونرى أن تسوية الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية شرط لا بد منه للنجاح في هذا الصدد. وهنا، نوافق على أن جهود بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية

الكونغو الديمقراطية يجب أن تتركز على ضمان انسحاب القوات الأجنبية من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية وعلى نزع سلاح أفراد الجماعة المسلحة، وتسريحهم، وإدماجهم، وإعادتهم أو إعادة توطينهم، بطريقة طوعية. ونعتقد أن من المنطقي، في أعقاب نتيجة الحوار فيما بين الكونغوليين، أن تتطلب إعادة بناء هياكل الدولة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في مرحلة ما تحليلا واستعراضا للامتيازات التي أصدرتها الحكومات السابقة لاستغلال الموارد الطبيعية للبلد. ونرى أنه، إذا لزم الأمر، يمكن أن تكون هناك مناقشة لطلب مساعدة الخبراء من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في محاولة التصدي لتلك المهمة. وفي ذات الوقت، نرى أن هذه العملية تقع تماما في نطاق صلاحية السلطات الوطنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وروسيا، في تناولها لمشكلة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تسترشد بحقيقة أن الصراع المسلح، لدى التحليل الأخير، هو أساس المشكلة فضلا عن مشاكل اللاجئين والمشردين داخليا، والجنود الأطفال، وانتهاكات حقوق الإنسان، والأزمة الإنسانية والعديد جدا من المشاكل. ولم تكن هناك حركة نحو تسوية الصراع إلا مؤخرا. ونرى أن ذلك التقدم المحرز نحو إيجاد تسوية سياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية يجب أن يكون أولوية لمجلس الأمن. ونرى أن المجلس بتركيزه على ذلك سيتحمل مسؤوليته المترتبة على عاتقه بموجب الميثاق عن صون السلم والأمن الدوليين.

السيد محبوباني (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): إن الوقت قد تأخر. وسأحاول أن أكون سريعا. ومن بعض النواحي، هذا أيسر بالنسبة لنا، لأن العديد من النقاط الرئيسية التي أردنا إثارتها قد أثارها بالفعل عدة متكلمين اليوم. وهي تشمل حقيقة أن نهب موارد جمهورية الكونغو الديمقراطية أمر غير مقبول. ويجب علينا إيقافه، ويجب على مجلس الأمن إيجاد وسائل فعالة للقيام بذلك. ويبدو أن هناك توافقا واضحا في الآراء بشأن هذه المسألة.

وماذا يمكن أن نقوله لإضافة قيمة إلى هذه العملية؟ أولا، نريد أن نرحب بالحضور ذي المستوى الذي نراه هنا اليوم. وقد سررت لأن أتمكن شخصيا من الاستماع إلى معظم خطابات الوزراء الذين أتوا إلى هنا. وأعتقد أنه يجب علينا أن نأخذ في الاعتبار ما قالوه لنا.

ثانيا، يبدو أن هناك أيضا اعترافا عاما بأن السفير قاسم وفريقه قد قام بعمل ممتاز، وإذا سمحتم لي بأن أقتبس مما أدعوه "الغمغمة" في أروقة الأمم المتحدة - تتمثل هذه الغمغمة في أن تقرير قاسم أفضل من تقرير باندو. وأعتقد بأن من المهم أن يعلم الفريق ذلك.

ويتمثل التحدي بالنسبة للمجلس حاليا في الاستجابة الفعالة لعمل الفريق. واسمحوا لي أن أدلي هنا ببضع نقاط إجرائية صغيرة.

أولا، بعد أن خدمنا في المجلس لمدة عام، لاحظنا أنه تم إنشاء عدة أفرقة وأن كل فريق من هذه الأفرقة يعمل في مقصورة مستقلة، دون نقل أفضل الممارسات من فريق إلى آخر. وإننا نأمل بأن يجري ذلك في وقت ما، لأنني أعتقد بأن بعض العمل الجيد الذي قام به فريق قاسم يمكن أن تشاطره الأفرقة الأخرى.

وفيما يتعلق بالنقطة الثانية من حيث الإجراءات، فإننا نشاطر النرويج رأيها، بأنه ينبغي أن نستحضر الآراء التي تم الإعراب عنها اليوم، من جانب الأعضاء وغير الأعضاء في المجلس على حد سواء، لدى إعداد البيان الرئاسي الذي سيعتمد في أعقاب هذه المناقشة. وإننا نفهم الرغبة التي أبداها البعض بأن يعتمد البيان الرئاسي بأسرع وقت ممكن. بيد أننا تساورنا بعض الشواغل إزاء ذلك، لأننا

نشعر أنه ينبغي لنا أن نتفكر في بعض الآراء التي تم الإعراب عنها هنا.

وسأعطي مثالا على ذلك. ذكر نائب وزير خارجية تنزانيا في وقت سابق من اليوم، أن التقرير سيكون أشمل فيما لو تضمن كذلك المستعملين النهائيين للموارد الطبيعية المنهوبة من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وإن نقاطا كهذه ينبغي أن تُستحضر عندما نبت في كيفية الرد على الفريق.

وبالمثل، فبمجرد الإصغاء إلى الأعضاء، استمعنا إلى مناقشة مثيرة للاهتمام حول إيجابيات وسلبيات الوقف الاختياري، الذي كما نعلم جميعا، كان من الأفكار الابتكارية التي قدمها فريق قاسم. وإننا نلاحظ انقسام الآراء. ونرى بصراحة، أن هذه الفكرة هي فكرة إيجابية يجب أن تُستحضر. بيد أننا نود أن نقترح أننا، لكي نفعل كل ذلك، نحتاج إلى مزيد من الوقت للتفكير. ونأمل بألا يكون هناك أي تسرع في اعتماد البيان الرئاسي، لأننا، في حالتنا، ينبغي لنا أن نحيله إلى سلطاتنا قبل أن نتخذ قرارا بشأنه.

ومن المهم أيضا أن نضع في اعتبارنا أن مسألة نهب الموارد، كما ذكر الجميع، ترتبط باستمرار الصراع. وأود أن أقتبس بضع كلمات من دراسة هامة جدا بعنوان ”الجشع والمظالم“، التي تعتبر من ناحية دراسة بارزة تشير إلى كيفية الترابط بين الصراع والموارد. وتشير الدراسة التي أعدها ماتس بردال ودافيد مالون إلى أن:

”استمرار الحروب الأهلية التي تبدو لا معنى لها يرتبط أحيانا بالسعي المنطقي لبلوغ أهداف اقتصادية من جانب الفرقاء المتحاربين.“

وبالفعل، فقد تم إبراز هذه المفارقة في تقرير قاسم، الذي يشير في الفقرة ٦٠ إلى أن:

”السلام قد يحمل معه ضغوطا على أطراف كثيرة، إذ أنه يعني إحلال مزيد من الشفافية والرقابة والمساءلة ولأنه قد لا يعود على البعض بنفس المكاسب التي يجنونها من الحرب.“

ولذلك، تكمن المفارقة هنا تكمن في أن الحوافز هي في جانب الصراع لا إلى جانب السلام. فإذا أردنا أن نضع حدا للصراع، فإنه ينبغي لنا أن نفكر في إزالة الحوافز.

وأخيرا، قد يذكر المجلس أننا اقترحنا، في المناقشات التي أجريناها في المشاورات غير الرسمية، بعض المبادئ التي نأمل في أن يستحضرها المجلس لدى النظر في هذه المسألة. وسأمر عليها بسرعة، بأمل استحضارها في الواقع.

أولا، لا يجوز لأي طرف خارجي أو جماعة يتبناها ذلك الطرف الخارجي أن يستفيد من استغلال الموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية على حساب ذلك البلد.

ثانيا، ينبغي ألا تستخدم الموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية في تمويل الصراع في البلد أو كحافز على إطالة أمده.

ثالثا، ينبغي ألا تستخدم الموارد إلا لصالح البلد وشعبه . وإننا في هذا الصدد، نرحب بالخطوات التي اتخذتها مؤخرا حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي الحقيقي من أجل إعادة هيكلة قطاع التعدين وتحديثه وتحريره.

رابعا، ينبغي أن يراعي أي تدبير مقترح لمكافحة الاستغلال غير المشروع التكاليف الإنسانية والاقتصادية التي يتحملها الأشخاص الأبرياء المتضررين.

أظن أنني سأتوقف هنا، بملاحظة أن كثيرا من النقاط الهامة جدا قد أثير في سياق المناقشة التي جرت هذا الصباح وبأمل أن يتاح لنا الوقت الكافي للتفكير فيها.

السيد تقية (تونس) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن تقدير وفدي العميق لفريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية للعمل الجديد بالاعتبار الذي قام به بموجب الولاية التي أناطها به مجلس الأمن.

ولقد قدم إلينا الفريق لتوه إضافة هامة إلى التقرير الذي قدمه في نيسان/أبريل ٢٠٠١. وتمثل الوثيقتان معا، أداة مرجعية مفيدة جدا.

وأود أيضا أن أرحب بمشاركة وزراء خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا ورواندا وجمهورية تنزانيا المتحدة في هذه الجلسة. إن مشاركتهم تشهد على الاهتمام الذي يولونه للمسائل التي ننظر فيها. ولقد أصغينا السمع إلى الإيضاحات التي قدموها لنا، والتي سيضعها المجلس في الاعتبار الواجب في مداولاته بشأن هذه المسألة.

وإننا نرحب بمبادرة إجراء حوار صريح وبنّاء مع بلدان المنطقة بشأن احتمالات المضي قدما في عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما لأن اجتماعنا يعقد في وقت يحتاج فيه زخم عملية السلام - المتواصل باطراد - إلى زيادة تعزيزه، حتى يتسنى للعملية أن تصل إلى نقطة اللاعودة.

لقد عقد المجلس في الشهر الماضي اجتماعا مع اللجنة السياسية أفضى إلى اتخاذ قرارات هامة بشأن نشر المرحلة الثالثة من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولقد زوّدنا وزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية - الذي يشكره وفدي بكل حرارة على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى تونس، العضو الذي ستنتهي عضويته في مجلس الأمن - بمعلومات هامة عن اجتماع أبوجا للحوار بين الأطراف الكونغولية. وإننا في هذا السياق، نشجع الأطراف الكونغولية على مواصلة جهودها من أجل كفالة أن يكلل هذا الحوار بالنجاح.

ونرحب أيضا بالاتصالات التي تجري بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي بغية تطبيع علاقاتهما. فإن من شأن ذلك أن يساعد بكل تأكيد على استعادة السلام إلى المنطقة.

وإننا نشجع كذلك جميع المبادرات الثنائية والمتعددة الأطراف لإجراء حوار فيما بين دول المنطقة، لأن من شأن هذا الحوار أن يعجل في تنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار ويرسي الأساس اللازم للسلام والأمن والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى.

إن الإضافة التي قدمها لنا فريق الخبراء تؤكد استمرار الاستغلال المنتظم لموارد جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويؤكد بمنتهى الوضوح الصلة بين استمرار الصراع والاستغلال غير القانوني لموارد جمهورية الكونغو الديمقراطية.

بيد أن الفريق يعتقد بأن من غير الواقعي أن نأمل بأن يتوقف هذا الاستغلال قبل تسوية الصراع. وإننا نتفق مع هذا الرأي ونعتقد بأن المجلس يتحمل مسؤولية أساسية جدا في هذا الصدد.

ولقد قدم فريق الخبراء نتائج وتوصيات تعتبر هامة جدا بالنسبة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وللمنطقة. ويجب علينا أن ندرس هذه التوصيات والنتائج بكل عناية، كما ينبغي ذلك للأطراف المعنية.

ونعتقد بأنه ينبغي للمجلس أن ينحو نهجا مزدوجا. وينبغي له أن ينظر في توصيات فريق الخبراء من أجل اتخاذ القرارات المناسبة بشأنها، حتى يكون لها التأثير المرغوب

بشأن وضع حد لنهب موارد جمهورية الكونغو الديمقراطية ووضع حد للصراع. وينبغي أن تكون هذه التدابير مدروسة بعناية. وإننا نعتقد بأنه ينبغي أن يتم ذلك بالتوازي مع الجهود الجارية لمساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية على بسط سيادتها الكاملة على جميع أنحاء إقليمها وعلى مواردها ومساعدتها في الجهود الرامية إلى الإعمار والانتعاش الاقتصادي.

وهذا يؤكد أن الهدف الأساسي للمجلس هو إنهاء الحرب وتعزيز السلام والأمن في ربوع المنطقة. ونحن في الواقع نرى أن أي إجراء يتخذه مجلس الأمن يجب أن يشجع الأطراف على التنفيذ الفعلي لقرارات المجلس واتخاذ خطوات ملموسة لدفع عملية السلام قدما.

ونحن نرى أن من المفيد أن تمدد ولاية فريق الخبراء؛ فهذا يمكننا من مواصلة متابعة الحالة على الأرض، وبالتالي تمكن المجلس من إجراء تقييم كامل للحالة.

ونحن نولي أكبر الأهمية لإنهاء الاستغلال غير المشروع لموارد جمهورية الكونغو الديمقراطية، فتنتهي الحرب بذلك إلى الأبد، وبذا تكفل استعادة سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامة أراضيها. كما أننا نريد أن نرى انسحابا نهائيا وسريعا وكاملا للقوات الأجنبية من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ثم إننا بالمثل نولي أهمية كبيرة لاحترام سيادة كل الدول في المنطقة وسلامة أراضيها.

السيد فالديفيازو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): نحن نؤيد تعليقات أعضاء المجلس الآخرين بالترحيب بحضور وزيري خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا ونائب وزير خارجية جمهورية تنزانيا المتحدة ومستشار رئيس رواندا، ونشكرهم على إسهامهم في المناقشة. كما أرحب بالوفود الأخرى التي ستدلي ببيانات بعد ذلك. وأود التشديد على أن كل البيانات سوف تؤخذ في الحسبان لدى النظر في نص مشروع البيان الرئيسي الذي يعتمد في مرحلة لاحقة.

لقد زودنا فريق الخبراء الذي يرأسه السفير قاسم بتقرير أُعد بعناية فائقة وبتفان كبير. وتظل المعلومات الواردة فيه مدعاة لقلق وفدي. ونتيجة لهذا تؤيد كولومبيا استنتاجات التقرير من أن كل أشكال الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية للبلد يجب أن تنتهي وأن تتخذ خطوات للتغلب على الضعف المؤسسي في حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، ذلك الذي يمنعنا الآن من رصد وإدارة تلك الموارد. ثم إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد في إعادة بناء مؤسسات الدولة الكونغولية، ويواصل تعزيز تنفيذ أحكام اتفاق لوساكا الذي هو الوسيلة الوحيدة لإعادة السلام إلى منطقة البحيرات الكبرى.

وترى كولومبيا أن من الحق أن تعلن أسماء وفضائح الأفراد والجماعات والبلدان التي تشارك في أنشطة غير مشروعة ترتبط بالاستغلال غير المشروع للكولتان والذهب والنحاس والكوبلت والماس والأخشاب من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وما لا يستطيعه هذا المجلس هو ألا يبالي بالإجراءات التي تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر في منطقة وسط أفريقيا. فتلك الإجراءات تمثل توزيعا غير سليم للموارد لإشعال لهيب الحرب. ونحن نرفض قبول حالة تستخدم فيها موارد المقاطعات الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية في شراء أسلحة وتمويل أعمال شنيعة وربما لتثري قلة من الأفراد يمكن أن نسميهم قادة عسكريين، بدلا من أن تكون أساسا لعتق الملايين من براثن الفقر.

ولذا فنحن ندعو إلى اتخاذ تدابير إضافية لمناهضة استغلال الموارد البشرية والطبيعية للكونغو، ويتعين إبراز

بعض من تلك التدابير في الوثيقة التي تعتمد نتيجة لهذه المناقشة.

وفي هذا الصدد فإننا، أولا، نؤيد فكرة تمديد ولاية فريق الخبراء لستة أشهر أخرى مع تكليفه بمهام رصد محددة. وثانيا، نحث بشدة على أن تجري بلدان عبور الموارد التي منشؤها منطقة صراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان التي تستقبل تلك الموارد للتشغيل الصناعي – أو في بعض الحالات أن تشرع في إجراء – تحقيقات بشأن الأفراد والشركات الذين وردت أسماؤهم. ونتطلع بوجه خاص إلى أن نرى استنتاجات لجنة بوتر الأوغندية.

وثالثا، نوصي بأن يجري فريق الخبراء، بالتشاور مع سلطات كينشاسا، دراسة للآثار الاقتصادية والإنسانية لاحتمال تعليق استيراد تلك الموارد بهدف الحد من إيرادات النشطاء المشتركين في الصراع.

ورابعا، نريد تسمية المتاجرين الدوليين في الأسلحة والذخائر وفضحهم لأنهم يدعمون قدرة الجماعات المسلحة على القتال، وهي ترتكب الفظائع ضد السكان المدنيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

غير أننا مع هذا سنواصل رصد الامتثال للالتزامات التي تعهدت بها الأطراف في اتفاق لوساكا، بغية إنجاز المهمة القيمة المتمثلة في إعادة السلام إلى منطقة البحيرات الكبرى. إن خطط انسحاب القوات الأجنبية وتجريد المقاتلين السابقين من أسلحتهم وتسريحهم وإعادة إدماجهم، مع التحقق الذي تجريه بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية هي الإشارات التي ننتظرها لبيان أن ثمة إرادة للسلام. ونريد أيضا أن نشهد تقدما في الحوار بين الكونغوليين، ونود أن ننوه بالخدمة التي تقدمها حكومة جنوب أفريقيا بعرضها استضافة الاجتماع المقبل.

وسيواصل وفدي العمل بإصرار في هذه القضية في المجلس من أجل توطيد السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد وانغ دونغوا (الصين) (تكلم بالصينية): يرحب الوفد الصيني بوزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية والنائب الثالث لرئيس الوزراء ووزير خارجية أوغندا ونائب وزير خارجية جمهورية تنزانيا المتحدة ومستشار رئيس رواندا، ويشكرهم على حضورهم في هذه الجلسة العلنية لمجلس الأمن.

ويتقدم الوفد الصيني بالشكر إلى السفير قاسم وسائر أعضاء الفريق على الإضافة لتقرير فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وسائر أشكال ثروة جمهورية الكونغو الديمقراطية. فقد استرعت هذه الإضافة انتباه مجلس الأمن والأطراف المعنية أيضا. ونشير إلى أن بعض البلدان استجابت بالفعل لهذه الإضافة وأعربت عن رغبتها في التعاون الجاد. ويمكن أن يُقال إن الإضافة، حققت تقدما بشكل أو بآخر.

ويجب في الوقت نفسه ألا نقلل من أهمية الطابع الخطير للاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. فقد مرت سبعة أشهر على بدء مجلس الأمن نظره في هذه القضية في أيار/مايو الماضي، ولكن يبدو أنه لم يتغير شيء يذكر. فالاستغلال غير المروع ونهب موارد جمهورية الكونغو الديمقراطية يظلان دون كبح. فمن الضروري أن يولي مجلس الأمن اهتمامه لهذه الحالة وأن يتخذ التدابير المناسبة لوقف الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية ونهبها.

إن الإضافة المقدمة من فريق الخبراء تحمل عددا من التوصيات التي تساعد مجلس الأمن في المرحلة التالية من نظره

في الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي سعيه إلى توطيد السلام في منطقة البحيرات الكبرى.

وفي الوقت ذاته، نرى أيضاً أن الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ليس سوى أحد المسائل الكثيرة المتعلقة بالصراع في منطقة البحيرات الكبرى. ونرجو أن يقطع مجلس الأمن شوطاً بعيداً في نظره في هذه الإضافة صوب الحفاظ على زخم التسوية السلمية للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية وزيادته، وأن يواصل دفع الحوار السياسي فيما بين الأطراف الكونغولية قدماً للأمام إلى نهاية ناجحة على أساس من ضمان السلامة الإقليمية والاستقلال السيادي لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وختاماً، نحبّذ أيضاً تمديد ولاية الفريق لفترة ملائمة حتى يواصل رصد الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بالنظر إلى تأخر الوقت والقيود الزمنية على برنامج وزير الشؤون الخارجية في زمبابوي، سوف ندعوه إلى الإدلاء ببيانه بمجرد انتهاء أعضاء المجلس من مداخلاتهم.

سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلاً لمالي.

يرحب وفدي بالعمل الرائع الذي أنجزه فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونود أن نضم صوتنا إلى الإعراب عن التقدير للسفير قاسم ولفريقه على إعداد هذه الإضافة للتقرير النهائي.

وتحدد هذه الإضافة المعروضة على المجلس اليوم بجلاء الصلة بين الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبين استمرار الصراع في هذا البلد. وأود أن أشير في هذا الصدد إلى موقف مالي الذي يدين بقوة استناداً إلى المبدأ جميع صور الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في بلد مستقل ذي سيادة.

وبعد أن ثبت أن الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية يساعد على استمرار الصراع، يتبادر إلى الذهن السؤال التالي: ما الذي يتعين عمله؟ ويرى وفدي من الضروري تمديد ولاية فريق الخبراء لمدة ستة أشهر حتى يتسنى للمجلس إلمام أفضل وأوسع نطاقاً بهذه المسألة ويتاح له مزيد من التفكير بشأن ما يُتخذ من التدابير لوضع حد لهذه الحالة.

ويؤيد وفدي أيضاً التوصية بفرض وقف اختياري على استيراد بعض الموارد، وخاصة الكولتان. ونرى أن هذا التدبير تجديد من شأنه توسيع نطاق الأدوات المختلفة التي تحت تصرف مجلس الأمن. بيد أن وفدي يتفق مع الرأي الذي أعرب عنه كثير من الوفود بشأن هذه المسألة، ومفاده أن يضطلع فريق الخبراء بدراسة متعمقة للأمر بغية تمييز الأثر الذي يمكن أن يترتب على هذا التدبير بالنسبة لسكان جمهورية الكونغو الديمقراطية واقتصادها. وختاماً، أرى من الضروري المحافظة على زخم عملية لوساكا للسلام، مع الاحترام الكامل للسلامة الإقليمية لجمهورية الكونغو الديمقراطية وغيرها من الدول في هذه المنطقة وسيادتها، والإسهام بذلك في عودة السلام والاستقرار اللذين نأمل فيهما جميعاً بصفة نهائية إلى منطقة البحيرات الكبرى.

أستأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس.

أدعو الآن وزير الشؤون الخارجية في زمبابوي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مودينغي (زمبابوي) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أستهل كلمتي يا سيدي بتهنئتكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر.

ويعرب وفدي عن ترحيبه بعقد هذه المناقشة المفتوحة حول الإضافة إلى تقرير فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونظراً لأن وفدي شارك في المناقشة التي جرت في ٣ أيار/مايو ٢٠٠١ بشأن التقرير التاريخي الأسبق عن الاستغلال غير القانوني للموارد في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإنه قد طلب الكلمة ليعرب عن آرائه بالنسبة لتقرير المتابعة المعروض علينا.

وأعرف أنكم على علم بالمثل الأفريقي ''الكلام المباشر لا يفسد للود قضية''، وهو في الواقع دعوة إلى التزام الصراحة والوضوح في الخطاب. وسوف ألتزم في كلمتي بهذا القول المأثور، وأدعو الأشياء بأسمائها الحقيقية ولا أدعوها بغيرها من المسميات فأسمي الفأس فأساً وليس ''أداة للحفر''.

ومن المسميات الخاطئة والاستخفاف بالعدالة محاولة تمرير الوثيقة المعروضة علينا بوصفها إضافة لتقرير شهر نيسان/أبريل الذي قدمه فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

فقد أغفل في هذه الإضافة الفارق بين المعاملات التجارية القانونية وغير القانونية. وكأنها تقول ''نفس الفارق''. ولكن لسوء حظ من صنفوا هذه الإضافة أن الفارق ليس هو نفسه. فقد تخلت اللجنة عن اختصاصاتها متبعةً برنامجاً جديداً وضعته لنفسها، أم لعله برنامج خاص بشخص ما؟

ورداً على هذا التقرير، أعرب وزير إعلام الكونغو، الأونرابل كيكايا بين كاروبي، عن رفضه أي إيحاء بأن أنغولا أو زمبابوي أو ناميبيا كانت تنهب موارد الكونغو. وكما قال الوزير:

''هذه بلدان جاءت لإنقاذنا في هذه الحرب العدوانية. فزمبابوي وأنغولا وناميبيا هنا بطلب من حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وشعبها، ووقعنا في هذه الأثناء على اتفاقات مشروعة بالدخول في مشاريع تجارية، وتوجد هذه الاتفاقات مع البلدان في جميع أنحاء العالم. أما رواندا وأوغندا وبوروندي فغزت بلدنا وهي قائمة بنهب موارد الكونغو وقتل شعبنا في الوقت ذاته. لقد قضى أكثر من ٣ ملايين شخص نحبهم نتيجة لهذه الحرب. ومن ثم لا يمكن وضع زمبابوي وأنغولا وناميبيا على قدم المساواة مع رواندا وبوروندي وأوغندا''.

ولكن التقرير الجديد بعد ذلك يفتري على قانونية حكومات جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ عام ١٩٩٧ ويلقي بظلال من الشك حولها. ويؤدي هذا المنزلق الكريه بالفريق إلى مواطن خطرة. فلتمويه الفارق بين القانونية وعدم القانونية تتخلى الوثيقة عن مصطلحي مجلس الأمن: البلدان ''المدعوة'' و ''غير المدعوة''، وتكتفي بعبارة ''حلفاء'' لما تشير إليه بوصفه ''حكومة كينشاسا'' أو ''الحكومة في كينشاسا''(انظر الفقرتين ٧٠ و٧١ من الإضافة). وسأتناول دلالات العبارة المذكورة في موضع آخر لكي أكشف طابعها التخريبي.

وملاحظة الوزير كاروبي صدى لملاحظة الرئيس جوزيف كابيلا، بل ولموقف الشعب الكونغولي في مواجهة الاستغلال غير القانوني لموارده الطبيعية.

واستأذن المجلس في أن أسرح بخاطري في عالم الذكرى وذلك صراحة بهدف تذكير المجلس بما حدث هنا لدى مناقشة تقرير فريق الأمم المتحدة للخبراء المعني

بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية يوم ٣ أيار/مايو ٢٠٠١.

وفي تلك المناسبة فإن وفدي سلم بأن الرئيس جوزيف كابيلا رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية قد خاطب برلمان زمبابوي في ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠١. وبعد الإعراب عن التقدير للتضامن الأفريقي الذي بينته زمبابوي وأنغولا وناميبيا استجابة إلى طلب الحكومة الشرعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية للدفاع عن سلامة أراضيها وسيادتها وبعد دعوتي وتشجيعي التعاون الاقتصادي المتبادل والمفيد بين زمبابوي وجمهورية الكونغو الديمقراطية والإشارة إلى ''مشروعاتنا المشتركة، مثل مناجم سنجا''، من بين أمور أخرى، قال ما يلي:

> ''إن المشاريع المشتركة بين حكومتينا يجب ألا تفهم خطأ على أنها نهب للموارد المعدنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية كما هي الحال في المناطق المحتلة في بلادي''.

ومضى قائلا:

> ''وهناك مشاريع أخرى تم البدء بها بالفعل على أساس صلب بما في ذلك المشروع المشترك بين سلطة الطيران المدني في زمبابوي وريجيسديس فيس إير إيمس، نظيرتها الكونغولية، وشركة طيران زمبابوي ومشروع ليجنس إيرنس الكونغولي، والسكك الحديد الوطنية في زمبابوي والمؤسسة الوطنية للسكك الحديدية في الكونغو، وسلطة الإمداد بالكهرباء في زمبابوي والمؤسسة الوطنية للكهرباء على سبيل المثال لا الحصر.

ومضى إلى دعوة خبراء من الجانبين للتقدم بـ ''بمشاريع ابتكارية جديدة من شأنها أن تفيد بلدينا''، ومضى قائلا:

> ''ويجب علينا الإسراع في تنفيذ مذكرة التفاهم التي تتضمن حرية التوزيع السلعي وحركة الناس بين البلدين.''

وخلص الرئيس جوزيف كابيلا إلى القول:

> ''إن العلاقة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا وناميبيا وزمبابوي بشكل خاص والجماعة الإنمائية في الجنوب الأفريقي بشكل عام لا بد أن تكون مثالا يحتذى به لاندماجي والتعاون في الجنوب الأفريقي''.

مَنْ هو أكثر تأهيلا للكلام عن شرعية التعاون الاقتصادي بين زمبابوي وجمهورية الكونغو الديمقراطية أكثر من رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية نفسه؟ ولكن بطبيعة الحال بالنسبة للفريق الذي ألّف التقرير الإضافي يبدو أنه رئيس ''الحكومة في كينشاسا'' فقط وليس رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أنشئ بناء على طلب حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية التي كان يرأسها آنذاك الرئيس لورانت ديزيري. ولا بد من أن نعيد إلى الأذهان أن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومنظمة الوحدة الأفريقية وحركة عدم الانحياز والأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية كلها قبلت واعترفت بأن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية ذات سيادة وشرعية على النحو الكامل. بل إن مجلس الأمن اعترف في قراره بهذه الحقيقة. لذلك يجد وفدي من غير المقبول أن يشير هذا التقرير إلى حكومة شرعية في الكونغو بوصفها ''حكومة كينشاسا'' أو ''الحكومة في كينشاسا''.

هذه اللغة تأتي على غرار اللغة المستخدمة من قبل المتمردين قبل توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في لوساكا في

تموز/يوليه ١٩٩٩. وهذه اللغة ذريعة لغزو جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونجد من غير المقبول أن تكون وثيقة الأمم المتحدة بمثابة بوق دعائي لمواثق لمواقف لا يمكن احتمالها وتم التخلي عنها بدرجة كبيرة من قبل أبواقها الادعائية.

وبوصفي رئيس اللجنة السياسية المنوط به تنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار فإنني أناشد الأمم المتحدة الكف في جميع وثائقها عن هذه اللغة التي رفضتها اللجنة السياسية بوصفها تقوض العملية السلمية. وحيثما استعمل الأطراف في عملية لوساكا هذه العبارات فينبغي أن يطلب إليه فورا سحبها وأن يُطلب إليه الإشارة إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية كما نص عليه اتفاق لوساكا. وممثلي بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية يكون دائما موجودا في اجتماعاتنا ولذلك من غير المقبول أن يكون فريق الأمم المتحدة غير حساس لهذه المسألة الهامة - إن لم تكن هناك بالطبع أجندة أخرى قائمة هنا.

لا توجد إلا حكومة واحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وهي في ممارساتها لحقها في الدفاع عن النفس كما تجسده المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة دعت بلدان الجماعة الإنمائية في الجنوب الأفريقي لتتقدم بمساعدتها في صد العدوان ضد أراضيها. أما التدخل فقد أعقب القرار بعقد اجتماع فوق العادة للجنة الدفاع والأمن المشتركة بين الدول التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وهي الجهاز المعني بالمسائل السياسية ومسائل الدفاع والأمن. وقد عقد اجتماع اللجنة المعنية بالدفاع والأمن المشتركة بين الدول قد عقدت في هراري في الفترة من ١٧ إلى ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٨ تحت رئاسة وزير الدفاع في زمبابوي السيد تشيكالو سامبا.

ومن ذلك الاجتماع انبثق اعتراف بأن جمهورية الكونغو الديمقراطية بوصفها عضوا في الجماعة الأفريقية للجنوب الأفريقي قد أُجتيحت وأن بلدين شقيقين أوغندا ورواندا نشرا قواهما حتى الغرب عند منطقة ماتيدي وكيتونا على الساحل الأطلسي دعما لتمرد داخلي مزعوم. وعقدت اللجنة المعنية بالدفاع والأمن المشتركة بين الدول اجتماعا وأوصت بالإجماع بأن البلدان الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي التي بوسعها مساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية عليها أن تفعل ذلك فورا. وبالتالي فإن مؤتمر قمة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي الذي ترأسه الرئيس السابق نيلسون مانديلا رئيس جمهورية جنوب أفريقيا والذي عُقد في موريشيوس في ١٣ و ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ ذكر في الفقرة ٢١ من البيان ما يلي:

> ”ورحب مؤتمر القمة بمبادرات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والدول الأعضاء فيها التي تعتزم المساعدة في استتباب السلم والأمن والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبصورة خاصة مبادرتي شلالات فيكتوريا وبريتوريا. وفي هذا الصدد كدت القمة مجددا دعوتها إلى وقف الأعمال القتالية فورا وأوصت حكومات أنغولا وناميبيا وزمبابوي بتوفير قوات لمساعدة حكومة وشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية لدحض المحاولات غير الشرعية من جانب المتمردين وحلفائهم للسيطرة على العاصمة كينشاسا وغير ذلك من المناطق الاستراتيجية“.

إن شرعية التدخل العسكري من جانب زمبابوي في جمهورية الكونغو الديمقراطية قد اعتُرف بها وحظيت بقبول منظمة الوحدة الأفريقية ومجلس الأمن في قراراته ١٢٣٤ (١٩٩٩) و ١٣٠٤ (٢٠٠٠) من بين جهات أخرى.

إن حكومتي تعترض بشدة على ما داء في الفقرة ٧٦ من التقرير التي تنقل جملة وتفصيلا تشويهات كاريكاتورية سخيفة كاذبة للحالة في بلدي التي يعرضها يوميا على شبكة الإنترنت من نذروا أنفسهم لتشويه صورة بلدي وإهانته على نحو ما أُعلن بكل زهو وشماتة في مجلس العموم البريطاني مؤخرا. ونحن نرفض هذا الهجوم اللاذع على بلدنا والاستهزاء به. ولا يليق بوثيقة للأمم المتحدة أن تستعمل هذه اللغة المتعالية المعادية لزيمبابوي. وإذا كان لي أن أسأل: ما هي علاقة الحالة الداخلية في بلدي، كما صورها أعداؤنا تصويرا زائفا وكررها التقرير، بالاستغلال غير المشروع لموارد جمهورية الكونغو الديمقراطية؟ لا علاقة بالمرة، لا علاقة من أي نوع. إنه تملق لا مبرر له لرغبات ومصالح من طالبوا بصخب بتقرير ثان يسيء إلى زمبابوي.

وعلى سبيل المثال يدَّعي التقرير بوجود حكم للحزب الواحد في زمبابوي. وهذه كذبة بغيضة وتشويه مخز للحقائق. وقد يكون لدى زمبابوي حزب سياسي مسيطر ولكن هذا لا يعني أو لا يُفسر بأنه حكم حزب واحد. وهناك أكثر من ٣٠ حزب سياسي مسجل في زمبابوي اليوم. وقد يهم المجلس أن يعرف أن زمبابوي ثاني أطول نظام ديمقراطي متعدد الأحزاب ومستقر في أفريقيا بعد بوتسوانا. وزمبابوي التي أصبحت مستقلة بعد إجراء انتخابات عامة في عام ١٩٨٠ لا تزال لديها ديمقراطية متعددة الأحزاب. ومنذ عام ١٩٨٠ مارس شعب زمبابوي حقوقه الديمقراطية في انتخاب قادته وممثليه كل خمس سنوات كما يتطلبه الدستور، وتجسد ذلك في الانتخابات العامة التي أُجريت في ١٩٨٥ و ١٩٩٠ و ١٩٩٥ و ٢٠٠٠. وقد أجريت الانتخابات الرئاسية في ١٩٩٦ ومن المقرر إجراء انتخابات جديدة في آذار/مارس من العام القادم.

إن الإشارة إلى زمبابوي بوصفها دولة ذات حزب واحد هي لذلك إشارة غير صحيحة وادعاء خبيث مستمد من كتب أعدائنا. واليوم يحتل الحزبان المعارضان ٥٧ مقعدا من مجموع المقاعد الانتخابية الـ ١٢٠ وقبل أن يفقدا مقعدا واحدا في انتخاب منتصف المدة كان لديهما ٥٨ مقعدا. وإننا نعد العدة للانتخابات الرئاسية المقبلة التي ستُعقد في شهر آذار/مارس من العام المقبل والتي نعتزم فيها دعوة مراقبين دوليين من الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية ومن آسيا ومنطقة البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية. أما من أوروبا فسنوجه الدعوة إلى بعض البلدان الصديقة، خاصة تلك التي تتجنب التدخل في شؤوننا الداخلية والتي تمتنع عن تمويل المعارضة، كما فعلت بعض البلدان الأوروبية. وفي العام الماضي رصد الانتخابات العامة أكثر من ٢ ٠٠٠ صحفي وعشرات الآلاف من المراقبين.

ولكن لنقرأ ولنسمع وسائط الإعلام! إن تترانيا ليس لديها سياسة "للاستيلاء على الأراضي"، كما تقول الإضافة، بل هناك برنامج لإصلاح الأراضي أعلنته المحكمة العليا في زمبابوي على نحو شرعي ودستوري. ومن الإثم والخطأ أن يملك ٤ ١٠٠ من المزارعين التجاريين البيض من أصل بريطاني بصفة عامة أكثر من ٧٠ في المائة من أفضل الأراضي الزراعية في بلد يبلغ عدد سكانه ١٤ مليون نسمة من السود. وهذا من بقايا الاستعمار البريطاني وأرى أنه مما يثير الفضول أن يقرر الفريق الاستماع إلى دليل من ممثلي اتحاد المزارعين التجاريين، وهو منظمة تضم ٤ ١٠٠ فرد وليست لها على الإطلاق أية صلة أو خبرة أو معرفة بالاستغلال غير القانوني لموارد جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولكن، بطبيعة الحال، إذا كان الغرض هو التوصل إلى المشاعر المعادية لحكومة زمبابوي، فالاستراتيجية مفهومة جدا وقد أسفرت عن النتائج المستهدفة.

ولهذا، فليس من المستغرب أن يجري الزج في هذا التقرير ببرنامج إصلاح الأراضي في بلادي؛ وهو برنامج لا علاقة له مطلقا بجمهورية الكونغو الديمقراطية. ولكن الحقائق هي أن برنامج إصلاح الأراضي الذي يجري تنفيذه على وجه السرعة والذي أشير إليه في هذه الإضافة لم يبدأ إلا في شباط/فبراير ٢٠٠٠ في حين أن غزو جمهورية الكونغو الديمقراطية وتدخلنا بعد ذلك حدثا في آب/أغسطس ١٩٩٨. ويعلم مجلس الأمن أنه جرى التوقيع على اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار في تموز/يوليه ١٩٩٩. فما دخل حدث بدأ في شباط/فبراير ٢٠٠٠ بقضايا حدثت في الفترة من ١٩٩٨ إلى تموز/يوليه ١٩٩٩؟

وبطبيعة الحال، يجب ألا ننسى ما يكمن خلف هذه الإضافة فالأمر يستهدف إيذاء سمعة زمبابوي. ومن هنا كان القصد من الإشارة في هذا التقرير إلى الاستيلاء على الأراضي إثارة المشاعر السلبية إزاء زمبابوي لدى الرأي العام الدولي الذي يقتات يوميا على السلبيات فيما يتعلق بمسألة الأراضي في زمبابوي. وتحاشيا لأي شكوك متبقية، أعلنت المحكمة العليا في زمبابوي مؤخرا أن برنامج إصلاح الأراضي ليس قانونيا ودستوريا فحسب، بل لينفذ طبقا لأحكام القانون. ونظرا لهراء الأكاذيب والبهتان الذي ينشره ممونو الحقد ضد بلادي، فأشك أن هذا الحكم معروف على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم.

ويزعم التقرير أيضا أن تدهور صناعة التعدين في زمبابوي كانت العامل المحرك لقرار بلادي بالتدخل في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتستغل زمبابوي الآن أكثر من ٣٠ نوعا مختلفا من المعادن، تتضمن البلاتين والذهب والكروم والكوبالت والنحاس والقصدير والزنك. ونشكر الله على أنه أنعم على بلادي بتشكيل جيولوجي يعرفه الخبراء بالسياج الكبير. وهو مجموعة نفيسة من الثروة المعدنية التي نبدأ لتونا في مسحها واستغلالها على نحو منتظم وعلمي.

وزمبابوي الآن ثالثة منتج للبلاتين في العالم ومن المتوقع أن نرتقي إلى المرتبة الثانية في ظرف ثلاثة أعوام. وقد ثبت من دراسات جيولوجية أجريت مؤخرا أن لدى زمبابوي عددا من أنابيب كيمبرلايت الحاملة للماس. وقد أضيف أن هناك ما يقرب من سعر الغرب الضاري بين المنقبين من جميع أنحاء العالم عن هذه الأنابيب. وسبق أن اختبرت شركة ريو تينتو صحة أحد مزاعمها ويبدأ الاستغلال الكامل في تاريخ مبكر من العام القادم. وتوجد أطراف أخرى في مراحل مختلفة من هذا التطور المثير.

وما زلنا، بل وسنظل بأنفسنا لفترة قادمة من البلدان الرئيسية في مجال التعدين. ومع ذلك، فنحن لا نتحكم في أسعار موادنا المعدنية ولا معادننا، التي ظلت منخفضة بعض الوقت. وبطبيعة الحال، كنا نخضع لجزاءات غير رسمية من مؤسسات مالية دولية ومن بعض البلدان طيلة السنتين الماضيتين بسبب برنامجنا لإصلاح الأراضي وقرارنا بمساعدة أخوتنا وأخواتنا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولكن هذه الصورة السقيمة والمحزنة لزمبابوي، التي رسمتها الإضافة هي ما يتوق إليه تفكير المنتقصين من قدرنا ولا مكان لها في هذا التقرير.

ورغم هذه المحاولات للتمثيل بحالة زمبابوي الداخلية، فيمكنني أن أؤكد للمجلس أن الحالة التي يصورها الفريق هي إلى حد كبير وليدة مخيلة خصبة. ولكن من هم على استعداد لأن يكونوا موضوعيين، مثل زملائي من الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، يرون الحالة بشكل مختلف. وأود، بإذن من المجلس، أن أقدم صورة من بلاغ الفريق الوزاري للجماعة الإنمائية عن التطورات في زمبابوي، الذي صدر هذا الأسبوع، في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، وأن أرجو أن يعمم بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

وأود أن أسترعي انتباه المجلس بصفة خاصة إلى الفقرة ١١ من البلاغ، التي يعرب فيها وزراء الجماعة الإنمائية عن ''قلقهم إزاء الصور المشوهة والسلبية التي تقدمها وسائط الإعلام الدولية والإقليمية عن زمبابوي''. ولا أشك في أنه إذا كان هؤلاء الوزراء قد قرأوا الإشارة التي أوردتها هذه الإضافة إلى الحالة الداخلية في زمبابوي، لكانوا قد أضافوها إلى قائمة ''الصور المشوهة والسلبية عن زمبابوي'' التي يجري تقديمها.

ويزعم التقرير أن حلفاء جمهورية الكونغو الديمقراطية طالبوا بالتعويضات من الحكومة عن المساعدات التي قدموها. والإجابة ببساطة هي أننا لم نفعل شيئا كهذا. فما هذه إلا محاولة أخرى لتشويه صورة بلادي والحط من قدر تدخلنا النبيل. وهناك تقليد داخل الجماعة الإنمائية بمساعدة بعضنا البعض. وزمبابوي نفسها كانت من الدول المنتفعة من روح التضامن هذه بين الدول الأفريقية. وقد قدمت كثير من بلدان المنطقة تضحيات في سبيل استقلال زمبابوي. ولكننا لم نعد هذه الدول بشيء ولم ندفع لهم شيئا، كما أهم لم يطالبوا بتعويض.

ولهذا، فمن المغرض أن يقال إننا نطالب جمهورية الكونغو الديمقراطية بتعويض، لأننا نعتبر أنه من الواجبات الملزمة والالتزامات الأدبية أن نرد المعروف الذي أسدته لنا بلدان أفريقية أخرى. وقد قدمنا مساعدات في هذا الإطار إلى أخوتنا في موزامبيق. وقضينا سبع سنوات في موزامبيق. ولم يدفع لنا شيء ولم نطالب بشيء. وما زلنا نضطلع بذلك الآن في جمهورية الكونغو الديمقراطية وسنواصل ذلك في المستقبل إذا طلب منا ذلك واستطعنا أن نؤديه.

وأود أن أشير إلى قضية مشاريعنا المشتركة مع جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقد يرغب المجلس في أن يعلم أن هذه كانت فكرة كونغولية وأن الكونغوليين هم الذين قرروا تشاطر ملكية هياكل هذه المشاريع. وما كان من زمبابوي إلا أنها استجابت على نحو إيجابي لهذا العرض. ووجهت جمهورية الكونغو الديمقراطية الدعوة إلى حلفائها للدخول في مشاريع مشتركة على أمل زيادة الموارد لدعم الجهد بأكمله وتعزيز التعاون الاقتصادي داخل أسرة الجماعة الإنمائية.

وظاهرة المشاريع المشتركة مع البلدان الأخرى ظاهرة سائدة في الجماعة الإنمائية. ولزمبابوي مشاريع مشتركة مع بلدان مثل ملاوي وناميبيا وبوتسوانا وجنوب أفريقيا وتنزانيا وموزامبيق. وتتضمن المجالات التي تشملها قطاع أحسن الضيافة، والمصارف والمال، والنقل. بل أن جمهورية الكونغو الديمقراطية لها مشاريع مشتركة مع بلدان أخرى من أعضاء الجماعة الإنمائية غير الحلفاء الثلاثة، وكما ذكر الوزير كاروبي، مع البلدان في جميع أنحاء العالم.

ولا يمكن أن يقال نفس الشيء عن المعاملات التي تجري وراء الكواليس والتي تجريها حكومات وشركات غربية معينة مع المتمردين، كما جاء في التقرير الأسبق. ولهذا فالتقرير الحالي تغطية لإخفاء الأنشطة المبهمة للشركات الغربية، بينما يسلط الضوء على المشاريع المشتركة القانونية تماما التي تقوم بها زمبابوي في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وقد صور الفريق علاقات بعض الأفراد الذين ينفذون مشاريع تجارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية بزمبابوي تصويرا سلبيا، إلا أنه أغفل بعض الحقائق والاتصالات الهامة الأخرى التي يجريها هؤلاء الأفراد مع بلدان أخرى. وهناك حالة معينة تخص جون بريدينكامب وبيلي راوتنباخ. وسيكون من المهم للمجلس أن يعلم أن جون بريدينكامب قد أدرج علنا على أنه من أكثر مائة شخص ثراء في المملكة المتحدة. ومع ذلك، لم تذكر ببساطة علاقته بالمملكة المتحدة. وفي حالة بيلي راوتنباخ، فقد كان

لأسرته مصالح تجارية في المنطقة طيلة ٣٠ عاما، وتتضمن مصالح في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولكن هذه المصالح التجارية التي تسبق تاريخ الصراع الحالي تحذف، مما يشكل الانطباع بأن مصالحه التجارية في الكونغو لم تبدأ إلا بتدخل زمبابوي في ذلك البلد، وهما من رجال الأعمال الخاصة من أنحاء العالم المختلفة. وقد حدث أنهما كانا يقطنان في بلادي، ولكنهما من مواطني بلدان أخرى.

ويرى وفد بلادي من المشين لهذا التقرير أن يدعى أن زمبابوي تساعد متمردي قوات الدفاع عن الديمقراطية وتمدهم بالأسلحة من بوروندي. ومع ذلك، فإن المؤسستين اللتين أنشأهما اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار والأمم المتحدة - وأعني اللجنة العسكرية المشتركة وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على التوالي - لم تتحققا من هذا الدعم المزعوم لقوات الدفاع عن الديمقراطية. فهذه إحدى المحاولات الخسيسة العديدة التي يقوم بها من يسعون إلى الانتقاص من قدرنا لإفساد العلاقات بين زمبابوي وجنوب أفريقيا. إن زمبابوي لا يمكن إطلاقا أن تقوض جهود التيسير التي تبذلها جنوب أفريقيا في عملية السلام في بوروندي. ذلك أن زمبابوي وجنوب أفريقيا شريكان وشقيقان متكاتفان في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ومن ثم، أود أن أبدد للأبد أوهام من يظنون أن بإمكانهم أن ينجحوا في التفريق بيننا.

واسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى نتائج وتوصيات فريق الخبراء، إن الفريق يدعو مجلس الأمن إلى إنشاء لجنة خاصة بتنقيح واستعراض كافة الامتيازات والاتفاقات والعقود التجارية التي تم التوقيع عليها أثناء حكم الرئيس لوران كابيلا. وأرى أن هذه النتيجة مدهشة حقا.

إن مفهوم المعاهدات غير المتكافئة الذي يستحدثه الفريق مفهوم رائع. وحكومتي مستعدة أن تساعد المجلس وتتعاون معه في تطوير واستكشاف هذا المفهوم بالكامل، حتى لا يستخدم بشكل انتقائي، وحتى يكون قابلا للتطبيق على مستوى العالم. فلربما يتضح أن معظم الاتفاقات التي وقعها الممثلون الاستعماريون مع الرؤساء الأفارقة تحت ادعاءات زائفة، بعد أن تراجعها مثل هذه اللجنة التي ينشئها هذا المجلس، كانت باطلة. وقد تستفيد أزمة حقوق ملكية الأراضي، وحقوق التعدين، وأشكال أخرى من سلب السكان الأصليين من مواردهم الطبيعية في الجنوب الأفريقي والدول النامية الأخرى، من تطبيق هذا المفهوم التقدمي.

وقد نرغب أيضا في توسيع نطاق هذا المبدأ الأخلاقي الجديد في صنع المعاهدات ليشمل الاتفاقات التي وقعها المنتصرون في الحربين العالميتين الأولى والثانية. والإمكانيات التي يتيحها هذا النوع من التحقيقات، إذا طبقت بموضوعية، قد يثبت أنها نافعة بحق. ولكن الشرير وغير الأمين هو تطبيقها بطريقة انتقائية.

وعلى فريق الخبراء أن يحدد موقفه بشأن الطريقة التي ينوي بها وصف وجود زمبابوي في الكونغو. فمن ناحية، ينظر إلى الزمبابويين على أنهم قراصنة ينهبون أي مورد معدني تقع عليه أعينهم. ومن ناحية أخرى يقول إن زمبابوي تدفع الملايين من مواردها الخاصة لإدامة تدخلها. وبالتالي، يدعى أن زمبابوي أفقرها تدخلها بدرجة تعيسة إلى حد أنها لم تعد قادرة على مواجهة ميزان مدفوعاتها. فإما أن تكون زمبابوي مستفيدة في الوقت الحالي أو غير مستفيدة. ولا ينبغي أن يكون التقرير انفصاميا بشأن هذه النقطة.

أما مسألة ما إذا كنا مستفيدين أو غير مستفيدين، فهي مسألة نوقشت في مكان آخر، في الفقرة ٥٨ من التقرير، التي جاء فيها:

”عندما تبدأ مشاريع زمبابوي المشتركة في مجالي التعدين والخشب تنضج وتؤتي ثمارها، فقد

يغريها ذلك بالاحتفاظ بأعداد كبيرة من القوات داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية، ''يغريها'' - في المستقبل.

وتبرز هنا نقطتان مهمتان. النقطة الأولى - وهذا صحيح هي أن المشاريع المشتركة - باستثناء مشاريع الطيران المدني - لم تتضح بعد أو تؤتي ثمارها. فنحن لم نجن منها أية أرباح. وقد وضعنا فيها رؤوس أموال قد يثبت أو لا يثبت أنها تدر الربح. فالتعدين عمل تجاري ينطوي على مخاطر. ولا توجد ضمانات لنجاحه على الرغم من آفاقه المبشرة بالخير. وهذا ليس استغلالا غير قانوني لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بل إنه استثمار في ذلك البلد.

وفي جميع مشاريعنا المشتركة، تستأثر جمهورية الكونغو الديمقراطية بما لا يقل عن ٥١ في المائة من الأسهم، وبالأغلبية في مجلس الإدارة، وهذه الاتفاقات يمكن إعادة التفاوض عليها في أي وقت إذا طلب ذلك أي طرف من الأطراف. وإذا اعتمدت جميع الشركات والبلدان سياسة مماثلة في ممارساتها التجارية داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية فسيكون ذلك أمرا ثورا حقا، وسيرسي معايير جديدة في مجال التعاون الإنمائي. ونحن نفخر بمشاريعنا المشتركة مع جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونتحدى جميع المستثمرين الآخرين أن يقتدوا بنا من أجل صالح الأمة الكونغولية.

وهذه النزاهة المتأصلة في هيكل الاتفاقات الخاصة بهذه المشاريع المشتركة هي التي ستحمي استثمار زمبابوي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وليس وجود جيش زمبابوي. والتخمين بأن زمبابوي ستغرى بالاحتفاظ بأعداد كبيرة من القوات في جمهورية الكونغو الديمقراطية لحماية استثماراتها هناك، أُقحم في التقرير بشكل خبيث، على الرغم من التزامات بلدي المتعددة والموثوق بها والملزمة التي قطعها لمجلس الأمن في مناسبات عدة في إطار اتفاق لوساكا، أثناء اجتماعات اللجنة السياسية وفي مناقشات ثنائية لا حصر لها في أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومع بعض أعضاء هذا المجلس.

ومنذ التوقيع على اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، ما فتئت زمبابوي تناشد مجلس الأمن أن يعجل بنشر وحدة كبيرة من قوات حفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لضمان أمن ذلك البلد بعد انسحاب القوات الأجنبية. ولقد وجهنا انتباه مجلس الأمن مباشرة إلى شواغلنا أكثر من مرة، عن طريق اللجنة السياسية، ومن خلال اتصالاتنا مع الممثل الخاص للأمين العام، وعدد كبير من المتحاورين. وعلى الرغم من نداءاتنا العديدة وخيبة أملنا العميقة التي طالما أعربنا عنها إزاء تردد الأمم المتحدة في نشر قوات كافية لحفظ السلام، فإننا لم نشهد الشروع في الخطوات الأولى من المرحلة الثالثة من نشر القوات إلا في الوقت الحالي.

وبالتالي، فإننا لا نلمس أي صدق كان في تأكيد الفريق تخيننا بأن استمرار وجودنا في جمهورية الكونغو الديمقراطية يقصد به إطالة أمد الحرب لخدمة مصالح زمبابوي الاقتصادية. وإذا قبل المجلس هذه الفكرة، فعليه أيضا أن يكون مستعدا لقبول التلميح الضمني بأن مجلس الأمن ذاته، ومن خلال ما يبدو للأطراف الخارجية على أنه نهج مفرط في الحذر، يتعمد هو الآخر إطالة أمد الحرب.

وتحاشيا لأي شك، أود الآن أن أؤكد من جديد استعداد بلدي لأن ينسحب من جمهورية الكونغو الديمقراطية - وفقا لأحكام اتفاق لوساكا، وفي أي وقت تطلب منه جمهورية الكونغو الديمقراطية أن يفعل ذلك. إن أيا من الشرطين المذكورين آنفا يكفي لإتمام الانسحاب الفوري التام لقوات بلدي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ختاما، أود أن أبلغ المجلس بأن حكومتي تنتوي في الوقت المناسب، أن تقدم من خلال مساعيكم الحميدة تفنيدا تفصيليا للتلميحات والادعاءات غير الدقيقة التي يحفل بها هذا الكتيب الذي أعد في عجلة والموجه بعنف ضد زمبابوي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر وزير خارجية زمبابوي على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

وحيث أن قائمتي ما زال بها عدد من المتكلمين الذين لم يأخذوا الكلمة بعد، وبسبب تأخر الوقت، أعتزم بموافقة أعضاء المجلس، أن أغلق هذه الجلسة حتى الساعة السادسة مساء. وأود أن أوجه عناية الأعضاء إلى المشاورات التي سنجريها عصر اليوم. ونظرا لتعليق هذه الجلسة في ساعة متأخرة، فسوف نجري مشاوراتنا في تمام الساعة ٣/١٥ عصرا.

علقت الجلسة الساعة ١٤/٣٠.